مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب بدمشق
تعنى بنشر المواد الفكرية والسياسية والاجتماعية والوثائق المتصلة بها

السنة الرابعة والعشرون /العدد / 88/ الربع الرابع للعام 2023م

الاشتراك السنوي

- أعضاء اتحاد الكتاب العرب 3000 ل.س
- في داخل القطر، للأفراد 5000 ل.س.
- في داخل القطر، للدوائر الرسمية 1600 ل.س.
- الأقطار العربية، للأفراد 120000 ل.س أو 300 دولار
- الأقطار العربية، للدوائر الرسمية 140000 ل.س أو 300 دولار أمريكي.
- في خارج الوطن العربي، للأفراد 120000 ل.س أو 600 دولار أمريكي.
- في خارج الوطن العربي للدوائر الرسمية 18000 ل.س أو 400 دولاً أمريكي.

دمشق ـ أوتستراد المزة ـ ص.ب: 3230
هـ ـ 6117240 - 6117242 - 6117243
فاكس: 6117244
البريد الإلكتروني لاتحاد الكتاب العرب:
Email: alfikralsiyasi@mail.com
Website: http://www.awu.sy

المدير المسؤول

د. محمد الحوراني

رئيس اتحاد الكتاب العرب

رئيس التحرير

أ. رياض طبرة

مدير التحرير

أ.الأرقم الزعبي

هيئة التحرير

د. علي دياب — أ. د.عبد الله الشاهر
أ.إبراهيم علوش — د. سليم بركات
د. عبد الله المجيدل — أ.علي بدوان
د. توفيق المديني — أ. نبيل فوزات نوفل

التصميم والإخراج

وفاء الساطي

شروط النشر في مجلة الفكر السياسي

1 ـ أن تتسم الأبحاث والدراسات بالجدة والمنهجية وسلامة اللغة.
2 ـ أن تكون ذات طابع فكري سياسي.
3 ـ ألا يزيد حجم البحث عن ثمانية آلاف كلمة، وتستثنى من ذلك الملفّات.
4 ـ أن تُرفق بالبحث سيرة وجيزة تتضمن الاسم الثلاثي للباحث.
5 ـ أن يُرسل البحث مرفقاً بقرص مدمج (CD) أو عن طريق البريد الإلكتروني للاتحاد أو عن طريق موقع الاتحاد الإلكتروني.
6ـ أن توضع حواشي البحث ومصادره ومراجعه في نهاية المادة.
7 ـ أن توجه جميع المراسلات باسم رئاسة التحرير.
8 ـ ألا تُردّ المواد التي تتلقاها المجلة إلى أصحابها سواء نُشرت أم لم تُنشَر.
9 ـ لا تقبل البحوث والدراسات غير الموثّقة علميّاً.

التوزيع في الجمهورية العربية السورية:
المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات
فاكس: 2122532 / هاتف: 2127797 / ص.ب: 12035

ملاحظة: الأبحاث والمقالات المنشورة في المجلّة تعبر عن آراء أصحابها، وترتيبها يخضع لاعتبارات فنية.

في هذا العدد:

الافتتاحية

ـ الهُويات المتعددة والهُوية الوطنية الجامعة ..... د. محمد الحوراني 5

بحوث ودراسات

ـ الهوية الوطنيَة السوريَة بين التكوين وتحدَيات الواقع والمآل..... أ. د. فاروق اسليم 11

ـ الهوية والانتماء الوطني ..... د. سليم بركات 25

ـ الهوية والمواطنة والانتماء... تصدعات الهوية والوطنية ومآلاتها .....د. شاهر الشاهر 31

ـ المواطنة وثقافة الانتماء (الهوية المركبة بين الأصالة والتقليد).....أ. منير الحافظ 45

ـ جدلية الانتماء والهوية الوطنية .....أ.د. إبراهيم أحمد السعيد 57

ـ قراءة موجزة في تاريخ الهوية والانتماء لسورية
منذ فترة ما قبل الفتح الإسلامي حتى مطلع القرن الحادي والعشرين.....د. رزق الياس 63

ـ الخطاب القومي العربي.. من منظور الدكتور الجابري .....أ. عبد الوهاب محمود المصري 95

آراء ومواقف

ـ في الهوية والانتماء..... أ. رياض طبرة 105

ـ الهوية الوطنية والانتماء ..... أ. يونس خلف 109

ـ سؤال الهوية والانتماء بمواجهة التشظي المجتمعي ..... أ. ديب علي حسن 115

ـ العلاقات السورية التركية ..... د. طالب ابراهيم 123

ترجمات

ـ الانقسام العظيم دليل موجز في صوغ النظام العالمي الجديد
بيوتر دوتكيفيتش..... ترجمة أ. عياد عيد 145

نافذة

ـ الهوية والتراث المادي واللامادي علاقة عشق وتداخل ..... أ. الأرقم الزعبي 159

الهُويات المتعددة والهُوية الوطنية الجامعة

د. محمد الحوراني

لا يمكن لهُوية شعب من شعوب العالم ترجمةَ قدرتها على المواجهة الفاعلة إلاّ باستعدادَها للنقد الذاتي، وهو نقد يؤدّي إلى إعادة تركيب العناصر المكوّنة للهُوية، بما يتيحُ تطويرَ ما هو إيجابيٌ فيها والتخلّص من السّلبي، الذي تمّ اختبارُهُ في التحدّي والتعاطي المجتمعي، وبرهن عن عجزه وفشله، كما أن قدرة الهُوية على تعديل العناصر المكوّنة لها هو الذي يجعلُ منها هُوّيةً تاريخيَّةً تقبَلُ التحدّي، وتردُ عليه باستجابة صحيحة قادرة على مواجهة التّحدّيات، وعندما تَرفضُ الهُوية التَجديدَ فإنها تظلُ هُويةً راكدةً خارجَ الزّمن رافضةً للتنوُعِ الثّقافيِّ والحضاريّ.

ولهذا فإنَّ بعضَ الهُويات التي عَدَّتْ نفسها غالبية، اعتنقت خَطاباً استئصالياً إقصائياً، في كثير من الأحيان، ضد الهُويات المتعددة التي حاولت التعبير عن نفسها وثقافتها وتاريخها ضمن أنساق اجتماعية أو ثقافية قائمة على التعددية والتنوع، وهو ما دفع الهُويات الصغيرةَ أو الفرعيَّةَ إلى التقوقع عَلى نفسها، والانغلاق ضمن إطار مجدّد، وأدى لاحقاً إلى تخندقها وتكتلها حول أفرادها، ورفضها لأي محاولة للانخراط في محاولات تشكيل الهُوية الوطنية، لا بل إنَّ خوفَ الأقليات الفرعيّة - سواء أكانت دينيةً أم مذهبيَةً أم عرقيَة - أدّى إلى تهديد بعض الدُول، وربَّما اقتطاع أجزاء منَها وإلحاقها بدول مجاورة ومعادية أحياناً.

وهـذا مـا كـان ليحصـلَ لـولا إهمـالُ بعـضِ السّـلطات والأنظمـة لموضـوع الانتمـاء والهُويـة وابتعـاد الدولـة عـن مسـؤولياتها في كونهـا دولـةً وطنيـةً تقـومُ بـدورها في حمايـة الهُويـات المتعـدّدة ومشـاركتها في الحيـاة السياسـية وتعزيـز حضورها مجتمعياً وثقافياً.

إن مجتمعاتِنـا بـأمسِّ الحاجـةِ لتعزيـز العلاقـة بـين الهُويـة والانتمـاء وإبعـاد الخوف عن أبناء الهُويات المتعددة، وهو ما لا يتحقّقُ إلاّ بوجود دولة وطنية قوية تسـاهم في تهيئـة المنـاخ لإدخـال الجميـع في حركـة تأسـيس الدولـة وإعمارهـا وتطويرهـا بفعاليـة مـن خـلال المشـاركة القويـة والفاعلـة والمبدعـة. وإذا كـان بعضُهم يرى أن الانتماء نسق عام، فإن الهُوياتِ أنساقٌ فرعيّةٌ على النسـق العـام أو ضمنه، وقد مرَّتْ علينا عقودٌ غاب فيها النسقُ العام ليس من الثقافة بل من الـوعي المجتمعـيِّ عمومـاً، وهـو مـا ينسـحب علـى معظـم المؤسّسـاتِ الثقافيـة والتربوية والتعليمية والإعلامية.

فالمشـكلة ليست في الانتماء المستند إلى الثقافة، بل في الوعي المستند إلى الهُويـة، والثقافـة لا تتجـدَّدُ داخلَهـا فقـط، كمـا أن الـوعي لا يتجـدَّدُ داخـل الثقافة لأن هذا مرتبط أيضاً بقدرة الدولـة الوطنيـة علـى تصـحيح العلاقـة بـين الهُويات الأساسية والفرعية.

إنّ هُوية أيِّ أمَّةٍ أو مجتمعٍ تتمثَّلُ بالصّفات التي تميِّزُ هذه الأمّةَ عـن غيرهـا مـن الأمـم، لتعبِّـرَ عـن شخصيتِها الحضـاريةِ. والهُويـةُ بهـذا المعنـى تشـتملُ علـى ثلاثـة عناصـرَ رئيسـةٍ؛ أوَّلُهـا العقيـدة الـتي توفِّرُ رؤية الوجـود، وثانيهـا: اللسـان الـذي نُعَبِّـر بـهِ عـن كـوامن النـفس، وتـراث الأمـة الثقـافي الضـارب في عمـق الحضارة، وثالثها: اللغة بما تحمله من ثقافة وفكـر يميِّزان شعباً مـا عـن غيـره من الشعوب، يضاف إلى ذلـك التـاريخ بمـا يحملـه مـن عناصـرِ الثقافـةِ المختلفـةِ التي تُسهِمُ إسهاماً أساسيًّاً في صناعة الهُوية، فلا هُوية دون تاريخ. وحين تتـوفّرُ هـذه العناصـر فإنّهـا تخلُـقُ الشـعورَ بـالوجودِ والانتمـاء والمصـير المشـترك، وهـو شعورٌ يضمنُ استمراريَّة الجماعةِ ويحفظُ كيانَها، وعندما تختفي أو تتلاشـى تبـدأ الجماعـة في مواجهـة مصـير قـد يـؤدي إلى التفكّـكِ والتنـاحُرِ، لأنَّ الهُويـةَ هُوياتٌ متعدّدةٌ في الأساس، منها الثقافي والديني والأيديولوجي والعرقي، ولعلَّ

أخطرَها ما يقوم على التطرُّفِ ورفضِ الآخر، وصولاً إلى نموّ الهُويَّاتِ القائمةِ على الحدّية في المواقف تجاه الآخرين، بسبب ادّعاء امتلاك الحقيقة المطلقة وتجريدهم منها بحجة أنّهم أصحاب هُويات مزيّفة، وهذا ما يقود إلى "موت الجميع كأغبياءَ، بدل أن يتعلَّمُوا العيش كإخوة" حسب مقولة "مارتن لوثر كينغ".

من هنا يُمكننا القولُ: "إنَّ هُويةَ الشيءِ هي ثوابتُهُ التي تتجدَّدُ وتفصحُ عن ذاتها؛ دون أن تخليَ مكانَها لنقيضتها، طالما بقيَتِ الذّاتُ على قيد الحياة، وهي بهذا المعنى كالبصمة بالنسبة إلى الإنسان، يتميّزُ بها عن غيره، وتتجدَّد فاعليتها، ويتجلّى وجهها، كلما أزيلت من فوقها طوارئُ الطَّمسِ والحُجُبِ، دون أن تخلي مكانها ومكانتها لغيرها من البصمات"، حسب رؤية الباحث محمد عمارة. من جهة أخرى فإنَّ الانتماءَ يشَكِّلُ المفهومَ اللازمَ للهُويةِ الاجتماعية؛ إذ إنّه يؤكّدُ حضورَ مجموعةٍ من الأفكار والقيم والأعراف والتقاليد، التي تتغلغل داخل أعماق الفرد فيحيا بها وتحيا به، حتى تتحوّل إلى وجودٍ غير محسوسٍ وكأنّه الهواءُ يتنفَّسُهُ ولا يراه، وبالتالي فالانتماءُ هو الجوابُ على سؤالِ الهُويةِ وهو أساسُها، كما أنّه يمثّلُ مجموعةَ الأواصرِ التي تربطُ الفردَ بجماعته، أو عقيدته أو لغته، وحسب الباحث زكي نجيب محمود فالولاء: "دمج بين الذات الفردية في ذاتٍ أوسعَ منها وأشملَ، ليصبح الفردُ بهذا الدمج جزءاً من أسرة أو من جماعة أو من أمة أو من الإنسانية جمعاء".

نستطيع القول: إنَّ هاجسَ الهُويةِ لم يُفارِق المثقَّفَ العربيَّ منذ نشوء الدولة العربية الحديثة والتخلّص من الاحتلال، كما لا يُمكننا إنكارُ أنّ الهُويةَ أصبحت مشكلة عند عدد من المفكّرين والسياسيين في الوطن العربي، وهي مشكلة أبعدت الاستقرار والتضامن عن الأقطار العربية، وجعلتها لقمةً سائغةً على مائدة المحتلّ والطامع بموقعها وخيراتها، وهي دول كان بإمكانها تشكيل قومية اقتصادية قائمة على الهُوية الوطنية، وعلى المشتركات فيما بينها، "صحيح أننا قمنا بنهضة لغوية وأدبية كبيرتَين، وسعينا مراراً إلى نهضة قومية، إلاّ أننا دخلنا فيما سمي (صحوات) دينية

مختلفة الطابع، عندما أخفقنا في تحقيق القومية العربية الجامعة، وفي كلِّ مرة وظّفنا ضرورة إقامة النهضة العلمية والتقنية والإنتاجية وفق رؤية المفكر اللبناني جورج قرم، كما نسينا تماماً هذا الجانب الأساسي من الوعي القومي، وهو الجانب الاقتصادي في تأكيد الهُوية. وتؤكّد تجاربُ الشعوب كلّها في التاريخ أنّ النجاحَ العلميَّ والاقتصاديَّ هو الركيزة الأساسية للوصول إلى الثقة بالنفس، وبالتالي الثقة بالهُوية الجماعية. وهذا يتطلب من الجميع الاشتغال على استحضار ذاكرتنا الحضارية وثقافتنا العريقة، وهي ثقافة قائمة على التنوع العرقي والقومي والمذهبي، الذي يتطلب القطيعة مع جميع المراحل والحقب المظلمة في تاريخنا، وهو ما لا يتحقق إلاّ ببناء استراتيجية ثقافية حضارية قائمة على فكر نهضوي متعدد الجذور والثقافات.

بحوث ودراسات

الهوية الوطنيّة السوريّة بين التكوين وتحدّيات الواقع والمآل

د. فاروق اسليم(*)

تنطلق هذه القراءة للهويّة الوطنيّة السوريّة من كونها نتاجاً لانتماء السوريّين التاريخيّ لوطنهم؛ فالتكوين التاريخيّ لانتماء أيّ شعب هو الحاضنة التي تولد فيها هويّته، وتنمو وتتطوّر، مع ملاحظة أنّ لكلّ من الانتماء والهويّة تشعّبات كثيرة، بعضها يتّصف بالشمول أو بالضمور أكثر من غيرها، وذلك في سياق وعي صحيح تارة، ومشوّه أو مجزوء تارة أخرى.

وهذه القراءة معنيّة بتقديم وجهات نظر حول التأصيل التاريخيّ للهويّة الوطنيّة السوريّة، وبيان للتحدّيات الحديثة والراهنة التي استدعت حضورَ خطاب هذه الهويّة، وتحديد مجالات تطويره وتعزيزه، مع تعيين لإجراءات الوصول إلى الهدف.

(*) أستاذ في كلّيّة الآداب والعلوم الإنسانيّة بجامعة حلب، عضو المكتب التنفيذيّ لاتحاد الكتّاب العرب، ورئيس تحرير مجلّة (التراث العربيّ) بدمشق.

1 -تأصيل تاريخيّ:

إنّ أيّة مقاربة لوعي السوريّين لهويّتهم الوطنيّة يوجب الانطلاق من وعيهم مجملَ تاريخِ سورية القديم والحديث (ما قبل تشكيل الدولة الوطنيّة وما بعده)؛ فالتكوين التاريخيّ للسوريّين صنعَ انتماءهم الذي أنتج هويّتهم الوطنيّة المعاصرة.

1 -1 -انتماؤنا وهويّتنا: فهويّة أيّ شعب لا تكون إلّا نتاج انتمائه إلى أرضه انتماءً صنعه تاريخُ جدله على هذه الأرض؛ إذ بهذا الانتماء تتشكّل للشعب سماتٌ مشتركة، تصنعُ له مجتمعةً تميّزًا ثقافيّاً واجتماعيّاً، وتقارباً في المشاعر والتوجّهات؛ فالانتماء أصلٌ، تنتجُ عنه الهويّة، وهو حالةٌ ظاهرة، بينما تكون الهويّةُ حالةً مضمرةً في الانتماء، لكنّها تظهر في حالات مواجهة ما يهدّده، وما يهدّد حقيقةَ تكوينِ الهويّة الجامعة والموحّدة للشعب.

فأمّا **انتماء السوريّين الأوّل** فهو انتماؤهم إلى الوطن سورية (الجمهوريّة العربيّة السوريّة)؛ لأنّه انتماءٌ بالولادة، ولا خيارَ للمرء فيه، كما أنّ انتماء سوريّة إلى العرب هو انتماءٌ بالتكوين التاريخيّ؛ فالعروبةُ صيرورةٌ تاريخيّة ثابتة في سورية، وليست حالةً نسبيّةً قَبليّةً عنصريّة.

والانتماء إلى الدولة (الجمهوريّة العربيّة السوريّة) يختزلُ التوصيف العامّ لانتماء السوريّين الذي ينبثق منه وعيهم للهويَّة؛ فهيَ عربيّة، ولها خصوصيّة سوريّة، أنتجها تاريخٌ مشترك خاصّ، يتمثّلُ بتنوّع ثقافيٍّ موافِقٍ كثيرًا لدول إقليم الشام بخاصّة، ومغايرٍ على نحو واضح لخصوصيّة دول الخليج العربيّ واليمن وغيرها من الدول العربيّة.

وأمّا **هويّتنا الوطنيّة السوريّة** فهي مكوّنٌ تاريخيٌّ، صنعَهُ ويطوّرُه انتماءُ الإنسان السوريّ، وجدلُه على أرضه، وتُعبّرُ عن ذلك اللغةُ والثقافةُ (الماديّة واللاماديّة) والانفتاحُ الحضاريّ، وخصوصيّةٌ في تنوّع المكوّنات، وفي العيش المشترك، والشعور الوطنيّ، مع نزوع عميق نحو الإبداع والعيش الكريم.

1 -2 -تكوين تاريخيّ قديم: من البديهيات أنّ سوريّة مركزٌ حضاريّ متشابكٌ تاريخيًّا وجغرافيًّا، حاضرًا ومستقبلًا، مع مجاله الجغرافيّ (الشام – الهلال الخصيب – غرب أسيا – حوض البحر المتوسط)، ومع عمقه العربيّ والإيمانيّ، وأنّ سوريّة متميّزة بامتلاكها تاريخاً عريقاً متّصلاً ومتفتحاً على

العالم، بإنجازاته الحضارية (الزراعة –التعدين – الأبجديّة – الديانات السماويّة...)، وبخصوصيّة في التنوّع والتكوين أنتجا سمات ثقافيّة مشتركة، وعيشًا مشتركًا، ونزوعًا نحو التحرّر والسيادة ومقاومة العدوان الأجنبيّ.

وتأتي خصوصيّة التاريخ القديم لسوريَة الوطنيّة –وكذلك سورية الطبيعيّة - من أمرين رئيسين: أمّا **الأوّل** فيمثّله عمق حضاريّ إبداعيّ سابق لقيام الدولة الأمويّة، وكان الحضور العربيّ اللغويّ والقَبَليّ عنصرًا رئيسًا فيه، وأمّا **الثاني** فيتمثّل في تحوّل الانتماء العربيّ من حالة حضور رئيس إلى حالة احتواء للانتماءات المتعدّدة ثقافيًّا ودينيًّا، احتواء مؤسّساً على حذف ما يعوق العيش المشترك، وإضافة ما يؤكّد هذا العيش ويقوّيه.

1 -3 - تكوين تاريخيّ حديث: من المعروف تاريخيًّا أن سورية بحدودها الدوليّة هي بؤرة تاريخ عريق ومستمرّ صنع انتماء أهلها إليها، وشكّل مرتكزاتٍ ثقافيّةً وعاطفيةً لهم، ومنطلقاتٍ لوعيهم بهويّتهم المنجزة تاريخيّاً، وقتَ تشكيل الدولة السوريّة، عام (1918م). وقد تطوّرت هويّة السوريّين خلال مئة عام من التاريخ المشترك ضمن حدود الدولة الوطنيّة لا العربيّة المنشودة.

يتأسّس الحديث عن الانتماء إلى الدولة (سورية)، وعن الهوية الوطنيّة السوريّة، على أنّ هذه الدولة قد تشكّلت في سياق مغاير لرغبات أهلها، أي: في سياق غير وطنيّ؛ فقد صُنِعَتْ الدولة السوريّة عام (1918م) صنعًا مغايراً لتطلّعات أهلها في التحرّر والوحدة عربيّاً، ورَسمت حدودَها اتفاقيةُ سايكس -بيكو التي اقتطعت سورية من محيطها الحضاريّ العربيّ والإسلاميّ، فكان من الطبيعيّ أن يكون لشعور السوريّين بالانتماء امتدادٌ يتجاوز حدود الدولة، وأنّ يكون وعيُهم لهويّتهم مؤسّساً على ذلك، مع ملاحظة أن تشكيل الدولة جاء في سياق صراع مع المعتدي الأجنبيّ (العثمانيّ -الفرنسيّ -الإنكليزيّ -الصهيونيّ)، فكان العنوان الرئيس لهذا التشكيل أنّه عروبيٌّ مقاومٌ للعدوان على الأمة.

عانت سورية انتماءً وهويّةً منذ تكوين دولتها الحديثة **إشكالية الانفتاح والانغلاق؛** فخلال مئة عام من العيش المشترك ساد في سورية وعلا أمر الانتماء إلى العرب **أوّلًا**، وقد واجه هذا الانتماء في أحايين قليلة صداماً عنيفاً أو يسيراً مع إيديولوجيّة الإسلام **ثانياً**، وفي مقابل ذلك حدث تفاعل وطنيّ إيجابيّ بين

مكوّنات المجتمع السوريّ المختلفة التي كانت في الغالب منغلقة ومتقوقعة على ذاتها.

فقد تطور وعي السوريين لهويّتهم، خلال مئة عام، عبر هذين المسارين الرئيسين؛ **فأمّا** ما كان يمثّل الانغلاق بين مكوّنات المجتمع السوريّ بفعل الثقافة العثمانيّة والظروف الاقتصاديّة فقد شهد انفتاحاً واسعاً بفضل بناء مؤسّسات الدولة بناءً وطنيّاً، وفي مقدّمتها الجيش وقوى الأمن الداخليّ ومؤسّسات التعليم العامّ والعالي، وأنتج ذلك عيشًا مشتركًا، وتنميَة شاملة، **وأمّا** ما كان يُمثّل الانفتاح بين الوطنيّ والعروبيّ والإسلاميّ فقد سار باتجاه التباعد إيديولوجيّاً وسياسيّاً، ولا سيّما بين العروبيّ والإسلاميّ. وقد شهدت تسعينيّات القرن العشرين جهوداً حثيثة لرأب الصدع وطنيّاً وقوميّاً بين هذين التيارين، عَبْرَ مقولة تكامل العروبة والإسلام بخاصّة.

هذا التوصيف لانتماء السوريّين وتكوين تاريخهم القديم والحديث ومفهوم هويتهم هو توصيف عامّ، وقابل لكثير من الإضافات التي تغنيه، لكن في سياق التأكيد على صحّة المنطلقات التي تحقّق بها العيش المشترك والكريم، قبل أنْ تواجه سورية أخطار الانقضاض على هذه المنطلقات بوسائل عدائيّة مختلفة.

2 - استدعاء خطاب الهويّة، وملامحه العامّة:

إنّ أخطار الواقع السوريّ الراهن استدعت خطاب هويّتنا الوطنيّة استدعاء يحدّد على نحو عامّ ملامح تكوينه من جهة إنتاجه وتلقّيه وأدوات توصيله.

2 -1 -استدعاء الخطاب: إنّ معاناة أيّ شعب لأزمات وأخطار وانتكاسات وحروب تُهدّد وحدته وعيشَه الكريم تستدعي لديه ظهورَ خطاب الهويّة، في سياق استجابته لهذه التحدّيات. وتأسيساً على ذلك يكون خطابُ الهويّة خطابَ واقعٍ مشغولٍ بتساؤلات وعي الحاضر ومآل المستقبل، وبقراءة مرتكزات التكوين التاريخيّ التي صنعت خصوصيّة الشعب، وأثمرت عيشاً كريماً مشتركاً، لكنّه صار يعاني ما يهدّد ذلك كلّه، ويستدعي الوعي به، لتجاوزه نحو الأفضل بالإرادة والفعل المجتمعيّ العامّ؛ فقد سبقت ظهورَ خطاب الهويّة الوطنيّة السوريّة أمورٌ استدعت تساؤلات حول المرتكز الرئيس

لهذه الهويّة، وهو الانتماء العربيّ الذي يمثّل مجالاً عامّاً فيه خصوصيّات، منها خصوصيّة بلاد الشام (سورية التاريخيّة)، وبؤرتها الدولة السوريّة.

ومن المؤكّد أنّ تساؤلات الانتماء العربيّ والهويّة العربيّة قد شكّلت مهاداً لتساؤلات الهويّة الوطنيّة السوريّة، فتتابُعُ الانتكاسات القوميّة العربيّة نتجت عنه تحدّيات لعدد من الدول الوطنيّة العربيّة لتفتيتها، وإلغاء عروبتها من جهة، وإلغاء وحدتها الوطنية من جهة ثانية.

فقد عانى المشروع القوميّ العربيّ انتكاسات عميقة في مسارات الوحدة والتضامن السياسيّ والاقتصاديّ، وفي تحرير فلسطين ومواجهة الكيان الصهيونيّ، ثمّ حلّت الكارثة العربيّة الكبرى بغزو الكويت وتحريره المقلق، ثمّ بالغزو الأمريكيّ للعراق وباحتلاله عام 2003، وبذلك انتقلت أسئلة الانتماء والهوية عربيّاً إلى تساؤلات عن حقيقة الوجود العربيّ (مَنْ نحن؟ أنحن عربٌ؟ أنحن أمّة واحدة؟) بعد أن كانت تساؤلات عن المستقبل العربيّ (لِمَ لا نتوحّد؟ لِمَ لا ننتصر؟).

وقد أحاقت انتكاساتٌ مؤلمة بالتضامن العربيّ الذي تنامى في عقد السبعينيّات من القرن الماضي، وانتقل التضامن في بعض الحالات إلى نقيضه، وتمثّل ذلك في مواقف عدد من أنظمة الدول العربيّة تجاه دول عربيّة أخرى؛ إذ تدخّل بعضها في شؤون بعضها الآخر (سورية – ليبية – اليمن... إلخ) على نحو سلبيّ وتدميريّ.

وتتأكّد الآن هشاشة التضامن والتناصر عربيّاً في مواقف الدول العربيّة على نحو عامّ من المقاومة في غزّة، بعد عملية السابع من تشرين الأوّل (2023م)، فازداد بذلك الحضور السلبيّ لأسئلة الهويّة القوميّة العربيّة لدى المواطن العربيّ، وكان هذا الأمر أشدّ حضوراً لدى المواطن الذي يرى في هشاشة التضامن العربيّ مؤازرة قويّة للمشاريع التي تستهدف دولته الوطنيّة، كما هو الحال في سوريّة التي برز فيها، منذ سنوات، اهتمامٌ واسعٌ بخطاب الانتماء والهويّة استجابة لتحدّيات داخليّة وخارجيّة.

2 -2 - ملامح الخطاب العامّة: هذا الخطاب تُنتجه وتتفاعلُ معه النخبُ الثقافيّةُ والسياسيّةُ السوريةُ، استجابةً لتحدّيات صنعتْها على نحو خاصّ إشكالاتُ الحربِ العدوانيّةِ والإرهابيّة في سورية، وعلى سورية منذ

سنة (2011م)؛ فهذه الحربُ صنَّعتْ خطاباتٍ ثقافيّةً وسياسيّةً، تتعارضُ مع الوحدة الوطنيّةِ ومع العيشِ المشتركِ، وتسعى لتفتيتِ الهويّةِ الوطنيّة الجامعة، وإلغاءِ وحدةِ الشعب والدولة، وهذا ما يستدعي خطاباً وطنيّاً مضادّاً لها، ومؤثّراً في المجتمع.

أمّا الجهاتُ المستهدفةُ بهذا الخطاب فهي في المقام الأوّل فئة الناشئة والشباب لأنّها الفئة الأكثر تضرّراً بويلات الحرب على سورية، والأكثر تأثّراً باضطراب تساؤلات الانتماء والهويّة، وتُضاف إلى هذه الفئة القياداتُ السياسيّة القاعديّة بخاصّة، والنقابات والاتحادات، ومؤسّسات الثقافة والمجتمع المدنيّ والأهليّ.

وأمّا الفئةُ الرئيسةُ المعنيّةُ بمخاطبة الناشئة والشباب فهي فئة المؤمنين بهذا الخطاب، من الكُتّاب والإعلاميّين وأساتذة الجامعات، ولا سيّما شريحة الشباب منهم.

وبناء على ذلك ينبغي لهذا الخطاب ألّا ينقاد وراء شكليّة البحث الأكاديميّ حتّى لا يغدو خطابَ نُخَبٍ علميّة مثقّفة فحسب؛ إذ المراد له ومنه أنْ يكون خطابَ ثقافةٍ وسياسةٍ وحياةٍ معاً؛ أي: أن يكون خطاباً يستجيب للقضايا التي تشغل المواطنين، ويتميّز بالوضوح والبساطة، ليكون مناسباً لإمكانية وعيه على نطاق واسع جدّاً.

3 - تحدّيات الهويّة الوطنيّة السوريّة:

إنّ التحدّي الرئيس الذي يواجه الهويّة الوطنيّة السوريّة هو تحدّي تفتيتها إلى دويلات طائفيّة وإثنيّة، برعاية أجنبيّة وأدوات محلّيّة أجيرة للأجنبيّ، وهذا الأمر ليس وليد الواقع الذي تعيشه سورية الآن، بل هو امتداد لتوجّهات أجنبيّة استعماريّة عانتها الدولة السوريّة منذ نشأتها؛ فالانتداب الفرنسيّ عمل على تقسيم ما تحت انتدابه من سورية الطبيعيّة، إلى كيانات هزيلة؛ إذ أقام سنة (1920م) أربع دويلات (دولة حلب – دولة دمشق – دولة العلويّين -دولة لبنان الكبير)، ثمّ أنشأ سنة (1921م) كيانين جديدين (دولة الدروز– لواء إسكندرون المستقلّ)، وقد جعل الانتداب لكلّ دولة عاصمة وعلماً وبرلماناً وحكومة وعيداً وطنيّاً.

لقي هذا التقسيم رفضاً شعبياً وبرلمانياً رسمياً، فاضطر الانتداب الفرنسيّ عام (1922م) إلى توحيد دمشق وحلب واللاذقيّة تحت اسم (الاتحاد السوريّ)، ثمّ عاد الانتداب إلى خطّة التفتيت، فألغى هذا الاتحاد سنة (1924م) بفصل دولة اللاذقيّة، وصار الكيان المشكّل من دمشق وحلب يُنعت بـ(دولة سورية).

وفي عام (1925م) حاول الانتدابُ الفرنسيّ باستخدام مؤيّديه من البرلمانيّين فصلَ حلب عن دمشق، فتصدى لذلك حراكٌ شعبيّ بقيادة إبراهيم هنانو، ومنع حدوثه، ثمّ قال الشعب السوريّ كلمته عام (1936م) عبر معاهدة الاستقلال عن الانتداب الفرنسيّ التي تضمّنت انضمام اللاذقية والسويداء إلى دمشق وحلب تحت اسم (الجمهوريّة السوريّة)، مع ملاحظة أنّ الانتداب الفرنسيّ اقتطع من الوطن السوري الذي انتُدب عليه دولةً منفصلة عن دمشق هي دولة لبنان، ثمّ تآمر مع تركية، ومنحها لواء إسكندرون (سنة 1937م)، وكان قبل ذلك قد منحها أجزاء أخرى من الوطن السوري (كلّس وغازي عنتاب).

هذا التوجّه الأجنبيّ الغربيّ لتفتيت المنطقة العربيّة، بدأ على نحو ظاهر باتفاقيّة سايكس -بيكو سنة (1916م)، وتعزّز بقيام الكيان الصهيونيّ سنة (1948م)، وهو توجّه يزداد مع تتالي الأعوام والعقود شراسة وتصميماً، لترسيخ ما هو قائم (الكيان الصهيونيّ) عبر تفتيت ما يحيط به من الدول الوطنيّة أوّلاً، وفي مقدّمتها سورية، وهذا ما جعل هويّتنا الوطنيّة تواجه جملة تحدّيات، نُجملها في أمرين رئيسين متضافرين، الأوّل ثقافيّ عولميّ، والثاني عدواني تفتيتيّ.

3 -1 - تحدّيات ثقافة العولمة: تجتاح العالم منذ سنة (1990م) رياح منظومة العولمة التي تنتجها وتقودها الولايات المتحدة الأمريكيّة، وتهدف إلى إلغاء الخصوصيّات الثقافيّة، وتهميش اللغات الوطنيّة والقوميّة والهويّات الجامعة لكلّ شعب، لإحداث قطيعة معرفيّة ونفسيّة بين الشعب وتاريخه، ولاستبدال هويّة التبعيّة للمركز الأمريكيّ بهويّة الشعب المنجزة تاريخيّاً.

وهذا التحدّي للهويّة الوطنيّة السوريّة هو في الأصل تحدّ للهويّة العربيّة، ويمكن تكثيفه باستهداف اللغة العربيّة الذي هو امتداد لتوجّهات سابقة (الفرعونيّة -الفينيقيّة -الفرنسة ...)، لكنّ هذه التوجهات أصبحت أكثرَ

خطورةً مع هجمات العولمة؛ لامتلاكها وسائل تواصل تُفقِدُ الأسرةَ والدولةَ القدرة على ضبط توجّهات ثقافتها، ولا سيّما في مجالات السلوك الاجتماعيّ، والتواصل باللغة العربيّة التي تعاني تشويهاً مشيناً في وسائل التواصل، رافقه ضعفٌ واضحٌ في تلقّي العربيّة في مجالات التعليم التطبيقيّ، فأنتج ذلك تراجعاً في استخدامها لغةً للكتابة والإبداع والتواصل الاجتماعيّ الذي غزته لهجات هجينة، جمعت العاميّة المحليّة مع ألفاظ وتراكيب من لغات أعجميّة، ولا سيّما الفرنسيّة والإنكليزيّة.

وقد ازداد هذا الأمر سوءاً بعد سنة (2011م) بازدياد الضخ الإعلاميّ غير الوطنيّ، وباستهداف المنظومة التربويّة والتعليميّة بالتخريب والتدمير استهدافاً أدّى إلى نشأة جيل شابّ تكثر فيه الأميّة، وتتعدّد مشاربُ تلقّيه التربويّ والعلميّ واللغويّ، في سياق اتّساع دائرة تطلّع جيل الشباب إلى نماذج ثقافيّة غير وطنيّة، ليكونوا ملحقين بها، في مقابل الذين ما يزالون يمسكون بجمر ثقافتهم الوطنيّة، ويخوضون غمرة تنازع ثقافيّ بين وجودين: ثقافيّ أصيل وثقافيّ هجين، أو لنقل: تنازع هويّتين: وطنيّة ولا وطنيّة.

3 -2 - تحدّيات تفتيت الدولة: واجهت الدولة السوريّة ابتداء من سنة (2011م) استهدافاً عدوانيّاً واسعاً لبنيتها الاقتصاديّة والعسكريّة والأمنيّة والصحيّة والتربويّة والعلميّة والزراعيّة، لتفتيت الدولة وإلغاء وجودها؛ فقد برزت توجّهات أجنبيّة عَمَليّة لتفكيك كيان الدولة السوريّة، ليصبح دويلاتٍ جديدةً طائفيّة وعنصريّة، وهي توجّهات تستهدف في مآلها تسطيحَ الانتماء العميق الوطنيّ والقوميّ العربيّ، وتفتيتَ الهويّة الجامعة، لإحكام السيطرة الأجنبيّة على المنطقة، ولترسيخ وجود الكيان الصهيونيّ، ليكون وجودًا مقبولًا في نسيج المنطقة من جهة، وقائدًا لها من جهة ثانية.

فالدولةُ السوريّة تواجه مشاريع أجنبيّة تستهدف تفتيت الدول المجاورة للكيان الصهيونيّ، لمنحه شرعيّة الوجود، وإمكانيّة السيطرة والقيادة، عبر تصنيع كيانات عنصريّة قوميّة ودينيّة طائفيّة، لينتج عنه، في مجال الانتماء والهويّة، تهميشُ القوميّ العربيّ، وإلغاءُ الوطنيّ. وقد بلغَ هذا التوجّه درجةَ تصادُمٍ على الأرض السوريّة، تغذّيه قوى أجنبيّة وأنظمة عربيّة مختلفة.

وكذلك ظهرت، في هذا السياق التفتيتيّ، بؤرُ تنافرٍ وتنازع لدى بعض السوريّين، تقدّم الانتماء إلى مكوّن سوريّ ما على الانتماء إلى سورية كلّها،

ورافقت ذلك إشكاليّةُ تغليبِ الانفتاحِ خارجَ الحدود على الانفتاحِ والاندماجِ داخلَ الحدود، ولا سيّما لدى فئات شعبيّة انساقت وراءَ مواقفَ وعواطف آنيّة، أسهمت بعض النُّخب السوريّة في الترويج لها.

يُضاف إلى ذلك اضطرابُ الشعور القوميّ العربيّ لدى السوريّين نتيجة ضعف التضامن العربيّ مع دولتهم أو مع شعبهم على الأقل، وقد ترافق ذلك مع ظهور وعي صداميّ زائف، صنعه ضخّ إعلاميّ واسع، تؤازره قوى إرهابيّة تفتيتيّة، وتقوّيه إشكاليّةُ الفقرِ المدقع الواسع الانتشار الذي جعل المواطن منشغلاً بلقمة العيش ومواليا أحياناً لمن يقدّمُها له.

إنّ تناغم ثقافة العولمة التي تهمّش القوميّ العربيّ والوطنيّ السوريّ تتآزر مع التوجّهات العدوانيّة لتفتيت سوريّة، مع ملاحظة أنّ هذين الأمرين قد أسهما معاً في إنتاج تحدّيات جديدة للهويّة الوطنيّة السوريّة، منها ضعف أداء مؤسّسات الدولة وضعف دعمها لاحتياجات المواطنين الأساسيّة، وازدياد حالات الفساد الماليّ، إضافة إلى ظهور طبقة أغنياء الحرب، مع تقليص شديد للطبقة الوسطى، وهجرة الكثير من العقول ورؤوس الأموال والخبرات الحرفيّة. وقد أسهم ذلك كلّه في ازدياد معاناة المواطن السوريّ، وفي بروز تنازع واضطراب في وعيه لانتمائه وهويّته الوطنيّة الجامعة، وفي هذا كلّه ما يوجب تجديد خطاب الهويّة سوريّاً استجابة لهذه التحدّيات.

4 - تجديد خطاب الهويّة الوطنيّة السوريّة:

منذ ولادة الدولة السوريّة عام (1918م) كان خطاب هويّة السوريّين، في الغالب الأعمّ، قوميّاً عربيّاً، يُقدَّمُ فيه العربيُّ على السوريّ، ولا تُلحظ فيه للسوريّ أيّة خصوصيّة تميّزه من محيطه القوميّ العربيّ، بل كان خطاباً ينكر أيّة نزعةٍ لدى العرب تُقدِّمُ الوطنيّ على القوميّ. وإذا ما كان هذا الأمر طبيعيّاً في زمن تشكيل الدولة السوريّة وزمن المدّ القوميّ العربيّ فإنّه غدا ضرباً من المثاليّة السوريّة؛ لعدم مطابقته واقعاً تاريخيّاً، أنتج خصوصيّة وطنيّة لكثير من الدول العربيّة، ومنها سورية، مع التأكيد على أنّ هذه الخصوصيّة الوطنيّة لا تتعارض مع انتمائنا وهويّتنا عربيّاً.

ثمّة أخطارٌ تواجه خصوصيّةَ الهويّة السوريّة، وتستدعي تجديد خطاب الهويّة لدى السوريّين في سياق تنميةِ الوعي بالمنجز التاريخيّ الموحّد لهم،

وتقديمِ رؤى فكريّة وتوجّهات سلوكيّة، تصنع وعياً وطنيّاً جامعاً، يستجيب به السوريّون لتحدّيات الواقع، وينتصرون به عليها.

ينطلقُ تجديدُ خطاب الهويّة من مرتكزات تاريخيّة صنعت الانتماء إلى سورية، ومن واقع يستدعي التعامل مع تحدّياته المستجدّة لهويتنا ولوعينا لها، وبناء على ذلك سنبيّن مرتكزات الهويّة الوطنيّة السوريّة، ثمّ نعرض مضامين خطابها المؤسّسة على تلك المرتكزات، والمستجيبة لتحديّات الواقع المعيش لدى السوريّين.

4 -1 - مرتكزات الخطاب: إنّ تطوير خطاب الهويّة الوطنيّة السوريّة يُوجبُ أنّ يُبنى على مرتكزات، لا تتعارض مع مضمونه المستجيب للتحدّيات الراهنة، ولا تصطدم بها، ويمكن إجمال هذه المرتكزات في الآتي:

- لسورية رسالة حضاريّة إنسانيّة إبداعيّة، مؤسّسة على امتلاكها تاريخاً يتميّز بالعراقة والاتّصال والانفتاح على العالم، بإنجازات أسهمت كثيراً في تطوّر الحضارة الإنسانيّة (الزراعة -التعدين - الأبجديّة -القانون -العمارة ...).
- سورية مركزٌ حضاريّ حيٌّ لبعدين رئيسين: **الأوّل** قوميّ عربيّ، يتكامل ولا يتعارض مع مكونات سوريّة ثقافيّة وقوميّة أخرى، و**الثاني** إيمانيّ إسلاميّ ومسيحيّ، وله ألوان وأطياف يوحّدها الانتماء إلى سورية.
- بؤرة خطاب هويّتنا الوطنيّة هي عروبةُ سورية وخصوصيّتُها الحضاريّة **معاً؛ إذ** على السوريّين ألّا يخرجوا من عباءة منجزهم التاريخيّ الإيجابيّ العريق؛ لأنّ ذلك يعني إحداثَ قطيعة مع تاريخهم وثقافتهم ومحيطهم الجغرافيّ، وعليهم في الوقت نفسه ألّا يفقدوا خصوصيّتهم في هذا المحيط، **وعمادها** الوحدة في دائرة تنوُّعِ المنتمين إلى سورية.
- عماد وطنيّة هذا الخطاب هو وحدة سوريّة وسيادتها وكرامة مواطنيها، مع حضور جانب المقاومة والممانعة لكلّ احتلال أجنبيّ، وضرورة تمتين علاقة سورية مع محيطها الحضاريّ، عدا الكيان الصهيوني؛ فهذا المحيط هو مجالها الحيويّ تاريخاً وحاضراً ومستقبلاً.

4 -2 -استجابة الخطاب للتحدّيات: انطلاقاً من المرتكزات المشار إليها أعلاه يتعامل خطابُ هويّتنا الوطنيّة مع الماضي (المنجز التاريخيّ)

والحاضر (الواقع) والمستقبل (الرؤى والمآل)، مع ملاحظة وجود تشابك قويّ بين وعينا لذلك كلّه؛ فتصوّر المستقبل مبنيّ على وعي الحاضر، كما أنّ وعي الحاضر مؤسّس على وعي التاريخ.

وبناء على ذلك يمكن في سياق العمل لتعزيز هويتنا الوطنيّة أن يكون من استجابة خطابها للتحدّيات الراهنة وعيُ الآتي:

- توحيد مشاعر السوريّين وسلوكهم حولَ أهداف وطنيّة عمليّة واضحة ومعلنة (تحرير الأرض –مكافحة الفساد –المصالحة الوطنيّة بالمسامحة والعفو والشفافيّة والتعويض–الإصلاح الإداريّ ....).
- معالجة حالات التنافر والتنازع بين الانتماءات والهويات التي تريد تفتيت الوطنيّ، وذلك بترسيخ ثقافة المواطنة، وتعميم الثقة بعدالة الدولة، وتعزيز مفهومِ العيشِ المشتركِ اجتماعيًّا وثقافيًّا واقتصاديًّا.
- إبراز ملامح المغايرة الثقافيّة بين مكوّنات المجتمع السوريّ، في سياق جمال التنوّع لا صداميّته، وكذلك التعاملُ الإيجابيّ مع الإرث الوطنيّ السوريّ غير العربيّ، وإعلاءُ شأنه في سياق وحدة الوطن، وخصوصيّته في التنوّع الثقافيّ واللغويّ.
- الحثُّ على صنع ثقافة الفرح والبهجة والسعادة، وعلى معالجة إشكاليّةِ التكفير بإظهار جوانب الإيمان والوسطيّة لدى المكوّنات السوريّة المختلفة.
- تأكيد أهمّيّة اللغة العربيّة بصفتها حاملاً رئيساً لثقافة السوريّين، وأصلاً رئيساً يربطهم بالأمّة العربيّة، ويوحّد هويّتهم عربيّاً وسوريّاً معاً.

5 -**إجراءات الوصول إلى الهدف:**

لا فائدة من تجديد خطاب الهويّة الوطنيّة السوريّة، إن لم يُعزّز بإجراءات مختلفة، تضمن سهولةَ إنتاجه ونشره والعمل بموجبه، وهذه الإجراءات يؤازر بعضُها الآخر، وقد يتزامن تحقيقُ بعضها مع الآخر، لكنّها، في المجمل، قسمان: قريبة المدى وبعيدة المدى زمنيّاً.

5 -1 -إجراءاتٌ قريبةُ المَدَى الزَّمنيّ: وهي إجراءات إسعافيّة سريعة التحقّق، ويجب الأخذ بها وإعلانها لتعزيز حضور هويّتنا الوطنيّة في وعينا

ومشاعرنا وسلوكنا في سياق معاناتنا للتحدّيات الجاثمة على صدورنا. ومن تلك الإجراءات:

- تعزيز الثقة بين الدولة ومواطنيها، لأنّها عامل رئيس في الوعي الصحيح لمفاهيم الانتماء والولاء والهويّة، وعلى كلّ مؤسّسة رسميّة ومدنيّة وأهليّة أن تنتج ما يُسهم في تعميم هذا الخطاب.
- تشكيل فرق شبابية، ولا سيّما في الجامعات، لتمكين ثقافة الهويّة الوطنيّة بوسائل إبداعيّة وفنّيّة وفكريّة، تعتمد الحوار، وتكون قدوة لتعميم ثقافة المحبّة والفرح والبهجة والسعادة والعيشِ المشتركِ اجتماعيًّا وثقافيًّا واقتصاديًّا.
- توجيه أنشطة الوزارات (الثقافة – الأوقاف –الإعلام –التعليم العالي والبحث العلمي) والاتحادات والنقابات (اتحاد الكتاب العرب –اتحاد الصحفيّين –اتحاد الناشرين السوريّين -نقابة المعلّمين -نقابة المهندسين...إلخ) نحو التشارك والتفاعل والحوار في سياق وعي الهوية الوطنية، وتوسيع دائرة تلقيه والتفاعل الإيجابيّ معه.
- إدخالُ مكوّنات هذا الخطاب في مناهج التربية والتعليم العالي وَفْقَ آليّات مختلفة، منها تهميشُ قضايا الصراع على السلطة في مناهج التاريخ والأدب، لنستبدل بها ما ينقضُها من صراع مع الغزو الخارجيّ، وإعلاء للعيش المشترك، وتمجيد للجوانب الإنسانيّة الجميلة في الفكر والإبداع.
- مواكبة الأداء الحكوميّ كلّه لخطاب الهوية على نحو حازم، يشعرُ به المواطنُ في تغيير مناحي حياته المختلفة نحو الأفضل.

5 -2 - إجراءات بعيدة المدى: تُمثّل الإجراءات السريعة المشار إليها أعلاه مهاداً لا بدّ منه لإنجاز الإجراءات البعيدة المدى، وهي إجراءات تحتاج إلى جهود حثيثة ومتتابعة ومتشابكة رسميّاً وشعبيّاً؛ لإنجاز التنمية الشاملة ثقافيًّا وعلميًّا وتربويًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا وإداريًّا وقانونيًّا وسياسيًّا؛ فهذه التنمية هي الوسيلة الواجبة لتحقيق العيش الكريم، وللحفاظ على الهويّة الوطنية السوريّة ولتنمية مفردات تميّزها الحضاري والمعاصر. ويمكن إجمال هذه الإجراءات العمليّة البعيدة المدى لتعزيز الهويّة الوطنيّة السوريّة في الأمور الآتية:

- لا بدّ من تنمية اقتصاديّة وإحياء للطبقة الوسطى؛ فكلّ إجراءات تعزيز الهويّة الوطنيّة لن تنجح في الوصول إلى الهدف، ولن تستقطبَ مَنْ يؤمن بها إلّا بتمتّعه بعيش اقتصاديّ كريم.
- لا بدّ أيضاً من تطوير الخطاب السياسي للأحزاب السوريّة؛ ليكون متوافقًا أو على الأقل غير متصادم مع خطاب الهويّة الوطنيّة، مع ضرورة السعي لتطوير الأداء السياسيّ في سلوكه وعمق وعيه لخطاب الهويّة الوطنيّة الجامع للسوريّين
- تنمية التعامل الإيجابيّ مع الإرث الوطنيّ غير العربيّ، وإدخال جوانبه اللغويّة، والإنسانيّة الفكريّة والفنّية والجماليّة في مناهج التربية والتعليم العالي وتوجّهات الثقافة السوريّة، ليغدو معلماً واضحاً لخصوصيّة الهويّة الوطنيّة السوريّة.
- إحداث مراكز دراسات استراتيجية متخصّصة (ثقافة –زراعة – أمن)، تستجيب للتحدّيات، وتتكامل برؤاها، مع أصحاب القرار، لصناعة مستقبل أفضل لسورية.
- الحرصُ على استقطاب السوريّين في المهاجر، ولا سيّما النُّخب العلميّة والثقافيّة والاقتصاديّة، ليكونوا رافدًا نوعيًّا يشارك في تجديد خطاب الانتماء والهويّة، وفي التنمية المستدامة التي تُعزّز هذا الخطاب.
- توظيف خطاب الهويّة الوطنيّة في مسارات عدّة متخصّصة، لإعادة إعمار سورية؛ لأنّ أيّ جهد للإعمار الناجح يحتاج إلى مشروع وطنيّ موازٍ، لإعادة إعمار النفوس والبنى التحتية معًا، ويمكن إجمال تلك المسارات المتخصّصة في الآتي:

أ -مسار ثقافيّ، يبثّ روحَ الاستجابة للتحدّيات، ويتصوّرُ ما يجبُ أنْ نكون عليه فكريًا وإبداعيّاً، وكيف نصلُ إلى إنجازه.

ب -مسار اقتصاديّ، بؤرته الإنسان المنتج فكريًّا وعلميًّا ومادّيًا، لتوظيف ذلك في مجال تنمية موارد الدولة المختلفة.

ت -مسار اجتماعيّ مدنيّ، سنامه المواطنة، وطبقة وسطى حقيقية، تكون حاملاً رئيساً لأيّ مشروع وطنيّ، في سياق تحقيق العيش الآمن والكريم لكلّ السوريّين.

ث -مسار إداريّ وقانونيّ، غايته تطوير إدارات الدولة، وتحديث الأنظمة والقوانين لتحقيق الفائدة القصوى للمواطنين من مؤسّسات دولتهم.

ج -مسار سياسيّ، يؤمن بالتنافسيّة الديمقراطيّة، لتحقيق المشروع الوطنيّ الحامل لهويتنا،

* * *

وبعدُ، فإنّ خطاب الهويّة المعبّر عن تماسك الشعب ووحدته أمر لا بدّ منه لكلّ مشروع وطني يستهدف البناء والإعمار الذي ينتظره السوريّون، وإنّ هذا العرض لقضايا (**الهويّة الوطنيّة السوريّة بين التكوين وتحدّيات الواقع والمآل**) يمثّل وجهات نظر منفتحة حتماً على أسئلة وأفكار جديدة، ينتجها الحوار حول التفاصيل المتّصلة بالتكوين التاريخيّ للسوريّين وبوعيهم للحاضر وبتصوّرهم لما يجب أنّ يكون عليه مستقبلهم.

الهوية والانتماء الوطني

د. سليم بركات

الهوية فلسفياً هي حقيقة الشيء المطلقة، والتي تشكل الصفات الجوهرية التي تميزه من غيره، كما أنها خاصية مطابقة الشيء لنفسه أو لمثيله، وهي من الهو الغائب" الذي لا يصح شهوده لأنه لا شعوري وبدائي وغير منظم وانفعالي ويتجاهل ويتناسى المتناقضات. إنه رابطة ووجود ومعناه رابطة كأن نقول زيد كاتب، ووجود بفعل الكينونة، التي توحد بين الذات والوجود، عكسه الأنا التي تطبق مبدأ الواقع لأنه أي "الهو" يطبق مبدأ اللذة (ويسمى هوية لأنه مشتق من حرف الرباط، الذي يدل على ارتباط الموضوع بالمحمول ولما كانت هوية الشيء هي عينه ووحدته، وخصوصيته وتشخصه، ووجوده المنفرد فهي من حيث الذات تسمى ماهية، ومن حيث الثبوت الخارجي تسمى حقيقة، ومن حيث الامتياز عن الأغيار تسمى هوية).

ـ من هذا المنطلق يكون الانتماء جوهر العلاقة بين الفرد والصنف، واللا انتماء شعور المرء ببعده عن البيئة التي ينتمي إليها، وتكون روح الانتماء هي الانتساب للوطن بمعنى "لا تنتسب إلى غير قومك".

كما تكون الوطنية لمن وُطِّنَ بالمكان أي أقام فيه واتخذه سكناً ومحلاً، ليصبح موطنه، حيث النشأة، والاستقرار ولد أم لم يولد فيه، ويكون الوطني هو الغيور على بلده، يضحي في سبيله، ويحميه، ويبذل من أجله دمه لأنه عنده بمعنى العرض والشرف والعزة، والناس بالفطرة تحمي وطنها، حتى الطيور والحيوانات لها مواطن تدافع عنها، وتقاتل حتى الموت لأجلها، وبعضها لا يتناسل إذا هجر من وطنه، أو انتزع منه، وبدون الوطن لا أصل ولا نسب، فالوطن هو الجذور.

الوطنية شق القومية تبحث في المشاعر والواجبات والحقوق، فالقومية عاطفة لشعب الوطن، والوطنية عاطفة للوطن نفسه. لأن الولاء للأرض، كيف لا والبعض لا يتصور أن يطرد من أرضه، أو يهجر منها، كيف لا والبعض ينزوي ويهرم إذا انتزع من قومه، أو اعتزله أهل قريته أو بلده، كيف لا ولكل وطن تاريخ يعتز به مواطنوه من خلال لغة تجمعهم.

ترتبط التأملات الفردية للهوية بدراسة مفهوم الذات ـ وبجملة الخصائص والأذواق والمصالح، والكفاءات وحتى العيوب.. بما في ذلك الصفات البدنية، والأدوار والقيم، التي ينسبها الإنسان إلى نفسه، ويعترف أنها تشكل جزءاً منه تبعاً للخبرة الخاصة في أن يكون، ويتعرف عليه رغم التبدلات.

من وجهة البعد الاجتماعي للهوية تشكل الذات الجانب الجواني للهوية الفردية وهي تشاد ضمن العلاقة في المحيط ومع الآخرين في صميم زمر ضيقة أو واسعة تعاقدية، أو مفروضة عائلية أو مهنية أم صداقة.. كما تشاء على مستوى مؤسسات ثقافية سياسية دينية... وحتى دولية في إطار العلاقة الصراعية أو غير الصراعية مع السلطة الاجتماعية على مستوى الدولة. كيف لا والانتماءات الفردية في المجتمعات المعاصرة تتم من خلال الانخراط والرفض

تجاه زمر الانتماء أكان "هويات ثقافية أم اندماج ثقافياً وطنياً مديد قائماً على دمج ضوابط وتصرفات متعددة مكتبسة في سياق تنشئة اجتماعية طويلة.

ـ من مخاطر الهوية وهي تحدد ذاتها وميولها النرجسية كما يجري في أمريكا حيث محاولة الهيمنة الثقافية ومجمل العادات والقيم والإيديولوجيات والمعارف والمعتقدات والفنون والقوانين والأعراف الأمريكية على مستوى العالم بعيداً عن الاعتراف بالتعددية الثقافية أو التنشئة الاجتماعية تبعاً للتجارب المجتمعية العالمية. وهل نجانب الصواب إذا قلنا إن:

ـ الهويات الوطنية القومية العالمية في أزمة نتيجة التبعية السياسية للعولمة الأمريكية المهيمنة.

ـ لقد تعددت التعريفات، واختلفت النظريات "حول تطابق مفاهيم الأمة والقومية والدولة، من حيث اللغة، الأصل المشترك، التاريخ، الجغرافيا، الاقتصاد، والإرادة المشتركة، (فالألماني اختار اللغة، والفرنسي اختار الإرادة المشتركة، والإيطالي التصوف، والروسي الاقتصاد، وإذا إذا كان هؤلاء قد اكتفوا بعامل واحد ليبنوا وطنيتهم وقوميتهم فكيف بالنسبة للعرب الذين يمتلكون كل هذه العوامل. وحالهم على ما هم عليه؟

ـ السؤال الذي يطرح نفسه في هذا الخضم هو ما العربي بحسب نوع الوعي الذي يرسم فيه على صعيد الوطن العربي

ـ من حيث التعريف الانتمائي ستجد في سورية تعريفات إثنية انتمائية، وفي مصر ستجد الانتماء للأرض أنا مصري هويتي بالسليقة عربية، أما في المغرب العربي فستجد انتماء العقيدة أنا مسلم أنا عربي، وقِسْ على ذلك.

ـ لو غيرنا السؤال باتجاه الأوربي وقلنا له ما تعريفك للعربي سيجيب كوفية وعقال وبير نفط، وإذا كان السؤال عن هويته سيجيب لا يوجد هوية

أوربية، وإنما يوجد هوية ألمانية فرنسية بريطانية.. كيف لا والاتحاد الأوروبي قد وجد بالاتفاق على بناء مصنع فولاذ مشترك بين الأوروبيين.

ـ نتكلم عن وحدة عربية وعن نهضة عربية وعن يقظة عربية، ولكن أين هي ومن ثم هل الاستعمار هو العائق لهذه الوحدة، أكثر من النزعة الفرعونية، النزعة الفينيقية، النزعة السورية في بلاد الشام، والبربرية في المغرب العربي، ومن ثم أيضاً لماذا تراجع المد القومي العربي في سبعينيات القرن المنصرم ليترك المكان للدولة القطرية، الحقيقة تقول كي يكون العربي عربياً لا بدّ له في أوقات الأزمات من تلبية المخزون العاطفي الذي يوحد العرب عبر التاريخ، وهل الهوية سوى رد فعل تجاه الآخر.

الهوية الوطنية مفهوم مركب من معنيين، الانتماء والوطنية (أما المواطنة فهي أعلى درجات الوعي لأنها حقوق وواجبات). وهذا يعني بالتعبير السياسي (العلاقة) وبالتعبير القانوني (الجنسية) أما اجتماعياً فمن الصعب تعريفها تعريفاً محدداً، كونها تختلف من دولة لأخرى، ومن زمن لآخر.

ـ بشكل عام تعبر الهوية الوطنية عن انتماء الإنسان إلى منظومة من القيم والمشاعر والاتجاهات في سياق تاريخي وراهن لأي دولة، وبالنسبة لسورية تمثل المجتمع السوري المتعدد ببعدها العربي كيف لا والوطن السوري هو البيت والهوية، والانتماء، هو الشعور، بكل ما ننتمي إليه وينتمي إلينا، هو الفخر والعز، هو الكل، والجزء، لتكون الوطنية، هي الأصل والانتماء). إنها "وعي وهدف" نضالي في مواجهة الطامعين بالخيرات العربية وفي طليعتهم التحالف الإمبريالي الصهيوني المزروع في قلب الوطن العربي.

ونحن لا نجانب الصواب إذا قلنا إن الهوية الوطنية السورية تعاني مجموعة من التحديات "تحديات إرهابية مذهبية عشائرية إثنية إقليمية".. وكلها تستحق المعالجة كونها لا ترتقي إلى المستوى الوطني القومي، الذ تطمح إليه سورية، الذي تطمح إليه سورية لأن المواطنة الحقيقية هي مواطنة العدل والمساواة وفق الكفاءة والقانون والتي تطلب "القيادة بالأفكار"، ما أصعب

المهمة، ولا سيما في هذه المرحلة حيث الحرب الإرهابية المعلنة على سورية، والتي استهدفت أول ما استهدفت الهوية، لتكون أول أداة في الحرب، لا بل أيضاً آخرها، كيف لا "وعندما تنام الهوية الوطنية تستيقظ كل الهويات المعادية الأخرى". كيف لا والعرب يصرخون لإنقاذ فلسطين "بمناصرة طوفان الأقصى"، لكنهم نسوا أو تناسوا أنهم ينادون أحفاد سايكس بيكو من الحكام العرب.

ـ ما أحوج السوريين إلى إيجاد مربع وطنيتهم والعمل من خلاله لإيجاد أنفسهم وعياً وسياسة وثقافة وانتماء للخروج من مآزقهم.

المراجع:

كتب اطلعت عليها من خلال كتابة هذا البحث.

1 ـ القيادة القومية، هيئة الأبحاث القومية: سلسلة دراسات وثائقية، في تفتيت الوطن العربي، شباط 2009.

2 ـ محمد عابد الجابري: المسألة الثقافية القومية (25) مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، تشرين الثاني 1994.

3 ـ محمد عابد الجابري، مسألة الهوية (3) مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 بيروت، نياسن 1995.

4 ـ فوزي صلوح: أمركة النظام العالمي، الأخطار والتداعيات دار المنهل اللبناني، مكتبة رأس النبع، ط1، 2002.

5 ـ تحديات الهوية الوطنية والشعور بالانتماء الوطني.

Archivs https//watfa.net

6 ـ الهوية والانتماء بين الأصالة والحداثة.

PS://wwwirag jourals.com

7 ـ الهوية والانتماء

TPS://wwwalmyadeen.net

الهوية والمواطنة والانتماء... تصدعات الهوية الوطنية ومآلاتها

د. شاهر الشاهر

حوارات الهوية والمواطنة والانتماء، وتعزيز الهوية الثقافية والوطنية، وسوى ذلك من النقاشات يجب أن تكون على مستوى النخب لا على مستوى العامة، وهذا ليس انتقاصاً من قيمة أحد، لأن هكذا نقاشات تحتاج إلى فهم معمق وإدراك لما يعنيه الآخر في حديثه من أبعاد، بعيداً عن ثقافة التخوين أو تقييم الآخر بناء على انتماءات دون وطنية في كثير من الأحيان.

من هنا فقد تابعنا خلال الأشهر الماضية عدة لقاءات أجراها سيادة رئيس الجمهورية العربية السورية الدكتور بشار الأسد مع عدد من المفكرين والإعلاميين وأساتذة الجامعات، والنخب الشبابية وأرباب الشعائر الدينية وغيرهم من قادة الرأي في المجتمع السوري.

الهدف من تلك اللقاءات كان سماع مختلف الآراء حول كيفية تكوين هوية وطنية جامعة وقادرة على تذويب جميع الهويات الفرعية التي سببتها الحرب على سورية، وأسهمت سلوكيات بعضهم في تعزيزها.

طرح الموضوع فيه إيجابية كبيرة لجهة إدراك التصدعات التي أصيبت بها هويتنا الوطنية ليس بسبب هشاشتها بكل تأكيد، ولكن بسبب حجم الهجمة وشدة الاستهداف الذي تعرضت له.

أعتقد أن السيد الرئيس يريدنا أن ندرك أن هناك جزءاً من الأمن القومي هو ما يمكن أن نسميه" الأمن الثقافي"، وأن الاهتمام بأمننا الثقافي يجب ألا يقل في ظل الشعور بغياب التهديدات. فالتهديدات اليوم لم تعد عسكرية فقط أو اقتصادية، بل باتت القوة الناعمة أشد فتكاً وأقوى تأثيراً، فبات الإعلام أقوى أدوات الحرب، وأصبحت الثقافة الوطنية هي الأكثر تأثراً بذلك.

المشكلة في إعلام ما بعد الحداثة أنه لم يعد ناقلاً للحدث فقط، بل صانعٌ له، وهو المتحكم بمجرياته ومآلاته، لذا فقد باتت الحرب الإعلامية لا تقلّ خطورة عن المعارك العسكرية، كيف لا وهي من يسهم في صناعة الرأي العام الذي يقوم بدوره في الضغط على الحكومات لانتهاج سياسات معينة!

وفي ظل انتشار وسيطرة مواقع التواصل الاجتماعي فقد باتت الشركات المالكة لتلك المواقع هي المتحكم بالجمهور الذي بات مجرد سلعة، فقامت على "التلاعب بالعقول"، خاصة وأن غالبية تلك العقول كانت فارغة أو غير محصنة بالشكل الكافي الذي يتيح لها إمكانية التمييز بين "السيئ والأسوأ"، في عالم بات فيه "الجيد" يكاد يكون غير موجود.

بناء الهوية الوطنية يحتاج إلى الاتفاق أولاً على ما يمكن أن نسميه مبادئ دستورية ثقافية، بل الاتفاق أيضاً على المبادئ فوق الدستورية في هذا المجال.

صحيح أن البنية الفوقية هي نتاج للبنية التحتية وفقاً لماركس، ومن الصحيح أيضاً أن بنيتنا التحتية باتت شبه مدمرة، لكن ذلك لا يعفينا على الإطلاق من الشروع في هكذا مشروع، مستفيدين من "تقنيات العصر" التي يمكن أن تؤمن لنا "بنية تحتية افتراضية" يمكننا استثمارها في المجال الثقافي.

في الخلط بين مفهومي الدولة والسلطة..

تعد الدولة من أهم المنظمات السياسية الموجودة في المجتمع، ولا يمكن مقارنة أهميتها وسيادتها بأهمية وسيادة أية منظمة أخرى، وذلك نظراً

لسلطتها العليا التي تمارسها مع الأفراد والمنظمات، ونظراً للوظائف المهمة التي تقدمها لأبناء المجتمع، ومنذ أن بدأ الاهتمام بموضوع الدولة باعتبارها تنظيماً سياسياً أو سلطة سياسية أو نظاماً اقتصادياً وإدارياً..إلخ.

وربما نجد ثمة خلط بين مفهومي السلطة والدولة في التداول بين رجال الإعلام والسياسة وبعض المفكرين، على الرغم من أن الإدراك المعرفي يفترض وضع مساحة لتحديد معايير السلطة، ومعايير الدولة، باعتبار أن العلاقة بين السلطة والدولة علاقة تركيبية، فالسلطات الحاكمة قد اتخذت أشكالاً عدة عبر حركة التاريخ، وتبنت قيماً ومفاهيم قد تُعدُّ متناقضة، لكنها في الأغلب لم تتبنَّ فهماً لموقعها في مساحة الزمن، ومن هنا كانت السلطات الحاكمة تتبدل، أو تعيش مراحل تغير، بعضها يطول، والآخر يقصر، وكما انه لا يمكن أن يتم تفسير الدولة بالسلطة، فالسلطة لا تعني الدولة بالضرورة، كما أن الدولة ما كانت أبداً تلك الفكرة المتهافتة التي تفسرها بعض النظريات ضيقة الأفق والتي سعت إلى تبني أفكار غير منهجية في محاولة منها لإرضاء الحاكم، ففسرت الدولة باعتبارها (مساحة من الأرض تسكنها مجموعة بشرية، وهذه الأخيرة يقودها حاكم)، فهذا التفسير من التهافت بحيث إنه لا يمكن أن ينطبق على أدنى معايير الدولة. وإذا كان الأمر كذلك فكل عائلة أو عشيرة يمكن أن تصبح دولة. وهذا التفسير هو في الحقيقة يجافي ما اتفق عليه المؤرخون وعلماء السياسة والاجتماع في تفسير مفهوم الدولة.

إن دولَنَةَ المجتمع تعني هيمنة الدولة على مختلف أبعاد الوجود الاجتماعي، مما يولد نوعاً من الاستبداد السياسي نعته توكفيل بالاستبداد الناعم. فالسلطة هي التي تعمل على تقوية الدولة أو انهيارها، بينما انهيار السلطة لا يعني انهيار الدولة متى ما كانت قوية وقادرة على حماية نفسها ومكتسباتها.. كما أن بناء السلطة لنفسها لا يعني بناء الدولة، فقد تنجح السلطة في بناء نفسها وتُحكم قبضتها وتفرض هيمنتها على المجتمع، ولكنها تفشل في بناء دولة قوية ذات عزة ومنعة وسؤدد وسيادة.

جدليات ثقافية..

تقوم الثقافة العربية بشكل عام على عدم المواءمة بين فكرة الحق والواجب، بمعنى أن المواطن لا يرى سوى حقوقه الواجب على الدولة صيانتها والحفاظ عليها، بينما ترى الدولة أن على المواطن العديد من الالتزامات من الواجب عليه فعلها وتطبيقها، كي يكون مواطناً صالحاً من وجهة نظرها. مع الخلط المتعمد هنا بين فكرتي الحكومة والدولة، فكل انتقاد للحكومة وسلوكياتها هو إضعاف للدولة وإساءة إليها، وهذا غير صحيح بكل تأكيد.

فكرة الصلاح لا تعني بالضرورة مدى تمسك المواطن بقيمه واحترامه للقانون بقدر ما ترتبط بالولاء الذي أصبح مصدراً للاسترزاق في عدد كبير من الدول.

الولاء هنا لا يكون للوطن بكل تأكيد، بقدر ما يكون للنخبة الحاكمة التي ينبغي على الجميع لعب دور كبير في نشر ثقافة التسويغ لتصرفاتها وإعطائها صفة القداسة كي تكون عصية على النقد.

والمشكلة تصبح أكثر تعقيداً وإساءة حين تكون تلك النخب أصلاً هي نسخ مشوهة، فرضت نفسها بالقوة نخباً في مجتمع بات يفتقد إلى وجود النخب الحقيقة.

كل الحروب تترك آثاراً سلبية على المجتمعات، لكن المجتمعات التي تتمتع بالحيوية هي التي تستفيد من دروس الحرب وتنتقل لبناء دولها ومجتمعاتها انطلاقاً من الإيمان المطلق بضرورة نسيان الماضي، وتعزيز ثقافة التسامح والحوار لبناء مجتمع التعددية. التعددية في كل شيء هي المقياس الحقيقي لحيوية المجتمعات وقدرتها على العطاء.

العصيان على النقد حوّل العديد من القضايا إلى تابوهات تعددت وتكاثرت وبشكل كبير، بعد أن كان هناك ثلاثة أنواع منها في ثقافتنا العربية، هي الدين والجنس والسياسة.

فالدين لم يعد يعني كتاب الله وسنة نبيه فقط، بل تعداه لنصل إلى ضرورة تقديس الطائفة والمذهب ورجال الدين الذين باتوا اليوم يحتكرون صفة العلماء، هم وحدهم ولا أحد سواهم يمكن أن يصبح عالماً، في عالم

وصل إلى الحديث عن الذكاء الاصطناعي وغيره من التقنيات التي ترسم لنا مستقبل البشرية لمئات السنين القادمة، في حين ما زالت مجتمعاتنا مشغولة بحوارات الألفية الماضية.

كان الولاء يعني إيجاد حالة من الخلط المتعمد بين الحاكم والوطن، فأي انتقاد للحاكم هو انتقاد للوطن، وبالتالي ضربٌ من ضروب الخيانة على أقل تقدير.

المشكلة في فكرة الولاء أنها لم تعد تقتصر على الحاكم الأوحد، بل انسحبت إلى من هم أقل منه مكانة ورفعة وبدرجات كبيرة حتى باتت أقرب إلى حالة من "الاستزلام" أكثر منها إلى الولاء.

هذا الولاء وذاك الاستزلام بات مرتبطاً بالمصلحة الشخصية والمنافع التي يمكن الحصول عليها مكافأة لتقديمه فروض الطاعة، فتولدت نخبة اقتصادية جديدة تتماهى وبشكل كبير مع النخبة السياسية الحاكمة، ولا تنفصل عنها في كثير من الأحيان.

نتج عن ذلك تغير في مفهوم الوطن والوطنية، فلم يعد الوطن هو المكان الذي ولد فيه الإنسان وحمل لغته وكان جزءاً منه.

هذا المفهوم رتب على المواطن الكثير من الأعباء والالتزامات تجاه وطنه، دون أن يكون واضحاً ما هو المطلوب من الوطن، وما هي واجباته تجاه أبنائه، انطلاقاً من فكرة أن كل واجب يجب أن يقابله حق (والعكس صحيح).

التغاضي عن أخطاء الوطن وتجاوزاته، فالوطن دوماً على حق، وهذا صحيح تماماً، لكن الأخطاء الكبرى عادة ما تأتي من "الوطنيين الجدد"، أو مدَّعِيْ الوطنية، وهم الأكثر إساءة للوطن ومن فيه. مع أهمية الاعتزاز بالوطن والوطنية والمواطنة، وضرورة إعادة الاعتبار إليها، فالوطن تاريخ وجغرافيا، وسياسة ودين، وذكريات لا يمكن أن تنسى.

حب الوطن ليس مجرد شعار نرفعه، أو نشيد نتغنى به، بل هو حياة يومية نعشقها ونحياها، وهو الحب الذي لا يحتاج إلى تفسير، ولن نجد أسباباً تحول دون فعلنا لذلك.

المشكلة أن حب بعضهم لوطنه كان من نوع "الحب القاتل"، فمنهم من أسهم في خراب وطنه وتدميره انطلاقاً من قناعته ربما بأن هذا العمل هو الطريق لخلق وطن أفضل.

أخطاؤنا بحق الوطن هي نوع من الأخطاء التي لا تغتفر، هي ليست مجرد خطأ، بل إنها ترقى لمرتبة "الخطيئة"، الخطيئة التي لا يزول دنسها إلا بنوع من العقاب.

الخطب والكلمات لم تعد مفيدة، ولم تكن كذلك في يوم من الأيام، فجيفارا خاطب الأمم المتحدة عام 1964 بكلمتين كانتا كافيتين لإيصال رسالته التي حملت معاني القوة التي لم يعد العالم يفهم لغةً سواها، حين قال: "الوطن أو الموت". الموت في سبيل الوطن واجب، شريطة أن يكون هناك مساواة حتى في الموت بين أبنائه.

ركزت ثقافتنا العربية، بل ربما تنشئتنا السياسية القائمة على الأدلجة، الهادفة إلى خلق نماذج متشابهة من الأفراد، ركزت على واجبات الفرد وحمَّلته أعباء كبيرة عليه القيام بها نوعاً من رد الجميل للوطن.

بينما الوطن في واقع الأمر، وفي كثير من الثقافات، هو مثل الأب والأم اللذين يقدمان لأبنائهما دون مقابل، ولا يفرقان بين بينهما في شيء، بل حتى بعد وفاتهما يكون هناك عدالة في توزيع ثرواتهما على الأبناء.

الرسول محمد صل الله عليه وسلم لم يكن وطنه مدينة مكة التي ولد فيها، بل اختار من المدينة المنورة وطناً له، كونها المكان الذي حمى له فكره (الرسالة)، وبقي فيها حتى مات ودفن هناك.

هذا الدرس يعطينا عبرة وحكمة لمن يريد أن يفهم معنى الوطن كحاضن لفكر الإنسان وحام له، أما النظر إلى الوطن على أنه المكان فقط، قد يشابه بين الإنسان وسواه من الكائنات الأخرى التي لها وطن بكل تأكيد استناداً إلى هذا المعنى.

فكرة الوطنية شهدت أيضاً تغيراً وتشويهاً كبيراً لها، فبعد أن كانت تعني حب الإنسان لوطنه واستعداده لتقديم الغالي والنفيس دفاعاً عنه، باتت اليوم – لدى بعضهم - تعني مفهوماً معاكساً بكل تأكيد.

فمدَّعِي الوطنية باتوا اليوم هم الأكثر استفادة من الوطن، ونهباً لخيراته، بل وصل بهم المطاف حد إعطاء نفسهم الحق في توزيع شهادات بالوطنية على الآخرين.

المشكلة أن هذه الحالة باتت اليوم هي القاعدة، لذا لم يعد بالإمكان التغاضي عنها، بل ينبغي دراستها وبشكل دقيق، لنقدم قراءة عصرية لعلم الاجتماع السياسي تتواكب مع ما هو قائم، لا مع ما يجب أن يكون.

من هنا فقد بات الوطن داعماً ودافعاً ومقدماً لكل ما يحتاجه بعضهم، وعبئاً ثقيلاً على الآخرين الذين ينبغي عليهم الدفاع عنه والتضحية في سبيله.

حتى بتنا نستمع إلى فكرتين، إحداهما تقول: "إلو ع الوطن"، أي أن من واجب الوطن أن يرد له الجميل كونه أفنى حياته في تبوء المواقع العليا (إدارياً أو سياسياً أو عسكرياً وأمنياً...إلخ)، حتى إنه كون ثروات طائلة لا يستطيع هو تذكُّرها.!!!

أما الفكرة الثانية التي ترفع في وجه الفقراء من أبناء الوطن فهي: "الوطن إلو عليك"، لتذكيرهم أنهم درسوا في هذا الوطن وأكلوا من خيراته، وجاء دورهم لرد الجميل الذي قد يصل إلى تقديم أرواحهم قرباناً على مذبح الوطن. هذه الحالة لم تكن جديدة في الفكر السياسي العربي، لكن يبدو أنها بدأت تتزايد وبشكل كبير خلال العقود الثلاثة الماضية، التي أوصلتنا إلى ما نحن عليه اليوم. وهنا نقول إننا نريد وطناً يتسع للجميع، لا وطناً أحببناه حتى القتل.

العولمة وفشل الوصول إلى مفهوم المواطنة العالمية..

قامت العولمة على فكرة تحويل العالم إلى "قرية كونية"، بالاعتماد على الإنترنت وثورة المعلومات والاتصالات، وهو ما يعني بالضرورة الانتقال إلى مفهوم المواطنة العالمية.

وظهرت فكرة الهوية العالمية الجامعة التي سعت الولايات المتحدة إلى الترويج لها. حاولت تلك الهوية أن تستند إلى القيم والمعايير الغربية لتكون مقياساً على مدى تطور الفرد، لكن تلك الهوية استندت على فكرة بنطال الجينز وسندويشة الهمبرغر وقلم الباركر، ولم تَغُصْ في أعماق الثقافة الأمريكية.

الاقتصار على "القشور الثقافية الأمريكية" له مسوِّغاتهُ، خاصة أن الثقافة الأمريكية ضعيفة في محتواها المعرفي والجمالي مقارنة مع باقي الثقافات الأوربية، لكنها قوية في أدواتها ووسائلها. وهذا ليس مستغرباً كون الثقافة بحاجة إلى تراكم معرفي وتاريخي، والولايات المتحدة تعد دولة بلا تاريخ قياساً إلى باقي الدول الغربية.

لذا فقد سعت الولايات المتحدة إلى الترويج لفكرة أن أسعد الدول هي الدول التي بلا تاريخ، مستشهدة على ذلك بالولايات المتحدة و"إسرائيل".

فكرة التاريخ من وجهة نظرهم أنه يشكل عبئاً عليهم، بينما هو في واقع الحال ثِقْلٌ حضاريٌّ ومعرفيٌّ، وامتدادٌ لعصور كانت فيها العلاقات بين الدول مختلفة عما هي عليه اليوم بكل تأكيد.

الجهل بالتاريخ، بل ربما الحقد عليه، تجلى في التعاطي الأمريكي البربري مع الآثار العراقية التي تعرضت للنهب والتخريب، ليعيدنا التاريخ إلى هولاكو وبربريته التي يبدو أن الأمريكان تأثروا بها إلى حد بعيد.

وما إن حدث تحول في بنية النظام الدولي لجهة سقوط الاتحاد السوفييتي حتى نشر المفكر الأمريكي فرانسيس فوكو ياما في العام 1992 كتاباً بعنوان: "نهاية التاريخ والإنسان الأخير"، رأى فيه أن كل الأيديولوجيات وكل المعارك الحضارية قد انتهت، حيث أحكمت الليبرالية قبضتها وسيطرتها الأيديولوجية والثقافية في كل الميادين، وهناك توقَّفَ التاريخ عن الكتابة والتطور بالمعنى الحضاري والثقافي.

هذه الرؤية تعكس جهله بالتاريخ، وحتمية التاريخ وصيرورته، وأن كل دروس التاريخ تؤكد لنا أن الدول كما رآها ابن خلدون، تشبه الكائن الحي، تبدأ صغيرة ثم تنمو وتتطور، ثم تبدأ بالهرم والانهيار لتتشكل امبراطورية أخرى.

الاستعلاء الأمريكي على منطق التاريخ ناتج من هويتهم الثقافية المتعالية على الآخر، المؤمنة بتفوق الإنسان الأبيض على من هم سواه، والمكرسة لأبشع النظريات العرقية والعنصرية التي عرفها التاريخ.

الهوية:

هي شعور فردي أو جماعي بالنفس، ولعل أبسط تعريف للهوية هو كيف نرى أنفسنا؟ من نحن؟ وهو تساؤل كبير تحتاج الإجابة عنه إلى التوقف على مصادر تشكل هويتنا الجامعة، ومدى تأثير كل مصدر من تلك المصادر. فاللغة مصدر من مصادر تكون الهوية، والتاريخ كذلك، والدين والعرق...إلخ.

المشكلة في ثقافتنا العربية أننا نشأنا على أننا نحن الأفضل وهذا غير صحيح من الناحية العملية، لكن وصولك إلى تلك الحقيقة يحتاج إلى نضج ووعي ومعرفة وانفتاح على الآخر، كي تصل إلى تلك النتيجة.

التعالي على الثقافات الأخرى نابع من عقدة نقص ربما، أو تضخم "الأنا" على أقل تقدير. اكتمال الشخصية ونضجها يجعل الإنسان قادراً على معرفة مكانته الحقيقية، وموقعه بين الأمم.

الاختلاط بالآخر ومعرفته بشكل أكبر، تجعل الإنسان يشعر بأنه جزء من نسيج إنساني كبير، وأن فكرة الهوية العالمية فكرة قائمة وموجودة على أرض الواقع، والمانع الوحيد أمام تبلورها هو السياسة.

فإذا كانت قيمة الأمم تقدر بما تقدمه للحضارة العالمية، فمن هنا يمكننا أن نعرف مكانتنا بين الأمم عبر السؤال عما قدمه العرب للعالم خلال القرن الأخير من الزمن.

المبدعون العرب موجودون وحاضرون، لكن الغائب هو "الحامل" الذي يستطيع تقديمهم إلى العالم، بمعنى غياب وجود الدولة الفاعلة الساعية إلى تقديم مبدعيها إلى العالم.

الكثير من الكتب التي قدمت للعالم على أنها إبداع فكري، لم تكن في بعض الأحيان سوى تخاريف لا معنى لها، لكن الحامل لهذه الكتب والمقدم لها كانت الولايات المتحدة الأمريكية، أو بعض الدول الأوربية التي قدمتها للعالم على أنها إبداع لمواطنيها.

حتى إن الكثير من العلماء والمفكرين العرب، لم يصبحوا مشهورين إلا عندما أصبحوا مواطنين في تلك الدول، والأمثلة كثيرة، ولا مجال لذكرها هنا.

عندما جاءت العولمة الغربية التي شكلت تحدياً كبيراً للهوية وخاصة هويتنا العربية، برزت عدة تيارات، أحدها ينادي بضرورة الحفاظ على هويتنا الوطنية، ويكون ذلك بالانغلاق على الذات ومقاومة العولمة الغربية. بمعنى أن العولمة شر يجب مواجهته والتصدي له، فبرزت مفاهيم الهيمنة الثقافية وغيرها.

أما التيار الثاني فقد نادى بالوسطية، بمعنى أن نأخذ من العولمة الأشياء الإيجابية التي تتناسب مع قيمنا وعاداتنا وديننا ونبتعد عن السلبيات. هذا الكلام جميل من الناحية النظرية، لكنه قد يكون مستحيل التطبيق من الناحية العملية، فهو أقرب لمن يريد أن يجمع بين النار والبنزين!

التيار الثالث طالب بالانفتاح على الآخر، وليختار كل فرد ومجتمع ما يريد، هذه الفكرة تجعل المجتمعات المتخلفة مهزومة أمام غيرها من الثقافات، وبالتالي ستسود ثقافة الدول القوية وقيمها بكل تأكيد.

اعتقد بعضهم أنه استطاع الانتصار على العولمة، عبر التمسك بقيم المجتمع وعاداته وانتماءاته. في الحقيقة يبدو أن الأمور نسبية بكل تأكيد، لدرجة أنه لم يبقَ اليوم بيتٌ خارج نطاق العولمة ومفرزاتها العلمية والتقنية، وخاصة شبكة الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي.

هذا التطور أسهم في إيجاد ما يمكن أن نسميه "الهوية الرقمية"، فلكل مواطن هويته الرقمية التي تقول لنا من هو، بناء على رؤية حسابه على مواقع التواصل الذي يعبر فيه عن ذاته وشخصيته كما يراها، أو كما يريد أن يقدم نفسه لنا.

وعلى الرغم من السلبيات الكثيرة لمواقع التواصل إلا أنها نمّت شخصية الكثير من الناس، فبات يشعر بـ "أهميته الافتراضية"، ويخاطب "جمهوره المفترض"، فانتقل إلى موقع الفعل والتعبير.

كذلك ظهر مفهوم الهوية الرقمية للباحث، التي باتت تتيح لنا معرفة الباحثين الأكثر تأثيراً في العالم، كلٌّ في مجال تخصصه، وزادت من فرص التواصل بين الباحثين، وشجعتهم على القيام بأبحاث مشتركة عابرة للدول والجامعات.

في المحصلة، زاد عدد الهويات للشخص الواحد لدرجة أنه لم يعد قادراً هو نفسه على أن يحدد هويته الأولى والحقيقة الأقرب إلى الواقع.

الانتماء

الحديث عن الهوية يعني الحديث عن الانتماء، ومن الناحية العملية فإن كل إنسان مُنْتَمٍ بالضرورة، لكن هذا الانتماء ليس موحداً، بمعنى أن لكل إنسان انتماءاتٌ متعددة، فهو منتمٍ إلى الأسرة، وإلى مجتمع معين، ودولة محددة، ودين ولغة ووو...إلخ.

كل هوية يحملها الإنسان يترتب عليها انتماء لمن يتماثل معه في تلك الهوية، فكثرت الانتماءات وضعف الانتماء الأهم، وهو الانتماء إلى الوطن.

المشكلة أنه بات هناك أيضاً ما يمكن أن نسميه "انتماء افتراضيًّا"، وهو موجود وحاضر بقوة وعلينا ألا نستهين به، كيف لا ونحن نقضي ساعات طويلة أمام شاشات أجهزتنا.

نعم بتنا أمام مفاهيم جديدة، وتحديات مستجدة باستمرار، وإن مواجهة تلك التحديات لا تكون إلا بامتلاك لغة العصر (التكنولوجيا)، والتخلي عن "عقولنا الورقية" التي باتت من الماضي على الرغم من أهميتها في حينه.

ربما التحدي الأهم على الصعيد الإنساني باتت مواجهة العنف الذي تشكل في شخصية بعض السوريين، نتيجة لما شاهدوه أو تعرضوا له خلال تلك الحرب القذرة التي تعرضت لها سورية.

مواجهة العنف لا يمكن أن تتم إلا من خلال تعزيز "أنسنة الإنسان" عبر التركيز على مسارات اللطف والتسامح، والتركيز على الفنون والآداب والمعاني السامية في الأديان السماوية، والتوسع في فروع العلوم الإنسانية التي باتت اليوم في أسوأ أحوالها.

التنوع سر من أسرار الوطن، ومصدر من مصادر قوته، ورافد كبير لتعزيز التنوع الثقافي فيه. هذا التنوع يجب أن ينظر له على أنه عامل من عوامل القوة، لا مصدر من مصادر الضعف.

"الأكثرية والأقلية" مفهوم سياسي، يطلق عادة على الأحزاب ومدى مساهمة كل منها في تشكيل الحكومة أو البرلمان.

نقل هذا المفهوم إلى المجال الديني أو الديمغرافي خطيئة علمية ومنهجية، وعودة بالبلاد إلى ما قبل الدولة، حيث الانتماءات الدينية والطائفية والعرقية...إلخ.

مع الإشارة دوماً إلى أهمية وجود "الأقلية الفاعلة"، التي تتغلب عادة على "الأكثرية المسترخية"، وهو ما يعني أن على **حزب الأكثرية** أن يستعيد فاعليته الاجتماعية، **لا أن يبقى منغمساً في السلطة.** كما أن على أحزاب الأقلية بذل المزيد من الجهد والعمل لترقى إلى مستوى الطموح الجماهيري.

العمل السياسي ضرورة وحاجة ملحة، والبديل عنه تسلل التيارات الدينية والأفكار المتطرفة إلى الشباب الذي يعد هدفاً يتنافس الجميع للوصول إليه، والسيطرة عليه، للاستفادة من طاقاته وتوظيفها وفقاً لرؤية كل جهة.

أتحدث هنا عن العمل السياسي الحقيقي لا الصوري، **فالفكر التآمري والسباق إلى المناصب، وسيطرة الشللية والمحسوبيات وتقاسم المكاسب، ليست عملاً سياسياً بكل تأكيد،** ويخطئ من يعتقد أن هذا هو العمل السياسي.

قاعدة أن "البعثي أول من يضحي وآخر من يستفيد"، أين نحن منها اليوم؟ وهل ما زالت قائمة؟ وهل يستطيع أحد اليوم أن يدافع عنها؟ إذاً فلْنُمْحَ من أدبياتنا الحزبية، **أو تكون المعيار لاختيار القادة، تجنباً لحالة الانفصام القائمة بين الفكر والواقع.**

وجود النموذج والقدوة بين القيادات أكثر ما بتنا نفتقده، **فمن حدثنا عن الفقراء سرق قوتهم، ومن امتطى أكذوبة العمل الخيري أثرى ثراء فاحشاً، ومن دعا الناس لتقديم أبنائهم قرباناً للوطن كان قد اطمئن على وصول أبنائه إلى الخارج!.**

وبرزت **ظاهرة الأبواق والمطبلين** الذين لم يكونوا قدوة في شيء مما يقولونه، بل **كانوا بعيدين كل البعد عن الشارع الذي يدعون مخاطبته أو تمثيله.**

وبرزت ظاهرة رجال الأعمال الجدد الذين لا يمتُّون إلى الرجولة بصلة، ولم نعرف من أعمالهم إلا القبح والسوء وسرقة الناس بيمينهم والتصدق عليهم بشمالهم.

كل تلك المظاهر أساءت للوطن، وشوهت القيم والمعايير والمثل التي تربى عليها المجتمع السوري، فبات من الضرورة التصدي لها قدر المستطاع.

المشكلة الكبرى أن تلك النماذج السيئة باتت تحاول أن تشكل نخبة جديدة للمجتمع وهو ما ينذر بمستقبل ليس واعداً إذا لم تتصدّ النخب الحقيقية لذلك.

المواطنة..

المواطنة مفهوم مشتق من الوطن، يرتبط في تطبيقاته بالدولة الحديثة، التي نتجت عن عصر الأنوار الأوروبي، والثورة الصناعية، والثورات الاجتماعية التي شهدتها القارة الأوروبية منذ أواخر القرن الثامن عشر، وتحديداً مع الثورة الفرنسية عام 1789. فالمعنى كما هو مستخدم الآن، وافد من خارج الإطار المعرفي العربي.

وتعتمد المواطنة على تكريس الحقوق العامة والحريات الفردية أهمها الحقوق المدنية والسياسية وحرية الرأي والتعبير، وعلى المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص والشفافية، وترمي المواطنة إلى عدم اختزال الوطن في حزب أو قبيلة أو طائفة، وأنه لا وجود لأقلية في المجتمع، بل مواطنون متساوون ومساهمون في صنع القرار الوطني.

وفي ظل دولة المواطنة، يعيش المنتمون للدولة، تحت خيمة الوطن، يتمتعون بذات الحقوق، ولا يعود للتشكيل الديموغرافي أو الانتماء الديني أو المذهبي أو القبلي، أو الإثني، قيمةً تضفي تميزاً في الحقوق على الأخرين. والمواطنة بهذا المفهوم، تعطي للاختلاف والتنوع، شكلاً إيجابياً، يضيف قوة للمجتمع ولا يأخذ منها.

فالمواطنة ليست عبئاً، والوطنية ليست استرزاقاً يأتي من دعم حزب معين، أو جماعة سياسية ما. يقال: "في المواطنة يبدأ البيت من الرصيف"، بمعنى أن المواطن الحقيقي يعتني بالرصيف والشارع كما يعتني ببيته.

بعضهم ربما فهم تلك المقولة بطريقة خاطئة، فَعَدَّ البيت والشارع، بل حتى الحديقة جزءاً من بيته، فباتت ظاهرة الاستيلاء على الممتلكات العامة تظهر وبشكل كبير، وخاصة في ظل انشغال الدولة بما يجري من معارك على الأرض السورية. ورأى أن كل من يعارض يجب أن نُقْصِيه تحت اسم الوطنية والانتماء طالما أننا لا نملك الشجاعة على مواجهته، وطالما أننا بتنا ملوثين كغيرنا.

المواطنة وثقافة الانتماء) الهوية المُركبة بين الأصالة والتقليد

أ . منير الحافظ

رأيت أن من الضرورة بمكان إقران فهوم الحرية بمفهوم المواطنة، نظراً لنمطية العلاقة اللازمة بينهما، ولا جرم، تفقد الحرية وظيفتها وينتفي فعلها في ظل العبودية وسأحاول الكشف عن طبيعة العملية الجدلية من خلال المسرود النظري لهذه المُطارحة على نحو أكثر إيضاحاً.

في البدء، ما كان الدينُ أسطورةً أو خُرافة أو تعويذة، كما خمّنها بعضهم ممن نفوا حقيقة الإله والدين معاً، علماً، كان الدين في الأزمان القديمة، بمثابة منظومة تشريعات تنظم سلوك الناس وأخلاقياتهم وتعاملاتهم، وتُجسّد مواطنتهم بوصفهم يشكلون مجتمعاً يخضع لتقاليد واحدة، وتتشابه قيم الدين الناظمة لسلوكيات الناس بالقوانين والتشريعات الحديثة، وإن ارتبطت بمعبودية إله مفترض، وتنوّعت أنماط العبادات المختلفة.

لا غرو، يُمثل الدينُ ثقافة وقوانين ومعارفَ وأعرافاً وعلاقات المجتمعات القديمة، وأزعم، جاءت الرؤية الدينية ضرورة لتجميع الناس، وكان الغرض منها، تشكيل مجتمعات مستقرة، وما تجدر الإشارة إليه، أنها أسهمت في بلورة المعنى الدلالي أو الرمزي للمواطنة، ومن هنا، بُنيت على قاعدة هذا الموروث من الوعي الآدمي سائر أنماط الحضارات اللاحقة.

ولعل الراصد لحركة النزوع الروحي لدى البشر في الحضارات القديمة، يجد أن الدين، كان العامل المساعد على تشكيل البنى الاجتماعية تاريخياً، بخاصة في بلاد الشام والرافدين وفارس، وبات الجذر الأساس لها. ولكن، وجد الباحثون والدارسون عند رصدهم نشاط حياة الأجناس البشرية المتواضعة في مختلف أقاليم الأرض، وكشفِهم عن طرائق وعيهم، وأشكال حاضراتهم، أن ثمة ظاهرة متجلية لحالة نازع الحرية. إزاء ما كان يُناظرها، من ظاهرة العبودية بأشكالها الروحية والمادية وقتذاك.

وتعني الدلالة المعنوية لمفهوم الحرية، أن فارقاً يميز بين إنسان مملوك "**نبيل**" أو "شريف"، وإنسان غير مملوك "**عبد**"، وهذا ما كشفت عنه المُدونات التاريخية لدى الشعوب الفارسية والبابلية واليونانية والرومانية والفرعونية، والتي سادت فيها ظاهرة "**الرِق**". بمعنى، تصرُّف المالك بالعبد المملوك كما يشاء، وليس للعبد أي حق اجتماعي أو ملكية أو نشاط سياسي، أي، عدم "ممارسة الديمقراطية". ومُذاك الوقت، حصلت ثورات تحررية عديدة، عُرفت بـ "**ثورة العبيد**"، ما لبثت أن تعددت أنماط العلاقات الاجتماعية والاقتصادية التي غيّرت من طبيعة علاقة العبد بالمالك، والمواطن بالوطن.

من الطبيعي، لكل مرحلة تاريخية أوضاعها الحضارية والمدنية والإنتاجية، وأنماط أوضاعها السياسية وطبقاتها الاجتماعية والثقافية والدينية، الأمر الذي ينعكس طرداً على طبيعة الأوضاع الاقتصادية. وما يبعث على الاستغراب، كانت قد اتصفت كل تشكيلة اجتماعية مُحدثة، بممارسة نفس الظلم الطبقي، غير أنها أخذت تسميات ميّزت بين صفات هذه الطبقة المقهورة (عبد، رقيق، سخرة، فلاح، عامل، أجير، خادم،..)، وظلت على هذا الحال من البؤس الاجتماعي لسياسة الطبقات الثرية والحاكمة. والحق، ليس وقتنا المَعِيْش، بأحسن حال مما سبقه من ظلم اجتماعي نتيجة التطور الصناعي "**الآلي**" بعد النهضة الأوربية، وتجلّي ظاهرة الاستعمار، واضطهاد الشعوب، ونهب خيراتها، ما شكل الظلم امتداداً قاسياً من التهتك بأوضاع الناس في تلكمُ العصور المظلمة.

يذكر المؤرخون الغربيون أن العصور الوسطى المُبكرة أو العصور الوسطى الأولى، هي بعد سقوط "الإمبراطورية الرومانية الغربية"، في سنة (500) حتى (1000) للميلاد، ويُشار إليها باسم "**العصور المظلمة**"، نتيجة

للجهل وفقدان الثقافة. وقد انتشرت العبودية انتشاراً واسعاً في نهاية العصور القديمة للمجتمعات البشرية التي تبنّت العبودية والقنانة سبيلاً إلى العمل والثراء، ما أنتج مستويات اجتماعية، شكلت المثنوية الطبقية المتضادة بين البشر. ساق هذا إلى إلغاء مفهوم المواطنة.

ودونما تثريب، لما يزل الإنسان يبحث عن الحرية والعدالة بغرض تثبيت أخلاقيات تُنظم سلوكه الغريزي "الوحشي" عبر الفلسفة، والديانات، والقوانين الوضعية، والعقود الاجتماعية، والروابط الأيديولوجية، والدساتير، والمواثيق الدولية . وكانت قد أجمعت القواميس على تعريف الحرية، وتوصيفها، **على أنها حالةٌ، يكون عليها الكائن الحيّ الذي لا يخضع لقهر أو قيد أو غلبة، ويتصرّف طبقاً لإرادته وطبيعته على خلاف منهج العبودّية التي تُكبل إرادته**. وأما حين تنتفي أسباب الظلم، فإنه يزول حُكماً مفهوم الحرية الافتراضي.

لقد انبهر العقل الشرقي بديمقراطية "**روسو**" و نخبوية "**فولتير**" واستبدادية "**هوبز**"، وسحر أفكار الثورة الفرنسية (1879م)، بيد أن هذا العقل، أورث مفاهيم "**ديماغوجية**" أكثر حداثة بنظر أرباب التنوير، وقد تجسدت بالرأسمالية الاحتكارية، والاشتراكية الشيوعية، والديمقراطية الغربية المعاصرة، والفلسفة الليبرالية، فتوغل العقل في متاهات تناقضاتها. والحقيقة، لم يتناول العقل الشرقي القضايا الحداثية بالنقد الموضوعي، ولم يتبع مبدأ المُقارنة بما ينسجم مع واقع الشرق وتقاليده وثقافته ومعتقداته.

الحق، لا يمتلك العقل الشرقي بنية نقدية مائزة وقادرة على التحليل، واتخاذ المواقف الصارمة من القضايا الفلسفية المُحدثة، فضلاً عن الفكر الديني "الراديكالي" المعتدل منه والمُتطرف، والذي أعلن ممانعته لهذا المتقحم البراني لبنية الهوية، وحال دون اختراقه لنمطية حضارته وثقافته وروحانياته، فتأرجحت فلسفة الحرية بين جذب ونبذ، مما نجم عن هذا التأرجح، اضطرابات سياسية وأيديولوجية طالت أنظمة الحكم في البلدان المستقلة من الاستعمار. يقول"**جون ستيوارت ميل**" (1806 ــ 1873م): إن مشكلة الحرية تطرح بإلحاح داخل الدول الديمقراطية، فبقدر ما تزداد الحكومة ديمقراطية، بقدر ما ينقص ضمان الحرية الفردية (1).

ويُخالف "**أليكس دوتكفيل**" (1805 ــ 1859م) مفهوم المواطنة بقوله:" إن معنى الحرية الصحيح، هو أن كل إنسان، نفترض فيه أنه خلق عاقلاً، يستطيع حسن التصرف، ويملك حقاً لا يقبل التفويت في أن يعيش مستقلاً عن الآخرين في كل ما يتعلق بذاته، وأن ينظمَ كما يشاء حياته الشخصية وفق ما تطرحه الليبرالية الحديثة".

وعَدَّ المفكر "**ميل**" في طرحه لفكرة الديمقراطية أنها تعبير عن رأي الأغلبية، في حين، يتم تداول مفهوم الديمقراطية في أروقة الهرم السلطوي، ويجري اتخاذ القرارات الداخلية والخارجية دونما رأي للغالبية". إذاً، كيف تستقيم الحياة الديمقراطية في ظل أنظمة رأسمالية واستعمارية تهيمن على مقدرات الشعوب المُستضعفة؟!. من ذا، تقلّبت أهواء ورغبات وطموحات إنسان الشرق، وانحشر في تجاذبات المدنية الغربية، وبسبب هذا الانخراط القهري، لم يقدر على الاندغام بسحر حضارة الغرب المنفتح على أمداء لا نهاية لها تجاه مواريث سحر الشرق المنغلقة على تقاليد مشبعة بالروحانيات "**الميتافيزيقية**" والأدبيات الأسطورية، وعلى هذا النحو يستحيل على الفرد الاحتفاظ بحريته وحقوقه التي كان يتمتع بها قبل تكوين المجتمعات والدول.

حاول الفكر الثوري التحرري لعموم بلاد الشرق صياغة مؤدلِجٍ نظري مجلوب من البراني، اشتغل على تطبيق أفكاره وقيمه، ومارسها ضمن حزب تولى مسؤولية قيادة الشعب والدولة، ولكنه اصطدم بالواقع العملاني، الأمر الذي أدخله دونما أن يحتسب في اعتياصات التجربة، وبات أشبه بالثعلب الذي أكل الدجاجات، فتعذّر عليه الخروج من فتحة الخُم الضيق. يقول "**جان بول سارتر**"(1905 ــ 1980م) : " إننا لا ندرك ذواتنا إلا من خلال اختياراتنا، و ليست الحرية سوى كون اختياراتنا دائما غير مشروطة (3).

لقد ظل العقل النقدي يتأرجح بين تجاذب وتنابذ قرارات نظرية فلسفية مُتشاكلة، فـ "**الهيجلية**" تقرّ بأن المطلق في مبدأ الحرية هو الدولة، والماركسية في الطبقة، والوجودية في الوجدان الفردي. ورأى بعضهم أن الله هو الحرية بذاته. ويبدو، تعددت تعاريف وأغراض الحرية بالمقارنة مع المواطنة، وانبرت تشمُل مستويات الحياة الاجتماعية والفكرية والسياسية والاقتصادية والروحية، وبهذا لا يصح البتة لأحد أن يُكره الناسَ على الاعتقاد بما يرغبون فيه فلسفياً أو سياسياً أو دينياً. يُشخص المفكر المغاربي

"**عبد الله العروي**" الحرية على نحو مغاير. يقول: "هناك مفاهيم، مثل المساواة والتنمية والأصالة، وهي تعبر عن (الحرية)، فتعني المساواة، في الظروف الحالية، واستقلال الفرد عن كل تبعية للغير، والتنمية استقلال الدولة عن أي تأثير خارجي، والأصالة استقلال القومية وانفلاتها من الذوبان في ثقافات أخرى. بذا، تحتل المفاهيم الثلاثة القسم الأكبر من الحيز الذي تعبر عنه كلمة الحرية في المجتمعات الغربية، ويبدو ما عدا ذلك، للمواطن العربي المعاصر، تداخل بين قيم الحرية و المساواة و التنمية و الأصالة"(4).

يعني مصطلح **المواطنة** من ناحية المفهوم المجرد، **المُشاغلة**، ومن ناحية التجسيد، هي فعل **مُعالقة** مع الوجود المادي والبشري، وتُمارس المواطنة في الموطن الذي يعيش فيه الفرد مع أقرانه. وينبغي في هذا السوق، تناول مسألة المواطنة ربطاً بما تفرضه التحولات الحضارية العالمية، وموقف الفرد "**المواطن**" والمجتمع إزاء هذه التغيرات المتسارعة. وحسب ما يقع في ظننا، تُعدُّ المواطنة من القضايا القديمة الحديثة، ولما تزل من أكثر الأمور جدلاً على كافة الميادين، وعلى وجه الخصوص مسألة واجباته وحقوقه، بوصفه فرداً له شخصيته الاعتبارية، مع وجوب تربيته جمالياً في البناء الوطني والدفاع عن حرماته وكرامته ومقدراته، ولهذا ارتبطت المواطنة بالحرية ارتباطاً وثيقاً، بل تحوّلت إلى نازع مقدس عند الأحرار، كما شملت العلاقة الجدلية بين الفرد والمجتمع والدولة من جانب، ومناهج العمل السياسي في إدارة شؤون المجتمع كمواطنين، والدولة كوطن حاضن من جانب آخر.

ومع تغيُّر نمطية البناء العالمي المعاصر الذي أحدثته القوى المتنفذة بالعالم، تضاربت مواقع المواطنة، وغابت فلسفة الحريات، سواء عند الأفراد أم الشعوب. وبالفعل، إن التحولات الفكرية والاجتماعية والعلمية والثقافية والفنية والتحالفات الاقتصادية والمالية والعسكرية غيّرت من نمطية علاقة المواطن مع واقعه على كافة المضامير المألوفة، لذلك، فإن من واجبات الدولة، الاستعانة بالنظام التربوي، باعتباره من أهم النظم الاجتماعية الحيوية الفاعلة في إعداد الفرد وتهيئته لمواجهة التحديات والمستجدات العالمية، وخاصة الطفولة التي ينبغي إعدادها وجعلها قائدة لهذا الحراك إزاء التحولات والتغيُّرات العالمية.

لقد كثُرت النظريات التي دعت إلى "**كوننة**" العالم من دينية وعرقية ولغوية وثقافية واقتصادية وأيديولوجية.. بيد أنها لم تتناغم مع نمط كينونة التماثُل والتوّحد الثقافي في المجتمع الواحد، وتراعي حقوق المواطنة، والطائفية بكافة صورها، هي من ألد أعداء الوحدة والمساواة والديمقراطية، وضد أنساق التطابقات الدينية والسياسية والاجتماعية، ولنا في نماذج أشكال الأنظمة الإمبراطورية والمَلكيّة، ما تُفصح عن رؤية متأصلة في وعي الرعية، أنها تتبع الفرد وليس العكس، وهنا يفقد كلّ من الفرد والمجتمع حق المواطنة، وأن موضع الطائفية على قدر سواء من هذا النمط المُعرّض في أية لحظة لخرق الدستور أو هز جُدر النظام، والانقلاب على العيش المشترك، وحينها لا تعدو هنالك "**مواطنة**"، بل تتشظى "**تعددية الهوية**" **أو** "**الهوية المُركّبة**"، خلافاً لما هو مُتعاقد عليه تحت مبدأ الولاء للمجتمع في الوطن الواحد. ولنا في التاريخ أمثلة كثيرة تعلّقت بسياسة **التفكيك** التي انتهجتها دول وإمبراطوريات وتحالفات شتى، ويمكن إرجاع أسبابها إلى العصبيات القبلية والطائفية والعرقية والمذهبية، فما أحوجنا اليومَ إلى "**ثقافة الانتماء**" التي تُعزز الانتماء الثقافي والتاريخي . ولا جرم في أن "**هوية الانتماء**" تُحقق بالضرورة مبدأ المواطنة في سائر حمولاتها السياسية والدينية والاجتماعية والاقتصادية .

إن المواطنة أكبر من الانتماء لدولة وطنية في شكلها المُجرد. والحق، هي انتماء إقليمي، يضمُّ هويات متعددة خارج الحدود الجغرافية، تفرضها سيرورة الحاجة التاريخية تحت مبدأ "**حق الإنسان في العيش المشترك على الأرض**"، وأجد في فكرة التمدد الحيوي، ما ينم عن وعي تاريخي لمعطيات المرحلة، والعمل على ديمقراطية الانتماء، وإثبات صوابية القرار الحر المستقل.

وتجدر الإشارة في هذا الشأن إلى أن وحدة الثقافة (المسيحية ــ الإسلامية) عبر مبدأ المواطنة، جاءت تجربةً تاريخيةً هائلة، واكبت الصيرورة التاريخية للمجتمع العربي الواحد، وعلى وجه الخصوص في بلاد الشام بكل أطيافها ومذاهبها، ولم تعرف التجربة الثقافية المسيحية والإسلامية في القرون الوسطى التي تحولت إلى أيديولوجياتٍ مناهضةٍ للعقلانية، ومعاديةٍ لتحوّل الفرد إلى مواطن حر، وحتى في عصر حركة

الإصلاح الديني والإحياء والتنوير والثورة الصناعية في حضارة الغرب، مما أفرز التنوير **لاهوتاً علمانياً** جديداً، تطلع إلى **عولمة** المنطقة .

إن من المهام والواجبات الأخلاقية للمواطنة، المحافظة على القيم والمبادئ الأساسية للمجتمع، والتجاوب مع الطموحات الوطنية، ويتجلى المفهوم المعاصر للمواطنة على مبادىء عامة مُلزمة لخلق توافق جماعي يضمن الحقوق الفردية والجماعية، وتحت إدارة دولة المؤسسات، التي تكفل بدورها تنمية المعارف والقدرات، والمحافظة على القيم الروحية والأخلاقية والتربوية، مع عدم إناطة ضرورة التنمية المستدامة بدولة لحالها، وإنما هي مسؤولية الدول التي تتولى إعداد المواطنين وفقاً للظروف والمُتغيرات الدولية التي تنعكس على طبيعة المواطنة، ولهذا تتقلد منظومة المعارف والتربية والتعليم والمؤسسات الثقافية مهام **التربية الجمالية للمواطنة**. مع وجوب معرفة المرء، أن الوطن ليس كما تعرفه القواميس والمعاجم اللغوية، **أنه المَنزل الذي يُقيم فيه الإنسان، فالوطن هو أوسع مفهوم، يحتوي في مظاناته معارف متعددة القيم، وتتخذ مستويات متباينة من الاشتغالات.**

ويشمل مفهوم المواطنة، الاعتراف الشرعي والدستوري بحق الفرد، في المشاركة في إدارة البلاد، وتقرير شؤونه، مع ضرورة تطبيق نصوص الدستور وفق "**العقدية الاجتماعية**" في الحقوق والواجبات، بوصفها قواعد شرعية كفيلة بتحقيق قيم المساواة، والعدالة، ومنح الحريات الفردية والاجتماعية، بالرغم من تبايُن التوضعات الاجتماعية من حيث الانتماءات الجنسية، القومية و(العرقية الإثنية) والمذهبية والقبلية، والتوجه إلى تربية **الشعور الجمعي** على الذوقية الجمالية .

أما مصطلح **المواطنة في المنظور الإسلامي**، فله رؤية ذات صفة شمولية، إذ يُعدُّ وطن الفرد المؤمن، كلُ الأمصار التي تضم وتحتوي الأمة الإسلامية، وينضوي الفردي تحت تعاليم عقيدة سماوية، تُحدد واجباته وحقوقه، وتنتظم الأمة التي ينتمي إليها بسلك، هو الدستور الإلهي، أيّ، "**القرآن الكريم**". وكان النبي أول من وضع مفهوم المواطنة، وحدد المسؤوليات الروحية والدنيوية، وأوضح ملامح دستور الإسلام، الذي تمثل بـ (**صحيفة المدينة**)، والتي تضمّنت ما يقارب من (47) مادة خاصة بأوضاع أهل المدينة على اختلاف

دياناتهم وجنسياتهم. وأخذت المواطنه الإسلامية طابع الأممية، كونها لا تقتصر المشاركة على ديانة بذاتها.

لم يُفكر العقل الغربي بمسألة المشاركة أو الوحدة العقيدية "**المسيحية**" للمواطنة على مستوى شعوب الإنسانية جمعاء، كما نظر الإسلام لموضوعها، بوصف العقيدة، تشكل بذاتها وحدة الأمة الإسلامية، وكل الشعوب التي تنضوي تحت راية الإسلام مواطنين، فلا فرق بين عربي أو أعجمي إلا بالتقوى، فهنا تلتغي الجنسيات الإثنية والقومية لتحل محلَّها الهُوية التي تمنح الأمة بدورها وحدة هُويتها. والسؤال القمين بالطرح، وهذا ما يدعونا إلى التمعُّن، كيف تتحقق المساواة بين أفراد المجتمع الواحد في ظل نظام عبودي أو رأسمالي، وتتحكم الملكية الفردانية الخاصة بمقدرات المجتمع، ويرتهن العامل لإرادة رب العمل، ويمارس عليه الظلم والابتزاز والاستغلال، والطرد من العمل؟!. ناهيك عن مخاطر البطالة، وعدم توفر فرص العمل.

لقد تمأسست فكرة المواطنة على قاعدة أن الدولة هي المسئولة عن المواطن، والمواطن فرد خادم للدولة، والدولة هي وحدها الراعية للنظام، والقوانين، والعمل، والدفاع، وجمع وتخزين المال العام، وصاحبة القرار في صرفه، وبيدها قرار السلم والحرب، وسياسة البلاد الداخلية والخارجية، وسن التشريعات والمراسيم، والنظام الذي يتولى تحريك السلطات والمؤسسات في بنية الدولة، وهو من ينوب عن الشعب، باسم النواب الممثلين عن قوى المجتمع. وكل ما تُنجزه القوى المُنتجه تعود للدولة المالكة الوحيدة، فمثلاً عند الثورة الجماهيرية على النظام الرأسمالي الذي تتحكم في ظله الملكية الفردية، يتحوّل إلى نظام اشتراكي تتحكم في ظله الملكية العامة، ما أفرز إشكالية الحرية على نحو آخر، إذ تحوّل الرأسمال الفردي إلى رأسمالية الدولة.

أما فلسفة الفكر الاشتراكي "**الماركسي**"، فترتكز على قاعدة إلغاء الملكية الفردية كونها الباعث الجوهري للصراع الاجتماعي. وهناك أنظمة تحتكر الموارد والمقدرات بذريعة أنها عائدات للدولة، فتمارس فيها تنفيذ خططها الاستثمارية والتقديرية التي يتطلبها الصالح العام، ولوحظ أنه كلما تضخمت إمكانيات الدولة عند زيادة الإنتاج زاد الرأسمال، ورافق حركة الصائر، انعزال سلطة الدولة عن الشعب، أي حصول خلل في طبيعة العلاقة

بين القوى المنتجه في المؤسسات العامة، والسلطة القومية على شأن إدارة الدولة، وعلى هذا النحو، ما يمكن القول عنه، أنه فعل صراعٍ بين سلطة الحكم والشعب. وما إن يتأزم الصراع، بين المتضادات المثوية، حتى تدعو الضرورة في تلكمُ اللحظات المضطربة إلى انفجار الثورات على مظلومية النُظم السياسية الحاكمة.

إن طلب حقوق المواطنة، ليس هو أهم من الشعور العاطفي "**الوجداني**" تجاه حب الوطن والتضحية من أجله، وبهذا نجد فوارق بين الوطنية والمواطنة من الناحية التجريدية، وإن كانا رتقاً واحداً في قضية الانتماء. ويجري تجسيد روح المواطنة من خلال أحكام القوانين الناظمة للشأن الوطني العام في نظام الحكم التي تمتثل وترضخ له طائفة كل القوى الحيوية الفاعلة في الوطن. **فالوطن تحكمه المؤسسات، وليس الأفراد**، أو ثمة فريق أو هيئة معينة. والمواطنة الحقيقية، **هي التي تمارس حكم الأغلبية** على قاعدة تداول السلطة ديمقراطياً، وخلاف ذلك، يتحوّل إلى انقياد أعمى صوب الاستبداد، وتعطيل متعمّد للحرية التي تكفلها قوانين المواطنة.

إن المواطنة التي لا تخضع للمبادىء الديمقراطية، تظل منقوصة. وتالياً، يقود هذا المصطرع البائس إلى إنهيار الدولة، وتفكك المجتمع، وتدخل البلاد أو الأوطان في حالة الفوضى والجريمة. وكان قد وصف بعضهم أن حالات قاهرة، شكلت أزمة ضمير في الذات الآدمية. ونحن رأينا صوراً من هذا القبيل، أطلقنا عليها (جرح الوطن)، ولا نخالُه جرحاً في العقائد أو المبادىء أو القضايا الاقتصادية أو المالية .. إلخ. إنما هو جرح غائر في بواطن الضمير.

سمات المواطنة وخصائص الهُوية الجامعة

في البدء يتعيّن التمييز بين أفهومي المواطنة والهُوية الناظمة لحياة الشعوب وأجناسها، فالهُوية هي ما يميز بين جواهر خصائصها، فعلى سبيل المثال، إن ما يتعلق بين العروبة والأديان مختلفٌ على نحو مثير للجدل، فالعروبة كينونة جامعة لكل الأديان على مختلف يقينياتها الإيمانية، بيد أنها ليست بالضرورة جامعة للأعراق والإثنيات، من حيث، أن الهُوية، نمط يختلف في ماهيته أو جوهره عن التركيب الجمعي أو المنسوج الاجتماعي في ذات الكينونة، بمعنى يفتقد لطبيعة التطابق في مسألة الأصالة العرقية التي تنضوي تحت مفهوم

العروبة، كون الأعراق الأخرى، تتماز بحالات اندماجية بالهوية الأصل الجامعة لها، والتي تنتمي إليها في ذات الوطن الواحد، وهنا نعدّها تحت مصطلح "**الهوية المُركبة**".

يصح القول إن هناك تطابقاً واقعياً وعملانياً في مسألة المواطنة، إذ إن سمة المواطنة، جامعة لكل الهُويات أو العرقيات أو القوميات، فلا تمييز بين الأفراد أو الجماعات أو المذاهب أو العراق أو القوميات في الوطن والمجتمع الواحد. وفي هذه الحال، لا يصح البتة الإقرار بوجود عرقية او قومية محضة بين الشعوب، فهناك عوامل عديدة تفند هذه الرؤية أو تلك في هذا الشأن (حروب، غزو، هجرة، سبي، تزاوج، ..) تشكل تخالطاً دموياً وجينياً عبر التاريخ الآدمي.

لا غرو، إن الدفاع عن الهُوية بذاتها، هو فعل إسقاط مجحف وظالم بحق الهويات المندمجة في ذات الهوية الأكبر، أما الدفاع عن **المواطنة**، فهو دفاع عن سائر المكوّنات العرقية أو القومية، ويأخذ نازع الدفاع عن الوطن أو الهُوية منحيين جوهريين هما:

المقاومة والممانعة

هناك علاقة بين مفهومي المقاومة والممانعة في قضية المواطنة، ونرى في ذلك، أن الهوية العربية تتميز بفرادتها بوصفها أمة من ذات الجنس أو من ذات الفيوضات البشرية التي تحدّرت من ذات النبع الواحد عند بدء الهجرات العربية "السامية"، بيد أن "**الهوية الإسلامية**"، متعددة، بوصفها أمة مكوّنة من أجناس بشرية عدة كانت قد تخالطت بها، وهنا يسقط في الأديان مفهوم المواطنة والعرقية والقومية والهوية.. إلخ.

ولعل من المعلوم، أن الهوية، هي تعبير عن "الهُو) الثابت والمتحقق في ذاته، وتميُّزه عن غيره، سواء أكان فرداً أم جماعة أم مجتمعاً، حيث يشكل (الهو) وحدة ضمير جمعي، له خاصية واحدة في أصلها أو جذرها.

ومما لا شك فيه، أن المواطنة هي الوعاء الذي تنصهر فيه سائر أنماط الهويات أو القوميات أو العرقيات، لذلك نجد مصطلح المواطنة أشمل وأعمق وأكثر صلاحية ومصلحة في أشكال العلاقة المجتمعية. وحسبنا، لا تتوافر حيناً لَدُنْ شعب ما مقومات الأمة أو القومية، من حيث إنها لا تمتلك عناصر

مشتركة في الوطن الواحد خصائص وسمات انتماء، فعلى سبيل المثال لا الحصر، الجذر العربي أصيل دونما أدنى شك، بيد أنه فقد وحدة الأصالة حينما فقد مقوماته الأساسية، والتي نرجعها إلى الأسباب الآتية: (لا يمثلها علم واحد، ولا دين واحد، ولا جيش واحد، ولا نظام سياسي أو سلطة واحدة، ولا اقتصاد واحد، ولا مال وعملة واحدة، ولا لغة واحدة بسبب تعدد لهجات ولغات عرقية، ولا نلمس ثمة تقاليد ثقافية واحدة. وبالتالي لا جغرافيا واحدة بسبب تجزئة الوطن العربي إلى أشكال متعددة، وخضوعه لنظام حكم (جمهوري، ملكي، دولة ، سلطنة، إمارة ..).

تجمعُ المواطنة رعايا الأمة العربية أكثر مما تجمع القومية والعرقية والدين مثل(كورد، شركس، أرمن، أمازيغ..)، ويصدق القول، إذا اعتبرنا أن المواطنة هي مجموعة هويات مُركبة تاريخياً، تقبل الهوية فعْلَ التطور مع الزمن، وقد تتغيّر سماتها وخصائصها، فالحياة العملانية شكلت هويات متعددة (سياسية، مهنية، دينية، عرقية ..)

هناك مُطارحات اقتصادية ورؤى سياسية، هي أشمل من فلسفة الهوية أو المواطنة، إذ تعتمد على قاعدة "**التحالفات الإقليمية**" القائمة على "**الاستقطابات المُحايثة**"، ويمكن عدُّها "الإمبراطوريات الإقليمية" فمثلاً ، تم طرح ما سُمي "ربط البحار الخمس).

العولمة أو الشوملة

مصادر ومراجع

1 ــ نقلا عن كتاب مفهوم الحرية ، جون ستيوارت ميل ، في الحرية ، هارموند رورت ، 1974 ، ص 62.

2 ـ نقلا عن كتاب مفهوم الحرية .أليكس دوتكفيل ، الحالة الاجتماعية و السياسية في فرنسا سنة 1836 ضمن المؤلفات الكاملة ، باريس غاليمار ، ج2 ، ص62 .

3 ــ نقلا عن كتاب مفهوم الحرية .جون بول سارتر ، الكون و العدم ، باريس ، غاليمار' ص 369.

4 ـ عبد الله العروي، مفهوم الحرية، ص106.

جدلية الانتماء والهوية الوطنية

أ.د. إبراهيم أحمد السعيد

الانتماء لغة هو شعور الإنسان بالانضمام للآخر، مجموعة كانت أم شعباً أم دولة أم أمة أم تجمعاً لدول يجمعها جامع أم مساحة جغرافية. والانتماء في حقيقته مستويات أو دوائر متداخلة بدءاً من الأسرة إلى الوطن فالأمة فالإنسانية، متدرجة وفق حاجات الأفراد ووفق مقتضيات المصلحة المحددة لها.

إن الشعور بضرورة التوجه الإيجابي نحو الآخر ومشاركته بمشاعر مشتركة تفيد المصلحة المشتركة والمبنية على الأبعاد الثلاثة المهمة وهي:

1 ــ البعد التاريخي، 2 ــ البعد الواقعي (الحاضر)، 3 ــ البعد المستقبلي.

هو الانتماء بعينه، الذي يبني حالة اجتماعية وثقافية وسياسية حيوية تُدعى بالهُوية، التي تُترجم من خلال وحدة التوجه العامة وجمع متفاعل لخصائص وسمات اجتماعية بنيت عبر التطور التاريخي لجماعة بشرية محددة بأطر معرفية وثقافية، وكذلك لجملة من المتطلبات الواقعية، المادية والروحية، تستنهض من الماضي المشاعر والروابط الجامعة وتوظفها وتوجهها لحل المشكلات التي تواجه تلك الجماعة (الشعب) في الجوانب الاقتصادية والخدمية والحياتية عموماً، ليكون المستقبل أكثر أمناً وإشراقاً وازدهاراً.

في البعد التاريخي نفتش عن الأجمل والأفضل والحي الذي يعيش فينا، أو يجب أن يعيش فينا لأنه يعطينا قيمة مضافة فاندفاعاً حيوياً لامتلاك الأدوات المناسبة لمواجهة ما يعترض طريقنا نحو السعادة.

ـ تحقيق الذات وحل المشكلات بأنجع الطرق وأقل الجهود والتكاليف والزمن، ولا يضير هنا الانتباه إلى التجارب الفاشلة التي أصابتنا لاستخلاص الدروس، كما هي الحال في الانتباه للتجارب الناجحة والمميزة التي نبني عليها ونؤصلها في التراث وفي الثقافة والمنجزات، في البعد التاريخي نحتاج، بين الفينة والأخرى، لإجراء مقاربات ومقارنات مستمرة، فأمة لا تعرف تاريخها (الاستفادة من تاريخها) لا تستطيع أن تنهض، كما قال ؟؟؟، ولكن بالوقت ذاته من يسير إلى الأمام ووجهه إلى الخلف سيقع وسيخسر وتسبقه الأمم.

في البعد الواقعي (الحاضر) تتقدم الحاجة لامتلاك ناصية العلم والمعرفة والتقانة وتوظيف صناعة المعدات التي تطور الإنتاج الاقتصادي بقطاعاته الأساسية، الزراعة والصناعة والمعلومات (الاقتصاد الرقمي وبناء منظومة بنى تحتية متقدمة تخدم الإنتاج وتخدم المجتمع بحاجاته الضرورية في الماء والكهرباء والصحة والتربية والاتصالات والمواصلات ونواحي الترفيه المتعددة والمؤسسات الثقافية والإعلامية. فالانتماء يُعبر عنه مؤسساتياً بالروابط المتينة والمتنوعة والمتكاملة بين مؤسسات الدولة والمواطن. وعليه فإن نجاح الدولة في تأدية خدمات نوعية وكافية لمواطنيها تُعزّز انتماءهم وتوجههم الإيجابي بل الخلاّق نحو دولتهم، بالوقت ذاته تُحقق أرباحاً كبيرة وتُجمّع أرصدة كافية لتطوير مجالات الحياة كافة ودعم البحث العلمي الإنتاجي والخدمي والثقافي فيكون رافعة للدولة والمجتمع وحالة الانتماء المقصودة.

أما البعد المستقبلي فيأتي كما نريد أن يأتي أو كما نعمل من أجله، فثقافة المستقبل توجد في وعينا الثقافي والمعرفي الحالي، فحتى نبني مستقبلاً يلبي طموحات المجتمع أو الدولة والأمة يجب التركيز على إيجاد بيئة حرة

لمواطن حر مُسلح بالعلم والمعرفة ويعيش حالة الانتقاد الحرة من كل قيود، عدا قيود المقدّس عند الآخر في الاعتقاد والأخلاق وسلامة الوطن، كل ما عدا ذلك فلتكن الحرية هي الشعار والأداة والهدف، فلا شيء يؤدي إلى الحرية إلا الحرية ذاتها لهُوية Identity، إنها باختصار خصائص وسمات الشخص بذاته أو المجتمع بذاته أو الأمة بذاتها.

ـ هي جملة من العناوين تُحدد فكره وسلوكه وانتماءه، وقد تتحدد الهوية بلاحقة مهمة تضفي عليها صفة التمايز المكاني أو الاعتقادي وحتى العرقي، من هنا نجد أن الهُوية دون انتماء ليست أكثر من صفات تُميز شيئاً عن شيء آخر، لأن كلاً منا يختلف عن الآخر ـ هذا أمر طبيعي في الوجود، حكمة الأساس التنوع والتفاعل والتكامل، أي وحدة الوجود إذا كان الفرد يحمل من أصوله (جيناته) الكثير المؤثر في صفاته الشكلية والفاعلة في تفاعله مع الآخرين ومع البيئة التي يعيش فيها، فإن المجتمع يحمل من جذوره التاريخية ما يُجدد أصول الهُوية التي يحملها فيتمايز ويتميز بها عن غيره من المجتمعات والأمم ، وكما يأخذ الفرد من بيئته والظروف التي يعيش فيها المعارف والخبرات وحتى الصفات التي يُنمي بها هويته وشخصيته فإن المجتمع أو الأمة تأخذ من تجاوبها وتفاعلها الحضاري مع المجتمعات والأمم الأخرى فتتحسن هُويتها وخصائصها وترتقي معرفياً وثقافياً ونقدياً وسلوكياً وإنتاجياً وعلماً، وتتبوأ مكانة متقدمة بين الأمم الأخرى، فتلاحظ بجلاء جدلية العلاقة بين الهوية والانتماء وخدمة بعضهما في الارتقاء والتطور.

فالانتماء بلا هوية كعلاقة دون تمايز بل حتى دون هدف، الهُوية دون انتماء كفرد دون عقيدة أو كحركة دون غاية، لذلك فالانتماء والهُوية وجودان يُكمل أحدهما الآخر، ويوجّه أحدهما الآخر نحو الطريق المناسب والهدف الصحيح، وهذا التعانق الجدلي بين الانتماء والهُوية، المؤثر والمتأثر، لا يبقى على حاله بل هو متبدل باستمرار وفق حركة تاريخية متبدلة، تفرض قوانينها على المتغيِّرَينِ في درجة وقوة العلاقة بينهما. فإذا أخذنا بالحسبان

الحالة السورية سنجد تغيراً في العلاقة بين الهُوية الانتماء، مختلفة درجتها ومصداقيتها مع الأبعاد المكانية في الجغرافيا السورية (أفقياً) ومع قدرة الدولة على بسط سيطرتها وتأمين خدماتها وتقوية علاقاتها مع مواطنيها (رأسياً)، تظهر هنا جملة من العوامل المساعدة في الاتجاه الإيجابي أو السلبي على حد سواء، مثل:

1 ـ الفاعلية السلبية لمؤثرات الفساد أو محاربته.

2 ـ القدرة على تأمين احتياجات المجتمع من الخدمات الأساسية أو لا وبدرجة ما.

3 ـ القدرة على ربط الدخول بمتطلبات الحياة الكريمة للناس.

4 ـ مستوى تأمين الأمن والاستقرار ودرجة وجوده في المناطق خارج السيطرة.

5 ـ مستوى النجاح في التجاوب مع المتغيرات الإقليمية والدولية (مصلحة الدولة السورية في ذلك).

6 ـ مقدار فشل الطرف الآخر أو نجاحه وتأثير ذلك على مقياس التفاعل الإيجابي بين الهُوية والانتماء، والانتماء هنا هو الطاغي.

نستطيع القول إن الحرب الإرهابية على سورية قد أفسحت المجال أو أوجدت بيئة مشجعة لظهور ضعف وتراخٍ في الهُوية الوطنية والانتماء الوطني والقومي في بعض المناطق الهامشية، الشمالية الغربية والشمالية والشمالية الشرقية والجنوبية، وقد شجّع على ذلك العوامل الآتية:

1 ـ ضعف أو غياب السلطة المركزية للدولة.

2 ـ التدخل الخارجي المدروس والمخطط لتجزئة سورية سياسياً، فتم الاشتغال على الانتماء والهُوية لوجود تعدد إثني في بعض المناطق وتقديم الدعم المادي من أطراف خارجية.

3 ـ العمل مما يُسمى بالمعارضة على تدمير النسيج الاجتماعي السوري، الإثني والطائفي والمذهبي ودخول دول عربية وأجنبية على هذا الخط.

4 ـ العمل على شيطنة النظام وتغييره تحت أي مسمى، طائفي، يقتل شعبه، يستخدم الكيماوي، الفشل في إدارة الدولة، سيطرة أجهزة الأمن، الشمولية وغيرها.

كيف يمكن العمل لإعادة حالة التوافق الإيجابي بين الانتماء والهُوية؟ يمكن العمل على ذلك وفق الآتي:

1 ـ العمل بأسرع ما يمكن على تحرير الأرض السورية كلها من الإرهاب والوجود الأجنبي.

2 ـ إعادة هيبة الدولة بالحوار والاحترام والقبول المدروس.

3 ـ تأمين الحاجات الأولية في الخدمات (كهرباء.. ماء..) بالمستوى اللائق والمواد التموينية الأولية.

4 ـ محاربة الفساد والفاسدين ووضع معايير دقيقة وتنفيذها بشفافية، أي الحوكمة، في استلام المناصب المهمة في الحكومة وخصوصاً الفاعلة في حياة الناس والمؤثرة في قضاياهم اليومية.

5 ـ المساهمة الفعالة في وضع استراتيجية ثقافية تُنمي الانتماء للوطن وللعروبة وتحافظ على الهُوية الوطنية والانفتاح العروبي والإنساني.

في النهاية تبقى جدلية الانتماء والهوية في تبدل، حيث يمكن أن تكتسب صفات إيجابية وتتطور وتزداد انسجاماً وتصالحاً أو تخسر صفات وتتراجع عناصر جاذبة وتدخل عناصر نابذة تشد بالناس نحو هُويات وانتماءات أخرى قريبة أو بعيدة، وفي ذلك خطر وجودي يجب العمل عليه فكرياً وثقافياً وتربوياً وأميناً واقتصادياً وسياسياً.

فالدول تحافظ على وجودها بحالة التوازن في جدلية العلاقة بين الهُوية والانتماء، فإذا غلبت القوة الجاذبة بمحصلة هذه الجدلية استمرت الدولة

ونمت وتطورت وزادت قوتها وقدراتها المادية والروحية، وإذا غلبت القوة البابذة (الطاردة) في جدلية العلاقة بين الهُوية والانتماء تجزأت الدولة إلى أقاليم سياسية كالعراق أو إلى دول كالسودان، أو ذهب بعضها لدول مجاورة، أو قد تتدمر الدولة وتتحول لدول أخرى، كما حصل في الاتحاد السوفييتي ويوغسلافيا في الربع الأخير من القرن العشرين.

قراءة موجزة في تاريخ الهوية والانتماء لسورية منذ فترة ما قبل الفتح الإسلامي حتى مطلع القرن الحادي والعشرين

د. رزق الياس

- مقدمة.
أولاً: نظرة على المفاهيم (الهوية- الانتماء- الوطن والمواطنة).
ثانياً: قراءة موجزة في تاريخ الهوية والانتماء لسورية:
1- فترة ما قبل الفتح الإسلامي.
2- فترة الفتح الإسلامي لسورية وتولي الأمويين والعباسيين الحكم.
3- فترة انتقال الحكم لغير العرب.
4- فترة الاحتلال التركي لسورية وانتقال الخلافة إلى العثمانيين.
5- فترة الاحتلال الفرنسي لسورية والنضال الوطني للحصول على الاستقلال.
6- فترة الاستقلال الوطني، وإعلان الوحدة مع مصر، وحدوث الانفصال.
7- فترة حزب البعث العربي الاشتراكي في السلطة:
آ- الانفراد في الحكم ونكسة حزيران عام 1967.
ب- فترة الحركة التصحيحية وخوض حرب تشرين التحريرية عام 1973.
جـ- فترة النضال السوري المرير بين الحربين 1973 و1982 لإقامة توازن استراتيجي مع "إسرائيل".
د- فترة العدوان الإسرائيلي على لبنان عام 1982 المدعوم من أمريكا وفرنسا.
هـ- حدوث ثغرات في أجهزة الدولة السورية لم تعالج في حينها.
- خلاصة.

- مقدمة:

تعاني العديد من المجتمعات في عصرنا من وجود أزمة في الهوية الوطنية والانتماء بسبب عوامل عديدة منها إعطاء الأولوية للهويات الثانوية الدينية والمذهبية والمناطقية والإثنية على الهوية الوطنية الجامعة، وولوج العالم مرحلة العولمة بكل أشكالها، وبروز دور الأقليات في التعبير عن ذاتها من خلال استخدام تقنيات الاتصال والمعلوماتية، ووجود مناخ دولي مشجع لها. وبروز دور الاقتصاد الحر كسمة عامة ولازمة في أغلب دول العالم، والرغبة في تشكيل كيانات صغيرة بطابع ديموقراطي. ولأزمة الهوية مخاطر كبيرة قد تؤدي إلى تفكك المجتمع وربما إلى الحرب الأهلية، الأمر الذي يتطلب البحث عن المشتركات التي تؤدي إلى تكوين هوية وطنية جامعة.

ومن الملاحظ أن المجتمعات العربية ولاسيما في الدول التي تمتاز بتعددية قومية ودينية كما في سورية، لم تخرج بعد من مرحلة تفضيل الانتماءات الثانوية الضيقة على الانتماء الوطني على الرغم من أنها صاغت دساتيرها على أساس مفهوم المواطنة المتساوية في الحقوق والواجبات، آخذة بعين الاعتبار بأن الهويات الضيقة ليس بمقدورها بناء هوية وطنية لأن مجال عملها في الحيز الاجتماعي وليس السياسي، وبأن الصراعات التي حدثت في المجتمعات العربية كان لمتعهدي الهويات الثانوية الدور الرئيسي فيها للحصول على منافع مادية وسياسية وعلى توازنات في المقاعد الرئيسة في الحكم على أساس فئوي، وحتى إن بعضهم طالب بحكم ذاتي له طابع تقسيمي في المستقبل.

ومما لا شك فيه أن التنوع العرقي والديني والثقافي في المجتمع هو مصدر الحركة والتطوير والإثراء في حالة إدارة هذا التنوع وفق مفهوم المواطنة الحقة، وقد يصبح مصدراً للتفرقة والصراع في حالة عدم قدرة مؤسسات المجتمع والدولة على إدارة هذا التنوع على أساس الهوية الوطنية الجامعة، أو في حالة استخدامه من أعداء الوطن تحت شعار "فرق تسد" للحفاظ على استمرارية هيمنتهم ومصالحهم.

وفي القراءة الموجزة الآتية في تاريخ الهوية والانتماء في سورية لفترة مديدة مدتها أربعة آلاف سنة يمكن التعرف على الفترة الزمنية الطويلة التي لم يكن مصطلح الهوية الوطنية قد استخدم بعد، والفترة الزمنية التي سادت

فيها محاولات تهميش الهوية الوطنية وحتى دفنها على يد المحتل ومتعهدي الهويات الضيقة، ومن ثم محاولات إيقاظ هذه الهوية وتعزيزها في مراحل النهوض الوطني والقومي.

أولاً: نظرة على المفاهيم (الهوية - الانتماء - الوطن والمواطنة):

- الهوية:

الهوية الشخصية هي إحساس الفرد بوعي الذات (الأنا)، وبأنه يمتلك خصائص مميزة عن غيره، أي مجمل السمات التي تميّز هذا الشخص، إذ يعَرف الشخص باسمه واسم والده ووالدته، وعمره، ومكان وتاريخ ولادته، وصورته، وأحياناً الديانة التي يعتنقها، وهو ينفرد ببعض هذه العناصر فيما يشاركه الآخرون بعضها الآخر، كما في مكان الولادة والديانة.

أما الهوية الوطنية الجامعة فهي التي تميز شعب أو مجموعة عن غيرها بعناصر عدة منها: الأرض التي يسكنون بها (الوطن)، واللغة التي يتكلمونها، والتاريخ والحضارة التي ينتمون إليها، والتراث والثقافة التي نهلوا منها وتربوا عليها، والطموح والآمال التي يتطلعون إلى تحقيقها في المستقبل. والهوية بالمعنى العام تشير إلى الانتساب الثقافي، أي الانتساب إلى معتقدات وقيم، وبما أن هذه العناصر ليست ثابتة وإنما هي بحالة تطور دائم "فالهوية الوطنية الجامعة لا تكتسب مصداقيتها إلا بمقدرتها على التطور والتفاعل مع المعطيات المستجدة الاجتماعية والسياسية والثقافية والتاريخية، وبوعيها على قبول النقد والانفتاح على الآخر"[*].

وبصورة عامة الهوية الوطنية الجامعة لا تعني مطلقاً أن يتخلى الناس عن خصوصياتهم الاجتماعية والدينية والفكرية، أو أن يعمل جميع المواطنين في قالب فكري ثقافي اجتماعي واحد، وإنما بأن يلتقي جميع المواطنين من خلالها على قاسم مشترك وطني واحد يوحدهم في جغرافيا واحدة، وفي نظام سياسي وثقافي واجتماعي واحد، يحقق لهم الأمن والازدهار والنمو.

[*] إدوار خراط، الأصالة الثقافية والهوية الوطنية، مجلة العربي الكويتية، العدد 551 لسنة 2004 ص28.

- الانتماء:

مفهوم اجتماعي يعبر عن العلاقة بين الفرد والمجتمع الذي عاش فيه، ويقوم على شبكة من المشاعر والأحاسيس يختزنها الفرد أساسها القيم والأعراف والتقاليد والثقافة التي اكتسبها من الجماعة أو المجتمع الذي يعيش فيه، ولهذا الانتماء درجات تبدأ بالانتساب الطبيعي والعادي إلى الجماعة وتنتهي بالولاء المطلق لها الذي هو أقصى حدود المشاركة الوجدانية والشعورية، وهذا الولاء المطلق يخرج أحياناً عن الموضوعية إلى حيز مرضي هو التعصب الأعمى.

أما الانتماء بحالته الطبيعية فهو رغبة قوية لدى الفرد بأن يكون عضواً في أسرة، ومواطناً في قرية أو مدينة أو دولة، فالفرد يمتلك حاجة أساسية للتواصل مع الآخرين ولاسيما الذين عاش معهم وصادقهم، لأن ذلك يجلب له الراحة والأمن والطمأنينة، وقد توصل علماء النفس وعلماء الاجتماع إلى أن المشكلات السلوكية التي يتعرض لها الأفراد مثل الاكتئاب والتوحد والرغبة في الانتحار، سببها الأساسي ضعف الشعور بالانتماء أو فقدانه، ومن هنا جاءت أهمية قيام الدولة بمسؤوليتها عن عملية التربية والتنشئة الاجتماعية والثقافية والوطنية، وفي تجربة الطلائع والفتوة في سورية خير مثال على ذلك.

وبصورة عامة يمكن القول إن التزام المواطن بواجباته تجاه وطنه أرضاً وشعباً وحبه لهذا الوطن، وتجسيد ذلك في عمله قولاً وفعلاً هو التعبير العملي عن انتمائه لوطنه.

- الوطن والمواطنة:

الوطن هو رقعة الأرض التي يسكنها ويقيم فيها الفرد أو الجماعة أو الشعب لفترة طويلة من ا لزمن، يشكل فيها المواطنون مجتمعاً له كيان سياسي (دولة) **على أساس المواطنة** التي يتشاركون فيها الحقوق والواجبات بالتساوي بحيث تكون حقوق المواطن واجبات على الدولة، وحقوق الدولة واجبات على المواطن. ولكي تكون المواطنة فعالة يفترض بالدولة أن تكفل بدستورها وقوانينها حقوق المواطن ومن هذه الحقوق: الحقوق المدنية والسياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، بما يؤمن للمواطن العيش

الكريم، والأمن والأمان، والمساواة، وحرية التعبير، والعدل الاجتماعي، وحق التصويت، وحق تولي المناصب العامة على أساس مبدَأَي: الكفاءة والنزاهة. أما حقوق الدولة على المواطن فتتضمن الواجبات المطلوبة منه في دستور الدولة وقوانينها وفي مقدمتها الدفاع عن وطنه، ودفع الضرائب، وأن يكون القدوة الحسنة في الانتماء إلى الوطن والعمل من أجله، وهذا المفهوم في سياقه التاريخي كان وليد القرن التاسع عشر.

ثانياً: قراءة موجزة في تاريخ الهوية والانتماء لسورية:

1 - فترة ما قبل الفتح الإسلامي لسورية:

لو ألقينا نظرة سريعة على تاريخ سورية القديم منذ الألف الثاني قبل الميلاد وحتى مطلع الألف الثاني بعد الميلاد لوجدنا أن أرض سورية الممتدة من العراق إلى جبال طوروس إلى البحر المتوسط إلى صحراء سيناء إلى الصحراء السورية الكبرى كانت طوال هذه الفترة الزمنية مسرحاً للصراع تارةً بين الأقوام المحيطة بالمنطقة وأخرى بين حكام المنطقة ذاتها. فقد خضعت قديماً لسيطرة السومريين والأكاديين والبابليين والفراعنة والحوريين والميتانيين والآشوريين والكلدانيين، ومن المعلوم تاريخياً أن سكانها من الكنعانيين قد أسسوا المدن والمماليك مثل مملكة "إيبلا" ومملكة "يمحاض" في حلب، ومملكة "أوغاريت" قرب اللاذقية، كما أقام الفينيقيون مراكز تجارية ومستعمرات على ساحل البحر المتوسط، ووصلوا حتى قرطاج في تونس سنة 814 ق.م، وأسس الآراميون مدناً وممالك مهمة، وانتشرت لغتهم وأبجديتهم التي اعتمدوا فيها الأبجدية الفينيقية في جميع أنحاء المنطقة، وسيطر الفرس على سورية في الفترة من 539 -333 ق.م، إلى أن تمكن اليونانيون بقيادة الإسكندر المقدوني من التغلب عليهم والسيطرة على كامل سورية ومصر والعراق وفارس والهند، وانقسمت إمبراطورية الإسكندر بعد وفاته 323 ق.م بين قادة جيشه فكانت سورية من نصيب السلوقيين ومصر من نصيب البطالمة، وظلت الحرب قائمة بين الطرفين إلى أن احتل الرومان سورية سنة 64 ق.م. وفي العام 330 م أسس الإمبراطور الروماني قسطنطين مدينة بيزنطة (أسطنبول الحالية) وسماها القسطنطينية نسبة لاسمه، وجعلها عاصمة للإمبراطورية، وجعل الديانة المسيحية ديانة رسمية فيها، وانقسمت

الإمبراطورية الرومانية بعد ذلك إلى شطرين غربي وعاصمته روما، وشرقي وعاصمته بيزنطة، وتحالف البيزنطيون مع العرب الغساسنة الذين أقاموا دولة لهم في جنوب سورية وعاصمتها بصرى الشام في الفترة (491 -569م) وكان من أشهر ملوكها الحارث بن جبلة ، وفي سنة 614م هاجم الفرس سورية واحتلوا دمشق وبيت المقدس إلى أن استعادها منهم القائد البيزنطي هرقل سنة 629م.

وفي هذه الفترة من التاريخ كان الصراع مفتوحاً بين المماليك والإمبراطوريات على أساس مبدأ القوي يسيطر على الضعيف إلى درجة العبودية، وكلا الطرفين يقاتلون تحت راية الإمبراطور أو الملك من دون أن يكون هناك رسالة أو قضية يعملون من أجل تحقيقها سوى البقاء والسيطرة على الآخر أي من دون أن يكون هناك هوية وطنية أو دينية جامعة.

2 - فترة الفتح الإسلامي لسورية وتولي الأمويين والعباسيين الحكم:

في العام 634م تمكنت أولى الحملات العربية الإسلامية من فتح بلاد الشام، عبر الدخول إلى بصرى الشام، ومن ثم دمشق، وانتصر العرب المسلمون على البيزنطيين في معركة اليرموك سنة 636م، وفي العام 637 تم فتح كامل سورية، وتشكلت الدولة الأموية وعاصمتها دمشق التي استمرت حوالي 91 عاماً إلى أن سقطت دمشق في أيدي حكام بغداد من العباسيين عام 750م، حيث استباح الخليفة أبو العباس السفاح دمشق وأعمل السيف بالأمويين، ونبش قبور خلفائهم وأحرق جثثهم، وانتهى نفوذ الدولة العباسية في سورية عندما احتلها الطولونيون القادمون من مصر سنة 877م، ثم استعادها العباسيون منهم عام 941م، واحتل سيف الدولة الحمداني شمال سورية سنة 944م، فيما احتل الفاطميون القادمون من مصر مدينة دمشق سنة 969م وامتدت سيطرتهم على سورية حتى سنة 1075م.

وما نستطيع قوله عن هذه الفترة من التاريخ من حيث الوسيلة والدوافع التي كان الحكام يستخدمونها لتجيش الناس وسوقهم إلى الحرب بأن القادة كانوا يقاتلون بهدف الوصول للحكم والاحتفاظ به، ويوظفون كل الانتماءات التي لديهم بما فيها الدين لتحقيق مصالحهم الشخصية، فالولاءات كانت معقودة آنذاك للحكام وللعشائر وللعائلات وللطوائف، ولم يكن مفهوم الوطن ومشتقاته كالمواطنة قد ولد بعد في سياقه التاريخي.

3 - فترة انتقال الحكم لغير العرب:

دخل السلاجقة القادمون من آسيا الوسطى سورية سنة 1070م واحتلوا مع قوادهم الأتابكة سورية والعراق إلى أن تولى نور الدين زنكي إمارة أبيه في حلب سنة 1146م، واحتل دمشق سنة 1154م باسم الدولة النورية، وبعد وفاته سنة 1174م ورث ابنه الملك الصالح إسماعيل الحكم وعمره إحدى عشرة سنة، وكان نور الدين قد أرسل صلاح الدين لدعم الخليفة العاضد في مصر ضد الصليبيين، فعينه العاضد في منصب وزير، فخلع الخليفة العاضد عام 1171م، وأعلن سقوط الخلافة الفاطمية في مصر، وألحق مصر بالخلافة العباسية التي أصبحت الخلافة الوحيدة، وهكذا توحدت سورية ومصر تحت قيادة نور الدين الزنكي.

دخل الأمراء الزنكيون وكبار القادة في جيش نور الدين في تنافس على ولاية الصالح، وكان صلاح الدين غداة وفاة نور الدين يملك قوة كبيرة من العدد والعدة، فهو أمير مصر الغنية وقائد لعدة فرق عسكرية، فقرر إعادة بناء الدولة وتوحيد الكلمة ومواصلة السياسة التي بدأها نور الدين، فبعد أن حقق السيطرة التامة على السلطنة هاجم الفرنجة في فلسطين وهزمهم هزيمة ساحقة في حطين عام 1187م، وحرر القدس في السنة نفسها، وبذلك قضى على المملكة اللاتينية الصليبية في القدس، ثم تابع الاستيلاء على مدن الساحل السوري.

توفي صلاح الدين بدمشق عام 1193م، وانقسمت الشام في العهد الأيوبي إلى أربعة ممالك هي مملكة حلب، ومملكة دمشق، ومملكة حمص، ومملكة حماة.

أنهى الغزو المغولي حكم الأيوبيين في سورية عام 1259م، بعد قضائهم على الخلافة العباسية واجتياحهم العراق سنة 1257م، ولكن المماليك الذين كانوا قد تولوا حكم مصر بعد وفاة الملك الصالح نجم الدين أيوب ومقتل توران شاه انتصروا على المغول في معركة عين جالوت في فلسطين عام 1260 بقيادة السلطان قطز وطردوهم من سورية، وأصبحت سورية ولاية تابعة لحكام المماليك في مصر، وغدت دمشق العاصمة الثانية للدولة.

عاشت سورية في ظل السلطنة المملوكية فترة زمنية طويلة بلغت 264 عاماً، كان الحكم في الدور الأول منها للمماليك البحرية (الأتراك) وفي الدور الثاني للمماليك الشراكسة أو الجراكسة. وانتهى الوجود الصليبي نهائياً خلال حكمهم. ولكن لم تمض فترة طويلة حتى بدأت حركات التمرد والمؤامرات بين أمراء المماليك التنافس على المناصب مما أضعف السلطة، لذا لم يستطيعوا الصمود أمام جيش "تيمورلنك" الذي اجتاح حلب ودخل دمشق عام 1401م، فنهب خيراتها وقتل العديد من رجالها وأسر من كان صاحب مهنة أو فن وأخذهم معه إلى عاصمته "سمرقند"، وأشعل النار في منازل المدينة قبل انسحابه. وعاد المماليك بعد رحيل تيمورلنك وعملوا على إزالة الكارثة التي حلت بمدينة دمشق، وكانت نهاية المماليك على يد العثمانيين عام 1516م.

وفي هذه الفترة من التاريخ منذ أن احتل السلاجقة سورية في القرن العاشر وحتى دخول العثمانيين إلى سورية في القرن السادس عشر (1516م) كانت السلطة في أيدٍ أجنبية وسكانُ البلد الأصليون لا يملكون حرية تقرير مصيرهم، ولا تجمعهم هوية واحدة. ويعد العهد المملوكي الذي استمر منذ العام 1250م وحتى العام 1516م سابقة تاريخية في استيلاء الجيش والعسكر على الحكم والسلطة، وقد كان للعسكر الأتراك نفوذ قوي في الدولة العباسية وصل إلى تبديل الخلفاء وقتلهم ، ثم تكررت هذه الظاهرة في الدولة العثمانية على يد الانكشاريين ورثة دولة المماليك الأيوبية.

4 - فترة الاحتلال التركي لسورية وانتقال الخلافة إلى العثمانيين:

في العام 1516م دخل العثمانيون سورية بعد أن انتصر السلطان سليم الأول على المماليك بقيادة السلطان المملوكي "قنصوه الغوري" في معركة مرج دابق شمال حلب، والجدير بالذكر أنه خلال المعركة انسحب عدد من الأمراء المحليين لكل من حلب والشام وحوران ولبنان وعدد من الولاة المماليك من الجيش المملوكي والتحقوا بالعثمانيين، وعندما وصل السلطان العثماني حلب استقبله أهلها سلماً في 28/آب 1516م، وقام محافظ قلعة حلب بتسليم مفاتيح القلعة إلى السلطان العثماني في إشارة واضحة إلى أن مفهوم الهوية والولاء لم يكن موجوداً بعد بصيغته الوطنية التي نتحدث عنها، ومنذ ذلك التاريخ ظلت

سورية تحت الحكم العثماني لمدة أربعمئة عام حتى خروج العثمانيين منها بانتهاء الحرب العالمية الأولى عام 1916م.

وقد قسمت بلاد الشام خلال الحكم العثماني إلى ثلاث ولايات يتولى كلاً منها والٍ عثماني: ولاية الشام (دمشق)، وولاية طرابلس، وولاية حلب. وغدت صيدا ولاية رابعة في القرن السابع عشر الميلادي. ومنذ النصف الثاني من القرن السادس عشر الميلادي بدأ الضعف يتسرب إلى كيان الخلافة العثمانية الأمر الذي جعل زعماء الإقطاعيات المحلية يعلنون الثورة على السلطنة بقصد الاستقلال عنها. وكان من أهم تلك الحركات التي قامت في تلك الفترة حركة الأمير فخر الدين المعني الثاني (1572 -1635) والذي قاد أول ثورة في لبنان ضد الوجود العثماني، فكانت عاقبته النفي ثم الإعدام، وحركة ضاهر العمر الزيداني الذي اغتيل في عكا في 1775/8/16م. وكانت عقوبة الإعدام هي العقوبة المتعارف عليها لمن يثبت الشك بولائه للسلطان العثماني، حتى أن السلطان محمد الثالث قتل عام 1595م تسعة عشر أخاً له واثنين من أبنائه، وكان الإعدام يشمل أحياناً الأعمام وأولاد الأخوة، وبرغم هذا كله فإن نصف سلاطين الدولة العثمانية جاءوا إلى الحكم بعزل أسلافهم".

كما شجع ضعف الدولة العثمانية خروج محمد علي والي مصر عليها واحتلاله لبلاد الشام في العام 1831، وفي العام 1840 تدخلت الدول الأوروبية وروسيا وأجبرت محمد علي على الانسحاب من بلاد الشام والعودة إلى مصر وذلك خوفاً من قيامه بتشكيل إمبراطورية عربية تضم مصر وسورية والجزيرة العربية، وكانت هذه الحادثة عاملاً هاماً في نشوء اليقظة العربية بالإضافة إلى ما جلبته الحملة الفرنسية على مصر معها من مطابع للطباعة والنشر، وبروز العديد من الأدباء العرب والمصلحين والجمعيات العربية السرية التي ازداد نشاطها قوة على أثر سياسة التتريك التي اعتمدتها السلطنة العثمانية. والجدير بالذكر أن حكم إبراهيم باشا لسورية فتح آفاق إصلاحية حديثة إذ وحد الضرائب على الشعب، وألغى التقييدات المذلة بالملبس والمسكن عن المسيحيين واليهود، وسمح ببناء الكنائس وترميم القديم منها، ووضع نظاماً مركزياً للإدارة في البلاد، وعين حاكماً مدنياً يتبع له جميع الولاة ومديرو المناطق، وأنشأ في المدن مجالس محلية من

سكانها تحت شعار "الشعب يحكم نفسه" وحقق العديد من الإنجازات الاقتصادية.

"أما الحدث الأبرز في سلبيات تلك المرحلة فتمثل بسياسة جمعية الاتحاد والترقي التركية التي قبضت على زمام السلطة في الدولة، وعُرفت بميلها المتطرف نحو القومية التركية، وأخذت تحاول فرض الهوية التركية على بلاد الشام لغةً وثقافةً، وعُرفت هذه السياسة باسم "سياسة التتريك"، كما ضيق الاتحاديون على مثقفي العرب وأحرارهم، فهاجر أغلبهم إلى خارج البلاد وبصورة خاصة نحو مصر وفرنسا، وتحول قمع الاتحاديين إلى نقمة شعبية توجت بعدة انتفاضات وثورات، فشهدت حلب انتفاضة عام 1895م، والسويداء عام 1896م وعام1906م، وبيروت عام 1903م، وفي عام 1909م انطلقت ثورة من بصرى الشام وعمت حوران، ووصلت إلى وادي البقاع وبيروت، وحاصر الثوار القطارات والقوافل والحاميات العسكرية العثمانية الصغيرة فقمعتها السلطة العثمانية بالشدة، وكانت مطالب السوريين حينها الاعتراف باللغة العربية ومنح اللامركزية الإدارية، والخدمة العسكرية داخل الولاية وبإشراف ضباط من الولاية، غير أن جميع هذه المطالب قد رفضت[*].

وفي العام 1913م عقد الأدباء العرب مؤتمراً في باريس طالبوا فيه الدولة العثمانية منح بلادهم الاستقلال الذاتي وجعل اللغة العربية لغة رسمية في الولايات العربية، ولكن الدولة العثمانية رفضت تلبية مطالبهم، وارتكب جمال باشا السفاح الوالي التركي في دمشق مجزرة في دمشق وبيروت بإعدام (14) مناضلاً في 6/أيار/1916 من الشخصيات الوطنية، الأمر الذي حفز عرب الشام والجزيرة العربية على إعلان الثورة بالتعاون مع القوى الأجنبية البريطانية والفرنسية للتحرر من سيطرة العثمانيين، فأعلن الشريف حسين الثورة العربية الكبرى والجهاد المقدس ضد الأتراك في العاشر من حزيران عام 1916م، واحتل جيشه مكة والطائف وجدة ثم المدينة المنورة، ودخلت قوات الثورة العربية الكبرى مدينة دمشق بقيادة الأمير فيصل بن الحسين في 30 أيلول من عام 1918م، وانسحب منها الجيش التركي كما انسحب من

[*] سورية العثمانية - ويكبيديا الحرة.

بقية المدن السورية، ووقعت تركيا هدنة في 30 تشرين الأول عام 1918م نصت على استسلام جميع القوات العثمانية وتخلي الدولة العثمانية عن بلاد الشام والعراق والحجاز وعسير واليمن نهائياً، وشكل الأمير فيصل الحكومة العربية المؤقتة في دمشق، وفي حزيران عام 1916م أصبح المؤتمر السوري العام بمثابة برلمان بلاد الشام، وأعلن استقلال بلاد الشام باسم "المملكة السورية العربية" في 8 آذار عام 1920م، غير أن الحلفاء رفضوا الاعتراف بالدولة التليدة، وقرروا في نيسان 1920م خلال مؤتمر سان ريمو في إيطاليا تقسيم البلاد إلى أربع مناطق تخضع بموجبها سورية ولبنان للانتداب الفرنسي، بينما تخضع الأردن وفلسطين للانتداب البريطاني (في وقت لم تكن فيه قد تشكلت إمارة الأردن بعد).

وطبقاً لمعاهدة سايكس -بيكو عام 1916م احتلت القوات الفرنسية بيروت في شهر تشرين الأول 1918م ومن ثم المدن الساحلية، وأنزلت العلم العربي عن المباني الرسمية في جميع المناطق التي احتلتها.

ونستطيع القول إنه في هذه الفترة العثمانية من تاريخ سورية التي امتدت أربعمئة عام تم إيقاظ الهوية العربية والانتماء العربي في السنوات الأخيرة من الاحتلال العثماني، الذي لم تقتصر إجراءاته في العقود الأخيرة على العمل على تتريك المنطقة العربية وإنما قام بإعدام المناضلين العرب من سورية ولبنان، الذين قادوا حركات الاستقلال الذاتي، والذين رفعوا شعار الاستقلال التام والتحرر من نير الحكم العثماني.

5 - فترة الاحتلال الفرنسي لسورية والنضال الوطني للحصول على الاستقلال:

وجهت فرنسا إنذاراً لسورية بشأن قبول الانتداب الفرنسي والعملة الفرنسية، وتسريح الجيش السوري الحديث الولادة، لكن الحكومة السورية المشكلة حديثاً رفضت هذا الإنذار، فدخلت القوات الفرنسية بقيادة الجنرال "غورو" إلى سورية حيث واجهها الجيش السوري الحديث التشكيل في معركة ميسلون بتاريخ 24/تموز/1920 التي استشهد فيها وزير الدفاع السوري يوسف العظمة، وتابع الجيش الفرنسي تقدمه إلى دمشق وأنزل العلم السوري عن مقر الحكومة ورفع مكانه العلم الفرنسي، وفرض الفرنسيون الحكم العسكري على البلاد، وأعلن الجنرال الفرنسي تجزئة سورية ولبنان

إلى دولتين منفصلتين، وتقسيم سورية إلى أربع دول: دمشق، حلب، جبل العلويين، جبل الدروز، الأمر الذي جعل المواطنين السوريين بزعامة شخصيات وطنية يعلنون الثورة والمقاومة الوطنية للاحتلال الفرنسي وللحركة الصهيونية التي تطالب بتنفيذ وعد بلفور في فلسطين، وهذه الأحداث المتلاحقة ألهبت مشاعر المواطنين السوريين الذين أدركوا عمق انتمائهم إلى سورية والوطن العربي، وبضرورة مقاومة المستعمر الجديد الذي قسم البلاد وفرض وجوده بالقوة عليها.

تميز عهد الاحتلال الفرنسي لسورية بنضال الشعب المستمر لتحرير سورية، "وقامت عدة ثورات مسلحة في سورية ولبنان ضد الجيش الفرنسي في الفترة بين عامي 1920 -1928 مثل ثورة الشيخ صالح العلي في الجبال الساحلية عام 1921م، وثورة إبراهيم هنانو في حلب في العام نفسه، وثورة سلطان باشا الأطرش في السويداء في العام 1925م. وثورة حسن الخراط في دمشق والغوطتين، وثورة محمود الفاعور في سهل الحولة، وثورة قرى وادي التيم في لبنان، وثورة الدنادشة في تل الكلخ، وثورة العشائر العربية في شرق الفرات ودير الزور، وثورة يوسف السعدون في جهات أنطاكية، وثورة القلمون وجبل عكار، وقد بلغ مجموع المجاهدين الذين انخرطوا في القتال حوالي 35,000 رجلاً، وقد زجت القوات الفرنسية ضدهم حوالي خمسون ألف من الجند النظاميين[*].

والجدير بالذكر أن المناضلين والمجاهدين في هذه الثورات على الرغم من انتمائهم إلى جميع المذاهب والطوائف الدينية كانوا يرفعون راية سورية كهوية وطنية لهم، كما ترسخ ارتباط جميع المناطق السورية مع بعضها بعضاً، هذا بالإضافة إلى المقاومة الشعبية في المدن والقرى التي أخذت صفة مجموعات المقاومة الخاصة.

وفي مواجهة مطالب الشعب اضطرت الحكومة الفرنسية إلى إعادة توحيد حلب ودمشق واللاذقية ومن ثم السويداء، ووافقت على إجراء انتخابات وتشكيل جمعية تأسيسية برئاسة هاشم الأتاسي عام 1928، التي أعدت دستوراً للبلاد، إلا أن سلطة الانتداب الفرنسي رفضت عدة مواد منه،

[*] موقع وزارة الدفاع السورية.

وشكلت حكومة وطنية برئاسة تاج الدين الحسني، ووافقت على إجراء انتخابات تشكل على أثرها مجلس نيابي طالب بإجراء مفاوضات مع فرنسا لعقد معاهدة معها تعطي بموجبها الاستقلال لسورية، وإزاء تلكؤ فرنسا في عقد المعاهدة المطلوبة قامت المظاهرات والاضطرابات عام 1936م فوافقت فرنسا على أثرها على عقد معاهدة مع سورية لمدة 25 سنة، ولكن فرنسا تلكأت كعادتها بتنفيذ بنود المعاهدة، وزاد الطين بلة تنازلها عام 1939 عن لواء الإسكندرونة لتركيا. وبدخول قوات فرنسا الحرة بزعامة الجنرال ديغول إلى سورية عام 1941 وعد الجنرال ديغول السوريين بالاستقلال، في خطاب ألقاه في جامعة دمشق في 29 تموز 1941 أثناء زيارته إلى سورية قال فيه: "إننا نؤكد نحن الفرنسيين أن ما مرت به بلادكم وما تزال، من أهوال ومصائب، هو مدعاة أكيدة للنصر، ونؤكد أن عهداً جديداً لسورية سيكون، وقد حان الوقت لإنهاء الانتداب والسعي سوياً لوضع الأسس النظامية التي تضمن حريتكم"[**]، وتألفت وزارة جديدة وانتخب الشيخ تاج الدين الحسني رئيساً للجمهورية، وبوفاته عام 1942 أجريت انتخابات جديدة وانتخب السيد شكري القوتلي زعيم الكتلة الوطنية رئيساً للجمهورية عام 1943م، وألف الوزارة سعد الله الجابري، وقامت وزارة الخارجية السورية بإبلاغ حكومات الدول الأخرى مباشرة الفعلية لسلطاتها، داعية إياها للاعتراف بالجمهورية السورية بعد أن استلمت سيادتها، فاستجابت للدعوة تسع دول، منها الدول الأربعة الكبرى: الولايات المتحدة الأمريكية - الاتحاد السوفييتي - الصين الوطنية - بريطانيا. وساهمت الحكومة السورية في تأسيس الجامعة العربية وفي تأسيس هيئة الأمم المتحدة عام 1945م.

وعندما طالبت الحكومة السورية فرنسا بإجلاء قواتها العسكرية عن البلاد اشترطت الحكومة الفرنسية عقد معاهدة معها تعطي بموجبها لفرنسا حق استخدام القواعد الجوية والبحرية السورية، إلا أن الشعب السوري ممثلاً بالبرلمان رفض ذلك فقصفت القوات الفرنسية مدينة دمشق والبرلمان السوري بتاريخ 29/أيار/1945، وتحولت المشكلة السورية إلى قضية دولية عرضت على مجلس الأمن الحديث الولادة فوقفت دول صديقة إلى جانب سورية ومنها مندوب الاتحاد السوفييتي، فاتخذ مجلس الأمن قراراً بمنح سورية استقلالها

[**] المصدر السابق.

وجلاء القوات الفرنسية عنها في 17 نيسان عام 1946، وأصبح هذا اليوم العيد الوطني لسورية.

وفي هذه الفترة من التاريخ يمكن القول إن كل سوري أصبح فخوراً بهويته الوطنية السورية وبانتمائه لسورية، على الرغم من الجراح والآلام التي أصابت الجسد السوري نتيجة معاهدة سايكس - بيكو واقتطاع لواء اسكندرونة، واستمرار الانتداب البريطاني على فلسطين الذي كان مظلة لإنشاء الكيان الصهيوني فيها، كما تعززت في هذه الفترة الهوية القومية والشخصية النضالية ضد الاستعمار.

6 - فترة الاستقلال الوطني، وإعلان الوحدة مع مصر، وحدوث الانفصال:

في عام 1947 أجريت انتخابات سورية جديدة، وأعيد انتخاب شكري القوتلي رئيساً، وعملت الحكومة على تطوير الحياة الاقتصادية في سورية ولاسيما في القطاع الزراعي، وبدت سورية دولة عصرية ذات ثروات غنية ونظام ديمقراطي حر، إلى درجة وصفت آنذاك بأنها "سويسرا الشرق الأوسط".

وفي مطلع العام 1947م وبعد أن كانت المنظمة الصهيونية والوكالة اليهودية قد تمكنتا في الفترة ما بعد الحرب العالمية الأولى وخلال الحرب العالمية الثانية من بناء هيكل الدولة الصهيونية في فلسطين إلى درجة بدت فيه فلسطين دولة ثنائية القومية يشكل فيها اليهود حوالي ثلث السكان، ولديهم جيشٌ سريٌّ مسلحٌ (الهاغاناه) يبلغ تعداده حوالي 20 ألف مقاتل - أحالت بريطانيا (الدولة المنتدبة على فلسطين) موضوع النزاع بين الفلسطينيين والوكالة اليهودية إلى هيئة الأمم المتحدة، فأصدرت هذه الهيئة القرار /181/ بتاريخ 29 تشرين الثاني عام 1947م، القاضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، كما اتخذت قراراً بإنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين قبل 1948/8/1، فرحبت الوكالة اليهودية بهذا القرار ورفضته الجامعة العربية بعفوية العرب المعروفة من دون النظر إلى العامل الديموغرافي حيث كان نصف سكان الدولة اليهودية من العرب(*)، وإلى عامل التوازن

(*) رزق الياس - مسيرة تحرير الجولان - دار المساعدة السورية للتأليف والترجمة والنشر - الطبعة الأولى 2007 - ص27.

العسكري أيضاً، وعلى أثر ذلك وقعت الحرب العربية الأولى بين "إسرائيل" والدول العربية المحيطة بفلسطين والتي انتهت بتوقيع اتفاقية هدنة دائمة مع كل من مصر والأردن وسورية ولبنان. ومنذ ذلك الحين وحتى الآن مازال الصراع العربي -الإسرائيلي قائماً. ولكن ما نريد الإشارة إليه أنه منذ ذلك الوقت جعلت الحكومات السورية كلُّها من قضية فلسطين قضيتها الأولى الأمر الذي حول سورية إلى مسرح للتجاذبات العربية والتدخلات الأجنبية في شؤونها الداخلية والمؤامرات الخارجية، فوقعت فيهما سلسلة من الانقلابات: انقلاب حسني الزعيم في آذار 1949، ثم انقلاب الفريق سامي الحناوي بعد أربعة أشهر من الانقلاب الأول، ثم انقلاب الزعيم فوزي سلو والعقيد أديب الشيشكلي بتاريخ 1949/12/19 ثم انقلاب مصطفى حمدون بتاريخ 1954/2/25.

استؤنفت الحياة الدستورية في البلاد في 15/آذار/1954، بانعقاد المجلس النيابي بتشكيلته التي كانت قبل انقلاب الشيشكلي، وفي 29 تشرين الأول 1954 تم تشكيل حكومة جديدة برئاسة فارس الخوري، وتم إجراء انتخابات برلمانية، واختير شكري القوتلي رئيساً للجمهورية في 16 آب 1955م. وعادت الأحزاب التقليدية إلى الحكم وظهر بجانبها حزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الشيوعي، وأصبح لهذين الحزبين تأثيرٌ ملحوظٌ في فئة الشباب المثقفين، وفي طبقة الفلاحين والعمال، وتقدم حزب البعث العربي الاشتراكي الصفوف لكونه يرفع شعار القومية العربية والوحدة ولاسيما بعد العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، حيث وقفت سورية إلى جانب مصر وقطعت خط أنابيب نفط التابلاين، واستشهد الضابط السوري جول جمال في الهجوم البحري المصري على القطع البحرية الأجنبية التي تحاصر ميناء الإسكندرية، وأذاعت الإذاعة السورية بيانات القاهرة ضد العدوان الثلاثي بعبارتها المشهورة "هنا القاهرة من دمشق". ومع إخفاق العدوان الثلاثي في إسقاط نظام عبد الناصر أصبحت قضية الوحدة العربية مطلب معظم السوريين وخاصة الشباب منهم، مما جعل مجموعة من الضباط السوريين الشباب في الجيش السوري يدب فيهم الحماس ويذهبون إلى الرئيس عبد الناصر يطالبونه بتحقيق الوحدة بين سورية ومصر، فطلب منهم الرئيس عبد الناصر العودة إلى دمشق وعرض الموضوع على الحكومة السورية التي رحبت

مع الرئيس شكري القوتلي بذلك، وأعلن عن قيام الوحدة بين سورية ومصر باسم "الجمهورية العربية المتحدة" بتاريخ 22 شباط 1958م.

لقد اتسمت فترة السنوات العشر من تاريخ سورية منذ العام 1948م وحتى العام 1958م بمجموعة من الصفات منها سيطرة الجيش على مسيرة العمل الدستوري والإخلال بالشرعية الدستورية، وفي الوقت نفسه سيطرة الشعور القومي على مشاعر السوريين مما دفع بالبلاد إلى الوحدة التامة مع مصر من دون الأخذ بعين الاعتبار التباين الذي كان قائماً بين البلدين من النواحي الدستورية والسياسية والحزبية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، الأمر الذي جعل مجموعة من الضباط السوريين الذين رغبوا في تصحيح الأوضاع ينجحون في إحداث حركة الانفصال وفك وحدة الجمهورية العربية المتحدة بتاريخ 28 أيلول 1961م. وقد أحدثت حركة الانفصال هذه تمزقاً في مشاعر وانتماء المواطنين السوريين بين مؤيد لهذه الحركة مطالباً بالهوية الوطنية السورية أولاً ومن ثم بالهوية القومية، وبين رافض لهذه الحركة الانفصالية منطلقاً من كون الهوية القومية هي الانتماء الأول والأساسي، وقد شكل هؤلاء حركة البعث وحركة الناصريين العرب، وتعاون أعضاء هاتين الحركتين وأسقطوا حكم الانفصال في ثورة الثامن من آذار عام 1963.

7 - فترة حزب البعث العربي الاشتراكي في السلطة:

أ - الانفراد في الحكم ونكسة حزيران عام 1967:

في صباح الثامن من آذار عام 1963 تحركت قطعات عسكرية عدّة من المناطق القريبة من دمشق يقودها ضباط بعثيون وناصريون وأحاطوا بالمباني الرئيسة للدولة: وزارة الدفاع، وهيئة الأركان، والحكومة، والرئاسة، والتلفزيون، والبنك المركزي، ومبنى البريد، ومفارق الطرق الرئيسة، وأسقطوا حكم الانفصال من دون أية مقاومة.

كانت جماهير الشعب كما يبدو من مظاهرات التأييد في الشارع مرحبة بما حدث، ولكن طبقة البرجوازية التجارية والصناعية والأخوان المسلمون والمؤيدون لهم كانوا في حالة من القلق والتخوف مما جرى ويجري، ولاسيما بعد أن بدأت مظاهر الانقسام والعنف بين الناصريين الراغبين في الإعلان الفوري بعودة الوحدة مع مصر وإقامة الجمهورية العربية المتحدة، وبين

البعثيين الذين رفعوا شعار "الوحدة المدروسة" مع مصر، أي وضع شروط لعودة الوحدة من خلال التفاوض مع الرئيس عبد الناصر ، أي بمعنى آخر برز الخلاف بين الذين يعطون للانتماء القومي الأفضلية الأولى والذين يعطون للانتماء الوطني هذه الأفضلية.

وبإخفاق الحركة المسلحة التي قام بها الناصريون بتاريخ 18/تموز/1963 انتهى هذا الخلاف كلياً لمصلحة البعثيين.

ومنذ المؤتمر الأول لحزب البعث بعد الثورة (والذي سمي المؤتمر القومي السادس) بدت علائم الانقسام واضحة بين تيارين الأول: ظل يعطي ولاءه للحزب وفق دستوره الذي تم إقراره في السابع من نيسان عام 1947م، والذي ينص في المادة (14) منه على أن "**نظام الحكم في الدولة العربية هو نظام نيابي دستوري، والسلطة التنفيذية مسؤولة أمام السلطة التشريعية التي ينتخبها الشعب مباشرةً**".

والثاني: يعطي ولاءه للحزب وفق ما جاء في كراسة "بعض المنطلقات النظرية" التي أقرها المؤتمر القومي السادس، والتي ألغت عملياً ما جاء في دستور الحزب حول الانتخابات البرلمانية إلى درجة قال عنها الأمين العام السابق للحزب "ميشيل عفلق": "هذا الحزب ليس حزبي"، واعتمدت مبدأ الديمقراطية الشعبية صيغة للحكم، أي الأخذ بمبدأ الانتخابات داخل النقابات والمؤسسات والتنظيمات الشعبية "**وتكوين المجالس الشعبية عن طريق الانتخاب الحر المباشر على جميع المستويات، في القرية والمدينة والمنطقة والمحافظة والقطر**"[*]، وهذه الخلفية هي التي كانت وراء إصدار قوانين التأميم للشركات الصناعية في سورية، والذي أدى إلى خروج كتلة النقد السورية إلى الخارج. وكذلك إصدار قانون الإصلاح الزراعي القاضي بالاستيلاء على قسم من أراضي الإقطاع في سورية وتوزيعها على الفلاحين، والذي أدى لاحقاً إلى تفتت الملكية الزراعية وتراجع الإنتاج الزراعي في سورية. وهذه الإصلاحات المتسرعة وغير المدروسة جيداً كانت السبب في انتقال سورية من حالة اقتصادية جيدة إلى أخرى أقل كفاءة، مسببة ضرراً كبيراً للاقتصاد الوطني، الأمر الذي أضعف من تأييد الشعب لنظام

[*] بعض المنطلقات النظرية لحزب البعث العربي الاشتراكي التي أقرها المؤتمر القومي السادس في تشرين الأول 1963.

الحكم، كما أدى ذلك إلى توسيع شقة الخلاف بين التيارين السياسيين داخل الحزب ما سمي بتيار اليمين وتيار اليسار، وأخذ كل منهما يرى في العمل العسكري داخل الحزب الوسيلة التي لابد منها لإصلاح الوضع(*)، وقد كان السبق إلى جانب تيار اليسار الذي قام في 23 شباط 1966م بحركة عسكرية أبعد فيها قيادات تيار اليمين وعلى رأسهم الفريق أمين الحافظ، والعقيد محمد عمران وغيرهم، وشمل التسريح من الجيش أكثر من مئتي ضابط، تم التعويض عنهم بضباط مجندين خريجي كلية الاحتياط، الأمر الذي أضعف الحرفية والتأهيل العسكري في الجيش السوري، وبغية ترسيخ الهوية الوطنية وإعطائها بعدها النضالي العملي وجدت القيادة القطرية بأن الوسيلة التي تشد من أزر المواطنين هي ممارسة العمل الفدائي والدعوة إلى حرب التحرير الشعبية لتحرير فلسطين ومساندة المنظمات الفلسطينية وجيش التحرير الفلسطيني عن طريق فتح جبهات الدول العربية المحيطة بفلسطين للعمل الفدائي. وخلال أشهر عدة من عامي 1966 -1967 أصبحت الجبهة السورية على خط الهدنة هي الجبهة العربية الساخنة مع "إسرائيل"، وقام رئيس أركان العدو الإسرائيلي "إسحق رابين" بتوجيه إنذارات عدة إلى القيادة السورية باحتلال دمشق، الأمر الذي جعل القيادتان السورية والمصرية توثقان التعاون بينهما ضد العدو الإسرائيلي في خطة عسكرية واحدة، شارك فيها الأردن لاحقاً.

أدركت القيادة الإسرائيلية مدى الضعف الذي كانت عليه القوات المسلحة في كل من سورية ومصر والأردن، وأعدت العدة بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية لهجوم مفاجئ يدمر الجيوش الثلاثة بدءاً بالجيش المصري ويحتل سيناء وقطاع غزة والضفة الغربية والجولان، وتم لها ذلك في حزيران عام 1967م، بما أسمته "حرب الأيام الستة".

ويمكننا القول: "إن القيادة السورية في هذه الفترة من التاريخ لم يكن لديها خبرة كافية لا في العمل السياسي، ولا في بناء الاقتصاد، ولا في بنية الحكم والدولة، ولا في بناء الجيش، ولا في إعداد البلاد للحرب". كل ذلك أدى إلى تمكين العدو الإسرائيلي من النجاح في عدوانه عام 1967م ليس على

(*) محطات من الذاكرة التاريخية - مركز الرأي السوري للاستطلاع والدراسات - تموز 2023 - ص29 -30.

سورية فقط وإنما على مصر والأردن أيضاً، وكان تأثير ما سمي "بالنكسة" كبيراً جداً على الانتماء الوطني والقومي لكل مواطن سوري وعربي إلى درجة شعر (الجميع) بأنهم أصبحوا أضحوكة الشعوب من حيث إن "قلة من اليهود قد هزموا الآلاف من العرب واحتلوا أرضهم".

ب - فترة الحركة التصحيحية وخوض حرب تشرين التحريرية عام 1973:

على خلفية نكسة حزيران عام 1967م واحتلال العدو الإسرائيلي للجولان درست القيادتان القومية والقطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي كيفية الرد على هذه النكسة، وناقشت القيادتان وجهتي نظر الأولى: ترى الاستمرار بالسياسة الداخلية المتبعة والقائمة على تطبيق حرب التحرير الشعبية في مواجهة جيش العدو الإسرائيلي المتفوق، والاستمرار بالسياسة الخارجية أيضاً والقائمة على تصنيف الدول العربية إلى دول تقدمية يتم التعاون معها ودول رجعية هي في صف العدو عملياً. أما وجهة النظر الثانية فكانت ضرورة إحداث تغيير ونقلة نوعية في السياسة السورية الداخلية والخارجية من أجل تحرير الجولان السوري المحتل في أقصر فترة زمنية ممكنة، وقد تبنى وجهة النظر هذه وزير الدفاع السوري وعضو القيادتين القومية والقطرية اللواء حافظ الأسد، ودافع عن وجهة نظره هذه في اجتماع مشترك للقيادتين في المؤتمر القومي العاشر والاستثنائي الذي انعقد في مطلع تشرين الثاني عام 1970م، وفيما يلي مقتطفات من الكلمة التي ألقاها في المؤتمر لمدة ست ساعات متواصلة[*]:

"لي وجهة نظر كاملة فيما يتعلق بالسياسة الداخلية والعربية والدولية وفي مجال المعركة وفي مجال الحزب... الحرب تشمل كل مجالات المجتمع والدولة.. والمرحلة التي نمر بها هي مرحلة تحرر وطني... ولكن للمهمات أولويات... **إن الشعوب عندما تحتل أوطانها كلها أو بعضها تصبح المهمة الأولى هي تحرير ما احتل من أرض الوطن، أما المهمات التالية فتنفذ بما**

[*] رزق الياس - كتاب "العبرة المفقودة من الصراع العربي الإسرائيلي" - معالم نظرية الرئيس حافظ الأسد لتحرير الجولان والأراضي العربية المحتلة - ص253 - منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب - وزارة الثقافة - دمشق 2019.

يخدم المهمة الأولى... ونحن في سورية يجب أن نبحث عن إمكانيات القطر كي نسخرها لإيجاد الأداة التي تمكننا من إنجاز مهمة التحرير... إن الجماهير التي ندفعها ونقودها إلى المعركة إذا لم ندفعها بأساليب صحيحة ونزودها بالعتاد والسلاح المناسب فسوف تموت رخيصة ولن تؤدي أية نتيجة على الإطلاق... إذا كنا نتصور أن المقاومة بهذا الشكل الذي نراه يمكن أن تحرر فلسطين فنحن مخطئون.. المعركة قومية، المعركة عربية، ليست سورية، ولا فلسطينية، ولا أردنية، ولا مصرية، لأن الأرض المحتلة هي لأكثر من قطر عربي بالإضافة إلى فلسطين، ولأننا شعب واحد، لهذا يجب أن نستفيد من الطاقات العربية من وجهة نظر عسكرية بحتة، ومن وجهة نظر جغرافية المعركة، أي أن نستفيد من الأراضي العربية غير السورية، ومن القدرات العسكرية العربية، ومن القدرات الاقتصادية العربية، ومن القدرات السياسية العربية في سبيل الإعداد للمعركة".

وعندما لمس اللواء حافظ الأسد، بعد مرور عشرة أيام على انتهاء المؤتمر، إن الانقسام داخل القيادة مازال مستمراً قام مع مجموعة من الرفاق الحزبيين في القطاعين المدني والعسكري بالحركة التصحيحية في 16 تشرين الثاني عام 1970.

تمكنت الحركة التصحيحية خلال فترة قصيرة من إحداث تغيير حقيقي إيجابي في مشاعر المواطنين السوريين ولاسيما بعد أن تمكن الجيش السوري الذي يخوض حرب الاستنزاف من إيقاع خسائر كبيرة في قوات العدو الإسرائيلي في الجولان السوري المحتل، وتحقيق التنسيق والتعاون في أرض المعركة مع الجيش المصري في الجبهة الجنوبية ومع فصائل المقاومة التي تقوم بعمليات ناجحة على الجبهات الثلاث السورية واللبنانية والأردنية، كل ذلك أدى إلى تعزيز شعور المواطن السوري بهويته وانتمائه إلى وطنه سورية. ولاسيما إن القيادة السورية بزعامة الفريق حافظ الأسد الذي أصبح القائد العام للجيش والقوات المسلحة ورئيساً للجمهورية العربية السورية وأميناً عاماً لحزب البعث العربي الاشتراكي قد تمكنت خلال فترة ثلاث سنوات من حشد جهود الشعب السوري من أجل المعركة، وإعادة بناء القوات المسلحة السورية بطابع هجومي زاد من قدراتها العسكرية عدة أضعاف، ومن تحقيق التعاون والتنسيق مع القيادة المصرية لشن حرب التحرير، ومع الدول العربية عبر

جامعتها، ومع الاتحاد السوفييتي الصديق للتزود بالسلاح والذخيرة اللازمة لخوض الحرب. وخلال هذه الفترة كان واضحاً مدى تضامن الشعب مع القيادة ومدى استعداده لبذل الغالي والرخيص من أجل تحرير الجولان السوري المحتل. ويمكن القول إنه في السادس من تشرين الأول عام 1973 كان الشعب السوري بكامله في الجبهة والمؤخرة يخوض المعركة، ويتحدث الدبلوماسيون الأجانب في مذكراتهم عن الصورة الفريدة التي شاهدوها في فترة الحرب كيف أن المواطنين السوريين يقفون على أسطحة منازلهم يشاهدون الصواريخ السورية تنطلق من قواعد الدفاع الجوي المحيطة بمدينة دمشق وتسقط الطائرات الإسرائيلية المغيرة، وكيف كانت جميع المواد الغذائية مكدسة في مؤسسات البيع بأسعار مخفضة طيلة مدة الحرب.

لقد رفعت حرب تشرين التحريرية فعلاً رأس المواطن السوري والعربي، وعادت الهوية الوطنية السورية والانتماء إلى سورية الوطن عالية يفتخر بها السوريون أينما حلُّوا. وكانت أجمل أغنية أذيعت أثناء الحرب معبرة عن الهوية والانتماء هي أغنية "سورية يا حبيبتي أعدتِ لي هويتي أعدتِ لي حريتي". لكن بقي الألم يعتصر قلوب السوريين تجاه ما عبر عنه العماد مصطفى طلاس، وزير الدفاع السوري، "بالمأثرة التاريخية إلى الشقيقة مصر" والتي قبل فيها تغيير خطة هجوم الجيش السوري صباح 6/تشرين الأول عام 1973 لصالح هجوم الجيش المصري بعد ظهر ذلك اليوم، الأمر الذي أفقد الجيش السوري المفاجأة الاستراتيجية وحال دون إمكانية تحرير كامل الجولان السوري المحتل[*].

ج - فترة النضال السوري المرير بين الحربين 1973 و1982 لإقامة توازن استراتيجي مع "إسرائيل":

توقفت حرب تشرين على الجبهتين المصرية والإسرائيلية بموجب قرار مجلس الأمن رقم /338/ تاريخ 1973/10/22 على أساس البدء بالمفاوضات (تحت الرعاية المناسبة) أي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي بغية تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم /242/ فوراً والقاضي بانسحاب "إسرائيل"

[*] رزق الياس – العبرة المفقودة من الصراع العربي -الإسرائيلي - وزارة الثقافة - الهيئة العامة السوري للكتاب – دمشق 2019 -ص300.

من الأراضي العربية المحتلة. ومنذ ذلك الوقت بدأت الخطة الأمريكية - الإسرائيلية لاحتواء النجاحات التي تحققت في حرب تشرين التحريرية وإعادة الردع الإسرائيلي إلى وضعه السابق قبل بدء الحرب. ولدى دعوة الأطراف إلى التفاوض في جنيف رفضت "إسرائيل" حضور وفد من منظمة التحرير الفلسطينية، الأمر الذي جعل سورية ترفض حضور المفاوضات، واستمرت المفاوضات بين مصر و"إسرائيل"، وفي العام 1975 وقعت مصر و"إسرائيل" اتفاقية ذات طابع عسكري وسياسي عُزلت بموجبها مصر عن المشاركة في أية حرب قادمة ضد "إسرائيل". فأصبح الموقف الاستراتيجي يملي على سورية البحث عن معادلة استراتيجية جديدة مع "إسرائيل"، فتقرر إقامة "جبهة الصمود والتصدي" تضم كلاً من سورية وليبيا والجزائر وجمهورية اليمن الديمقراطية ومنظمة التحرير الفلسطينية، هدفها إقامة توازن استراتيجي بين سورية وإسرائيل"[*]، ولإحباط هذا التوجه قامت أمريكا و"إسرائيل" بتفجير الأوضاع الداخلية في لبنان عام 1975 لإخراج منظمة التحرير الفلسطينية منها وضم لبنان إلى مسيرة التسوية مع مصر، الأمر الذي جعل القيادة السورية تتخذ قراراً بدخول الجيش السوري إلى لبنان للحفاظ على الاستقرار والأمن في لبنان.

وفي تموز عام 1978م وقعت مصر معاهدة سلام منفردة مع "إسرائيل" في كامب ديفيد، فردت سورية على ذلك بتوقيع ميثاق العمل القومي مع العراق في 1978/10/26 لإقامة وحدة عسكرية كاملة بين القطرين"، وعَدَّ عر مؤتمر القمة العربي الذي عقد في بغداد في الثاني من تشرين الثاني عام 1978 هذه الخطوة إنجازاً قومياً هاماً، وخطوة هامة أيضاً نحو تحقيق التوازن الاستراتيجي المطلوب مع العدو الإسرائيلي، وكانت الفكرة الاستراتيجية المضمرة التي قامت عليها هذه الجبهة هي إدارة حرب استنزاف مع "إسرائيل" الأمر الذي يجعل "إسرائيل" أمام خيارين إما قبول الدخول في تسوية سلمية على أساس البيان المشترك السوفييتي - الأمريكي، أو تحمل ضغوط حرب استنزاف مع ما ينجم عن ذلك من احتمال سقوط التسوية مع مصر"، لكن

[*] رزق الياس - مسيرة تحرير الجولان - دار المساعدة السورية للتأليف والترجمة والنشر - دمشق 2007 - ص183.

صدام حسين قام بانقلاب داخل حزب البعث في العراق بتاريخ 1979/7/17 وتسلم منصب الأمين العام للحزب ومنصب الرئاسة بدلاً من الرئيس أحمد حسن البكر، وأوقف العمل بميثاق العمل القومي. ومما زاد الطين بلة قيام صدام حسين بشن الحرب على الثورة الإيرانية الوليدة عام 1980. وعلى الرغم من جميع هذه الصعوبات التي واجهت الاستراتيجية السورية، ظل الرئيس حافظ الأسد مصمماً على إقامة توازن استراتيجي مع "إسرائيل" فوقع معاهدة صداقة وتعاون مع الاتحاد السوفييتي في 8 تشرين الأول 1980.

وخلال هذه الفترة من التاريخ كانت الحالة المعنوية للمواطن السوري جيدة، ولكن كان ينتابه القلق مما يواجه سورية من صعوبات من أجل بناء توازن استراتيجي مع "إسرائيل" بعد خروج مصر من ساحة الصراع.

د - فترة العدوان الإسرائيلي على لبنان عام 1982 المدعوم من أمريكا وفرنسا:

بتاريخ 1981/11/30 وقعت الولايات المتحدة الأمريكية علناً للمرة الأولى منذ قيام "إسرائيل" على اتفاقية تفاهم استراتيجي مع "إسرائيل"، أعطت "لإسرائيل" بموجبها الضوء الأخضر للهجوم على المفاعل النووي العراقي بتاريخ 1981/6/7، وقامت بإصدار قرار ضم الجولان بتاريخ 1981/11/14، وعلى الرغم من أن مجلس الأمن اتخذ القرار /497/ تاريخ 1981/11/17 بالإجماع، معتبراً قرار الضم لاغياً وباطلاً، فقد ظلت "إسرائيل" متمسكة بالجولان منتهكة قرار مجلس الأمن[*]، وبدأ سلاح الجو الإسرائيلي يتحرش بالقوات السورية الموجودة في لبنان، الأمر الذي جعل سورية تُدخل منظومة دفاع جوي صاروخية إلى لبنان لحماية قواتها الموجودة هناك، وكشف الرئيس حافظ الأسد عن نوايا "إسرائيل" آنذاك بقوله: "نحن نعتقد أن (إسرائيل) تريد أن تحقق نقلة جديدة في مخططها التوسعي.. والنقلة التوسعية قد تكون احتلال أرض جديدة، وهذا ما حدث بعضه في جنوب لبنان، وقد تكون محاولة وضع الدولة اللبنانية تحت هيمنة (إسرائيل)، وقد تكون تجزئة لبنان وإقامة دويلات طائفية فيه"، وفي الوقت نفسه أكد الرئيس الأسد "لدينا قرار

[*] رزق الياس - العبرة المفقودة من الصراع العربي -الإسرائيلي – وزارة الثقافة - الهيئة العامة السورية للكتاب - دمشق2019 – ص392.

بالتصدي لأي عدوان.. ولم يسبق أن وقع اعتداء على منظمة التحرير إلا قدمنا الدعم وفق ظروف الموقف".

وفي 1982/6/5 بدأ مخطط الاجتياح الإسرائيلي للبنان وخصصت "إسرائيل" لهذا العدوان ما يعادل ست فرق مدرعة وكامل سلاح الجو وسلاح البحرية، مشكلة تفوقاً كبيراً في ساحة المعركة ضد الجيش السوري وقوة منظمة التحرير الفلسطينية. لقد استبسلت القوات السورية في عملية الدفاع على الرغم من أنها أصيبت بخسائر كبيرة جداً نتيجة السيطرة الجوية المطلقة لسلاح الجو الإسرائيلي على ساحة المعركة، واضطرت قوات العدو الإسرائيلي إلى وقف إطلاق النار في 6/11 بعد أن وصلت إلى العاصمة بيروت وإلى خط جبل الباروك - جزين في مواجهة الدفاع السوري المكون من فرقتين مدرعتين الأولى والثالثة في منطقة البقاع، وفي ليلة وقف إطلاق النار تعرضت الفرقة المدرعة الإسرائيلية لكمين سوري في منطقة السلطان يعقوب ليلة 10 -6/11، فقدت على أثره سبعة دبابات مع عدد من الأسرى. واضطرت القوات الإسرائيلية تحت تأثير أعمال المقاومة الوطنية اللبنانية لاحقاً إلى الانسحاب من لبنان على مراحل، كما اضطرت مشاة البحرية الأمريكية إلى الانسحاب أيضاً من بيروت في 1984/2/26 بعد تعرضها في 23 تشرين الأول 1983 لخسائر كبيرة بلغت 241 جندياً، نتيجة تفجير مقرها من عناصر استشهاديين من المقاومة الوطنية اللبنانية.

وعلى الرغم من التهديدات المتعددة التي تعرضت لها سورية بتوسيع إطار العدوان ليشمل كامل الأراضي اللبنانية وقسماً من سورية، وعلى الرغم من التدخل الأمريكي والفرنسي المباشر بالقتال، حيث قام الطيران الأمريكي والفرنسي القادم من حاملات الطائرات بقصف القوات السورية وقوات الحركة الوطنية في منطقة الشوف وضهر البيدر، كما شاركت مدفعية البارجة الأمريكية "نيوجرسي" في ذلك، أكد الرئيس الأسد على الموقف المبدئي لسورية قائلاً: "يخطئ من يعتقد أننا سنترك لبنان لقمة سائغة بيد (إسرائيل)، لأن لبنان بلد عربي، يربط بيننا وبينه تاريخ مشترك ومصير واحد... كما أن بيننا وبين لبنان اتفاقية دفاع مشترك، وهذا يتطلب منا أن نساهم في الدفاع عن لبنان ضد أي غزو خارجي"(*).

(*) المصدر السابق - ص425.

لقد جاء في الكتاب الأمريكي "سورية وعملية السلام" وصفاً لدور القائد حافظ الأسد في هذه الحرب بالقول: "لقد تمكن الأسد من خلال الاستخدام الحاذق للحلفاء (المقاومة اللبنانية)، ومن خلال الصمود في مواجهة الهجمات (الإسرائيلية والأمريكية والفرنسية)، ومن خلال الدعم السوفييتي، ومع وجود قوة عسكرية سورية كبيرة على الأراضي اللبنانية، من اختطاف النصر"[*].

لقد عبر المقاتلون السوريون في هذه الحرب عن معنويات عالية جداً وعن حبهم وإخلاصهم الكبير لبلدهم سورية وللبنان الشقيق، حيث كانت الهوية الوطنية والقومية مجسدة في النضال ضد العدو الغاصب والقوى الغربية الداعمة له.

هـ - حدوث ثغرات في أجهزة الدولة السورية لم تعالج في حينها:

لقد مرت سورية في ثمانينات القرن الماضي بصعوبات عدّة الأولى تدهور الوضع الاقتصادي، والثانية هي التغيير الكبير الذي حدث في معاملة القيادة السوفييتية لسورية بشأن مطالبة سورية بتسديد قيمة مستورداتها من العتاد العسكري نقداً بالعملة الصعبة بعد قيام ما سمي بحركة الإصلاح في روسيا "البروسترويكا" عام 1986م. وقد أعطى الرئيس الأسد توجيهاته إلى أجهزة الدولة لمواجهة هذه الصعوبات في خطاب القسم الدستوري عام 1992. كما أعطى توجيهاته في شتى المجالات في خطاب القسم الدستوري بتاريخ 1999/3/11، نقتطف منه ما يلي حول طبيعة نظام الحكم، وحالة أجهزة الدولة، وحالة الاقتصاد[**].

- حول طبيعة نظام الحكم:

"كنا نؤمن دائماً أن السبيل لكل نهوض، والطريق لتحقيق الطموحات الوطنية هو تحقيق نظام ديمقراطي، يتيح لكل مواطن القيام بدوره، كما يتيح للشعب إقرار ما يفيده ويفيد الوطن، ولهذا كان اختيارنا للديمقراطية

---

[*] رزق الياس - مسيرة تحرير الجولان – دار المساعدة السورية للتأليف والترجمة والنشر 2007 - ص194.

[**] رزق الياس - محطات من الذاكرة التاريخية - دار مركز الرأي السوري للاستطلاع والدراسات - تموز 2023 - ص247.

الشعبية، فأقمنا نظامنا الديمقراطي المستمد من حاجات شعبنا، ومن طبيعة ظروفه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومن إيمانه بالحرية واعتزازه بكرامته، فأصبح كل مواطن شريكاً في القرار وفي تحمل المسؤولية، في القرية والمدينة، في المصنع كما في المزرعة، في المهنة كما في الجامعة، واقترن ذلك بترسيخ التعددية السياسية وإقامة الجبهة الوطنية التقدمية".

- توجيهات السيد الرئيس:

1 - التأكيد على أن اتساع دائرة القرار وحرية المناقشة والمشاركة هي ضمانة لتحقيق المسار الديمقراطي.

2 - التأكيد على التعاون بين مجلس الشعب والحكومة ومجالس الإدارة المحلية والأجهزة الحكومية.

3 - التأكيد على تفعيل دور مجلس الشعب في الرقابة والمتابعة والمحاسبة.

آ - حول حالة أجهزة الدولة:

"برغم الجهود الكبيرة التي بذلناها لتطوير أجهزة الدولة ومؤسساتها **فمازالت هناك ثغرات تجب معالجتها لتحديث الدولة وتمكينها من أداء مهامها في خدمة الشعب وتوفير متطلباته، وإننا نلاحظ أنه إلى جانب أولئك الذين يعملون بإخلاص ومسؤولية هناك بعض آخر فقد الشعور بالمسؤولية، فقصر وأهمل أو أساء، والدولة لا تستطيع النهوض في ظل استمرار مثل هذه الحالات".**

ب - توجيهات السيد الرئيس:

1 - تحديث أجهزة الدولة وتطويرها.

2 - تنمية الشعور بالمسؤولية، وإنهاء حالة الهروب من تحملها.

3 - رفع الكفاءة الإدارية والمهنية.

4 - محاسبة المقصر أو المتهرب.

جـ - حول حالة الاقتصاد الوطني:

"التزمنا بالتنمية الشاملة كمسؤولية وطنية للدولة والمجتمع، فطورنا الزراعة والصناعة، وبنينا السدود والمنشآت الصناعية الكبيرة، وأطلقنا

التعددية الاقتصادية، وشجعنا المبادرات، وأتحنا الفرص أمام الجميع للإسهام في تنمية المجتمع، وأوجدنا القاعدة الاقتصادية والاجتماعية الصلبة التي وفرت لنا إنجاز البنية التحتية من كهرباء وطرق وسدود ومياه شرب ومدارس وجامعات ومستشفيات ومستوصفات، وخدمات اجتماعية وتربوية وثقافية وصحية، أسهمت في رفع مستوى حياة شعبنا، وسدت حاجاته المادية والروحية".

- توجيهات السيد الرئيس:

1 - العمل على زيادة الإنتاج.

2 - توسيع قاعدة التنمية والاستثمار.

3 - إعادة النظر بقانون الاستثمار.

4 - تطوير الأنظمة المصرفية وتحديثها.

5 - الاستمرار في تطوير الزراعة، وتحديث وسائل الاستثمار الزراعي، وخفض كلفة الإنتاج، وإيجاد أسواق للمنتجات الزراعية، ومعالجة الخلل في عملية استصلاح الأراضي وبناء السدود.

6 - دراسة واقع القطاع العام الاقتصادي من منطلق تحرير شركاته من القيود الإدارية والمالية ووضع أنظمة إدارية ومالية تتيح للشركة حرية العمل والتحرك بالنظر إليها شخصاً اعتبارياً مستقلاً يعمل في إطار الخطة العامة للدولة، والعمل على رفع الكفاءة الإدارية لهذا القطاع، والكفاءة المهنية والفنية للعاملين فيه.

إن عدم قدرة الحزب وأجهزة الدولة في معالجة الثغرات التي أشار إليها السيد الرئيس حافظ الأسد أدت إلى تفاقمها وإلى إضعاف ثقة الشعب بمؤسسات الدولة، الأمر الذي أثر على مناعة الهوية الوطنية وعلى القيم الأخلاقية والانتماء والتزام المواطنين بتطبيق القانون كما بدا لاحقاً في الأزمة السورية في مطلع القرن الحادي والعشرين، وقد زاد الطين بلة دخول سورية في عملية التفاوض مع "إسرائيل" وعدم الوصول إلى نتيجة بعد مرور أكثر من عشر سنوات على بدء هذه العملية.

- خلاصة:

حاولت في هذه الدراسة الموجزة جداً حول تاريخ الهوية والانتماء لسورية عبر التاريخ القديم والحديث استنباط الدوافع التي كانت تتحكم بأصحاب النفوذ والسلطة في هذه المنطقة منذ قديم الزمن ومشاعر الناس وانتماءاتهم. وبدا لي أن منطقة بلاد الشام كانت وما زالت ساحة صراع دائم منذ أربعة آلاف سنة، سواء بين الأقوام والشعوب التي استوطنتها قبل الميلاد أو بين الإمبراطوريات التي تصارعت للسيطرة عليها كما في الإمبراطورية الرومانية، ومن ثم البيزنطية والفارسية، إلى أن جاء الفتح العربي الإسلامي في مطلع القرن السابع وحرر هذه المنطقة من سيطرة الإمبراطورتين.

ولما لم يكن لدى العرب خبرة بعد في بناء دولة على أساس الهوية القومية أو الدينية ظل الانتماء إلى الأسرة والقبيلة والعشيرة له الأولوية على ما عداه، فحكم الأمويون دمشق بينما حكم العباسيون بغداد، وظل النزاع قائماً بينهما إلى أن انتهى حكم الأمويين في دمشق بعد تسعين سنة على يد أبناء عمومتهم العباسيين، وبسبب اعتماد العباسيين في الحكم على غير العرب وتحويل الاهتمام الأول للأمور الشخصية تمكن قادتهم وولاتهم من تفكيك الدولة العباسية بعد مئتي سنة من قيامها، إلى دول ودويلات حارب بعضها بعضاً إلى أن دخل العثمانيون سورية في العام 1516 وبسطوا نفوذهم على المنطقة العربية بكاملها، وظل حكمهم قائماً أربعمئة سنة، وكان الانتماء داخل الولايات طيلة تلك الفترة من التاريخ إلى الأسرة والقبيلة والعشيرة، حيث كان الوالي أو السلطان يولّي أولاده أو أقاربه أو المقربين منه، أو قادته أو أصحاب النفوذ والإقطاعيين والعديد من هؤلاء كانوا يعملون على توسيع دورهم وسلطانهم إلى درجة التمرد وانتزاع الحكم من السلطة العليا.

وفي نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين بدت علائم الضعف واضحة على الدولة العثمانية وبصورة خاصة نتيجة الثورات المحلية التي كانت تقوم ضدها مطالبة بالحكم الذاتي وباستخدام اللغة العربية كلغة رسمية، مشيرة إلى وجود يقظة قومية عربية ضد الاستبداد العثماني وعمليات التتريك التي تحاول السلطنة العثمانية فرضها على الولايات، وبسبب رفض السلطنة العثمانية للمطالب العربية في التحرر والحكم الذاتي وقيامهم بقمع وإعدام

المناضلين العرب تعاون زعماء ومناضلون عرب مع الحكومات الغربية التي رفعت شعار "اقتسام ورثة الرجل المريض" والمقصود بذلك الدولة العثمانية، فانضمت قوات الثورة العربية بزعامة الشريف حسين، شريف مكة، إلى القوات البريطانية والفرنسية التي دخلت بلاد الشام، وأسقطت الحكم العثماني وأقامت "المملكة السورية العربية" في 8 آذار عام 1918، غير أن الحلفاء رفضوا الاعتراف بالدولة الوليدة وقرروا تقسيم بلاد الشام وفق اتفاقية سايكس - بيكو، وفي 24 تموز 1920 دخل الجيش الفرنسي عنوة إلى سورية بعد أن واجهه الجيش السوري حديث الولادة في معركة ميسلون، وأنزل العلم السوري عن مقر الحكومة ورفع مكانه العلم الفرنسي. وأعلن الجنرال الفرنسي تقسيم سورية إلى أربع دول، فَعَدَّ السوريون هذا العمل خيانة للاتفاق الذي جرى مع الشريف حسين، وأعلن زعماء سورية ورجالها الوطنيون الثورة ضد الانتداب الفرنسي، وتصاعدت الثورة في المدن والأرياف إلى أن قبلت فرنسا بإعادة توحيد سورية وتشكيل جمعية تأسيسية وإعداد دستور وإجراء انتخابات وتشكيل حكومة وطنية، وقد تلكأت سلطة الانتداب الفرنسي بإجلاء قواتها العسكرية والموافقة على استقلال البلاد إلى أن أقر مجلس الأمن ذلك في 17 نيسان عام 1946، وأصبح هذا اليوم العيد الوطني لسورية. **ويمكننا القول إن هذه الفترة من التاريخ الممتدة منذ خروج العثمانيين من سورية إلى خروج الفرنسيين منها هي الفترة التي تبلور فيها مفهوم تأسيس الهوية الوطنية السورية والانتماء السوري التي شارك فيها جميع المواطنين السوريين.**

لم يكد السوريون يتذوقون طعم الاستقلال حتى دخلت سورية حرب عام 1948 مع "إسرائيل"، وكانت نتيجة الحرب نكبة ليس للفلسطينيين فقط وإنما للدول العربية المجاورة لفلسطين ولسورية بشكل خاص، وكان هذا هو السبب الرئيس وراء الانقلابات العسكرية المتتالية في سورية ووراء الاندفاع إلى تشكيل وحدة اندماجية مع مصر في العام 1958، **إلا أن هذه الوحدة لم تدم سوى ثلاث سنوات، فوقع الانفصال في 28 أيلول 1961، وأحدث تمزقاً في مشاعر المواطنين السوريين بين مؤيد ورافض له.** فجاءت ثورة الثامن من آذار عام 1973 تحت شعار إعادة الوحدة، لكن الخلافات التي وقعت بين البعثيين والناصرين وبين البعثيين والقيادة المصرية حالت دون عودة الوحدة، فقررت

قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي بناء دولة سورية الاشتراكية الديموقراطية الشعبية، وجرى تأميم جميع الشركات السورية، وإصدار قانون الإصلاح الزراعي، وقام تيار اليسار في الحزب بحركة 23 شباط عام 1966، وأبعد القيادات اليمينية فيه، ورفع شعار "حرب التحرير الشعبية" لتحرير فلسطين، وأصبحت الجبهة السورية مع "إسرائيل" هي الجبهة الساخنة، وفي مواجهة الإنذارات والاعتداءات التي قامت بها "إسرائيل" على سورية، وقّعت سورية معاهدة دفاع مشترك مع مصر انضم إليها الأردن لاحقاً، الأمر الذي جعل "إسرائيل" تبيت عدواناً واسعاً على الدول الثلاث بدءاً من مصر، ونفذت عدواناً مفاجئاً في السادس من حزيران عام 1967، احتلت بموجبه سيناء وقطاع غزة والضفة الغربية والجولان. **ويمكن القول إن نتائج هذا العدوان أضعفت إلى درجة كبيرة معنويات العرب من المحيط إلى الخليج. لذا أخذ مؤتمر القمة العربية بتاريخ 29/آب/1967 قراراً "بإزالة آثار هذا العدوان" بكل السبل المتاحة. وقررت سورية ومصر خوض حرب استنزاف مع العدو الإسرائيلي ومن ثم خوض حرب تشرين التحريرية في السادس من تشرين الأول عام 1973 وبالدعم المتاح من الدول العربية، وقد أعادت نتائج هذه الحرب الروح المعنوية العالية إلى العرب وبصورة خاصة إلى السوريين والمصريين منهم، ما عزز الشعور القومي والهوية الوطنية.**

إلا أن "إسرائيل" التي كانت حرب تشرين بمثابة زلزال أصيبت به من حيث الخسائر والمعنويات قررت بمؤازرة الولايات المتحدة الثأر وإعادة بناء مفهومها للردع ضد العرب، فقامت بتوقيع اتفاقية منفردة مع مصر عام 1975 أخرجت فيها مصر من دائرة الصراع مع "إسرائيل"، وعبر "موشي دايان" وزير الدفاع الإسرائيلي عن مزايا هذه الاتفاقية بقوله "نزع دولاب من العربة ضمانة كافية من أن العربة لن تسير"، ولم تكتف "إسرائيل"، التي استلم فيها حزب الليكود اليميني الحكم لأول مرة، بذلك، وإنما قررت إخراج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان وضم لبنان إلى العملية السلمية مع مصر، ولم يكن ذلك ممكناً، من وجهة نظرها، إلا بتفجير الوضع الداخلي في لبنان ضد منظمة التحرير الفلسطينية فكان لها ذلك عام 1975، مما جعل القيادة السورية مضطرة إلى إدخال الجيش السوري إلى لبنان للحفاظ على أمن لبنان واستقلاله، كما اضطرت إلى البحث عن مخرج لإقامة توازن استراتيجي مع

"إسرائيل" بعد خروج مصر منه، فوجدت ضالتها بتوقيع معاهدة مع العراق لإقامة وحدة عسكرية بين القطرين بما سمي "ميثاق العمل القومي" في 1978/10/26، وقبل أن يبدأ تطبيق هذه المعاهدة دفنها صدام حسين نائب رئيس الجمهورية العراقية بقيامه بانقلاب داخل الحزب عزل فيه الرئيس أحمد حسن البكر، واستلم جميع المناصب (رئيساً للجمهورية وقائداً عاماً للقوات المسلحة وأميناً عاماً لحزب البعث العربي الاشتراكي)، الأمر الذي شجع "إسرائيل" على القيام بما أسمته "المبادرة الهجومية" أو "حرب الخيار" فوقعت اتفاقية تفاهم استراتيجي علني مع الولايات المتحدة لأول مرة عام 1981 أعطت لها الضوء الأخضر للقيام بقصف المفاعل النووي العراقي، واتخاذ قرار بضم الجولان، وغزو لبنان في العام 1982 لإخراج منظمة التحرير الفلسطينية والجيش السوري منه، وتوقيع معاهدة مع الرئيس اللبناني على شاكلة معاهدة "كامب ديفيد" مع مصر، وعلى الرغم من التفوق الكبير الذي حققه الجيش الإسرائيلي في ساحة المعركة حتى بيروت، والدعم الذي قدمته الولايات المتحدة وفرنسا بالقصف الجوي والبحري للقوات السورية فقد كان النصر النهائي حليف لبنان وسورية، بسبب الحكمة والشجاعة التي أدار فيها الرئيس حافظ الأسد هذه الحرب. ورغم الخسائر الكبيرة التي تكبدها الجيش السوري فقد ظلت معنويات السوريين واللبنانيين عالية. ولاسيما بعد إجبار الجيش الإسرائيلي على الانسحاب من لبنان على مراحل وكذلك قوة المارينز الأمريكية.

وفي ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي واجهت سورية صعوبات كبيرة جداً، منها: وقوع عدة أحداث تخل بالأمن الداخلي وتضعف الوحدة الوطنية، وتراجع قيمة الليرة السورية وحدوث نقص في مواد غذائية أساسية ومنها القمح، وزاد الطين بلة حدوث حركة انقلابية في الاتحاد السوفييتي لإعادة البناء (البروسترويكا) ومطالبة القيادة السورية بتسديد قيمة مستوردتها من العتاد العسكري نقداً بالعملة الصعبة، الأمر الذي جعل سورية توقف عملية الاستيراد لصالح الجيش السوري. كل ذلك دفع بالقيادة السورية إلى قبول المبادرة الأمريكية المتعلقة بحضور مؤتمر السلام في مدريد بتاريخ 1991/10/30. حيث بدأت المفاوضات مع "إسرائيل" التي لم تصل إلى نتيجة بعد مرور أكثر من عشر سنوات.

إن تـأخر الحـزب وأجهـزة الدولـة في معالجـة الصـعوبات والثغـرات الـتي حدثت خلال هذه الفترة، والـتي أشـار إليهـا الـرئيس حـافظ الأسـد في خطـابي القسم في عامي 1992 و1999 أدى إلى التأثير على مناعـة الهوية الوطنيـة وعلـى القيم والأخلاق والانتماء وهذا ما بدا لاحقاً في الأزمة السـورية في مطلـع القـرن الحادي والعشرين.

الخطاب القومي العربي.. .. من منظور الدكتور الجابري

أ. عبد الوهاب المصري(*)

- مقدمة.

الخطاب هو رسالة من الكاتب إلى القارئ، فهو مقول الكاتب، وهو بناء من الأفكار يحمل وجهة نظر، أو هو هذه الوجهة من النظر مصوغة في بناء استدلالي، أي بشكل مقدمات ونتائج(1).

وقد اشتمل الوعي العربي خلال السنوات المئة الأخيرة على أربعة أنواع من الخطابات، وهي: الخطاب النهضوي العربي، والخطاب السياسي العربي، والخطاب القومي العربي، والخطاب الفلسفي العربي.

وسنبحث، هنا، الخطاب القومي العربي من منظور الدكتور الجابري تحت العناوين الآتية: أولاً – الدكتور الجابري .. من هو؟ ثانياً – خصائص الخطاب القومي العربي حسب الدكتور الجابري. ثالثاً – خاتمة

(*) باحث وكاتب ومدون سوري، صدرت له تسعة كتب، وآخرها "النهضة العربية.. لماذا تفشل دائماً؟".

أولاً – الدكتور الجابري.. من هو؟

- ولد في المغرب عام 1936م.
- حصل على دبلوم الدراسات العليا في الفلسفة عام 1967م، وعلى دكتوراه الدولة في الفلسفة عام 1970م من كلية الآداب بالرباط.
- عمل منذ عام 1967م وحتى تقاعده عام 2002م أستاذاً للفلسفة والفكر العربي الإسلامي في كلية الآداب بجامعة الرباط.
- له العديد من الكتب والمقالات المنشورة، ومنها: العصبية والدولة.. معالم نظرية خلدونية في التاريخ العربي الإسلامي (1971م)، ومدخل إلى الفلسفة (العلوم – وتكوين العقل العربي) (نقد العقل العربي /1/) 1984م، وبنية العقل العربي.. دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية (نقد العقل العربي /2/) 1986م، والعقل السياسي العربي.. محدداته وتجلياته (نقد العقل العربي /3/) 1990م. والعقل الأخلاقي العربي (2001م)، ونقد الحاجة إلى الإصلاح (2005م)، ومدخل إلى فهم القرآن الكريم – في التعريف بالقرآن (2006م)، وفهم القرآن الكريم – التفسير الواضح حسب ترتيب النزول – ثلاثة أقسام (2008م).
- توفي (رحمه الله) عام 2010م.

ثانياً – خصائص الخطاب القومي حسب الدكتور الجابري

لقد انتقد الدكتور الجابري الخطاب القومي العربي، وأخذ عليه كون نضاله قد شهد تحالفاً مع الإقطاع، ومع الفئات الوسطى، محاولاً التوفيق بين كلتي الإيديولوجيتين، باحثاً عن الهوية والأصالة. ويقول الدكتور الجابري عن هذا التحالف: «هذا النضال الذي لم يخل من التحالف مع بعض فلول الإقطاع ومع الفئات الوسطى من المثقفين والشباب، الشيء الذي جعل الفكر القومي، ومنذ بدايته، يقتبس من الأيديولوجيا الليبرالية الغربية ومن الأيديولوجيا (الإقطاعية) القديمة، محاولاً المزج بين عناصر من هذه وعناصر من تلك باحثاً عن الهوية والأصالة في نفس الوقت الذي يجنح فيه نحو المعاصرة»[2].

ولقد بقي التيار القومي (حسب الدكتور الجابري) مفتوحاً لجميع التيارات الفكرية التراثية، والتيارات الغربية، مما جعله يتسم بالطابع التوفيقي والازدواجية كغيره من التيارات الفكرية الأخرى، ويفتقد هو الآخر إلى أيديولوجية متماسكة تحلل التجربة العربية تحليلاً علمياً وترسم للمستقبل، على ضوء هذا التحليل، آفاقاً واضحة مبنية على اختيارات حاسمة واستراتيجية دقيقة محددة، وهذا، ما جعله يعاني من نتائج المواقف السريعة والمتقلبة التي جرته إليها الأحداث، فلقد تحكمت فيه الأحداث أكثر مما تحكم فيها[3].

وقد رصد الدكتور الجابري أربع خصائص للخطاب القومي العربي، وهي كونه خطاباً فاشلاً، وإشكاليا، وعاطفياً، وما ورائياً. وفيما يلي بعض التفصيل في ذلك..

وصف الخطاب النقدي الجابري الخطاب القومي العربي، بأنه خطاب فاشل؛ فقد انتهى التلازم الضروري الذي أقامه بين الوحدة والاشتراكية إلى مأزق فهو لم يستطع تحقيق أي منهما، ووصل إلى الانحباس في عنق الزجاجة في المرحلة الأولى، كما انتهى إلى المصير نفسه في المرحلة الثانية بسبب التلازم الضروري كذلك الذي أقامه بين (الوحدة – الاشتراكية) وتحرير فلسطين، بذلك أخفقَ الخطاب القومي العربي في بناء خطاب متماسك يعبر عن الواقع العربي تعبيراً موضوعياً، «بعبارة أخرى إن فشل الخطاب معناه هنا عدم قدرته على التحول إلى إيديولوجيا علمية إيديولوجيا تعتمد تحليل الواقع من أجل تغييره»[4]، وعدم قدرة الخطاب القومي العربي على صياغة نظرية قومية عربية يرجع - حسب اعتقاد الدكتور الجابري ومن منظور إبيستيمولوجي - إلى كون الخطاب القومي العربي خطاباً إشكالياً، أي أنه «يطرح مشاكل غير قابلة للحل لغياب العوامل الذاتية والموضوعية التي تمكنه من ذلك»[5]، وإلى كونه كذلك خطاب ممكنات ذهنية، «وهو خطابَ ما ورائي بمعنى أنه خطاب في (الممكنات الذهنية) أي في (ما بعد) الواقع العربي الراهن، وبالتالي فالعلاقات التي يقيمها بين هذه (الممكنات) أو بينها وبين الواقع تظل هي الأخرى داخل عالم الإمكان حتى ولو أُلبست قالب (الضرورة المنطقية)»[6].

كما كشف الخطاب النقدي الجابري نقائض الخطاب القومي العربي بكل اتجاهاته: «يتعلق الأمر إذن، بما يمكن أن نطلق عليه: نقائض الخطاب القومي العربي. سواء كان هذا الخطاب ذا نزعة ليبرالية أو ذا ميول اشتراكية، أو كان ماركسياً متياسراً فهو يتعامل، (...) مع ثلاثة مفاهيم، أو حدود هي: الوحدة، الاشتراكية، تحرير فلسطين. وتكاد مهمة هذا الخطاب تنحصر في ترتيب العلاقة بين هذه الحدود ترتيباً ما، أي تركيبها على نحو ما»[7]. وأوضح الدكتور الجابري أن ما قام به الخطاب القومي العربي لا يتعدى الانتقال بين الحدود الثلاثة التي أشار إليها النص السابق، فهو يكتشف عدم قدرته على تحقيق تركيب معين ينتقل إلى نقيضه، لأن الحدود الثلاثة تنتج ست قضايا متناقضة، أما سبب هذه النقائض فيرجع إلى قدرة العقل المحدود بعالَم التجربة، ولكن العقل القومي مصر على التعامل مع عالم ما وراء التجربة، أي عالم الممكنات، «وبعبارة أخرى إن النقائض التي من هذا النوع، ترجع إلى كون العقل يتعاملُ مع الممكنات الذهنية لا مع المعطيات الواقعية»[8]، وتعامل الخطاب القومي العربي مع الممكنات جعله خطاباً ما ورائياً يتحدث عن ما وراء الواقع، أما سبب ترجيح الخطاب القومي العربي لممكن معين على غيره ووضعه شرطاً للآخر فيرجع أساساً إلى الرغبة والخوف، ذلك «أن الرغبة والخوف حالتان نفسيتان لا تساعدان لا على التخطيط العقلاني ولا على مواصلة العمل كل ما تستطيعه الرغبة هو الدفع إلى مزيد من الرغبة، وكل ما يستطيعه الخوف هو (إنتاج) مزيد من الخوف. وصراع الرغبة والخوف لا يمكن أن ينتهي إلا إلى شيء واحد هو الهروب إما إلى الوراء وإما إلى أمام»[9]. صراع الرغبة والخوف هو الذي يفسر تموجات الخطاب العربي القومي، وانتقاله من أقصى درجات الاعتدال بالرضى بالقليل بأي نوع من الوحدة العربية، إلى طلب الوحدة الاندماجية، مما أضفى عليه طابعاً عاطفياً، «لقد نجح الخطاب القومي فعلاً في بث ونشر الشعور القومي بين صفوف الجماهير العربية مشرقاً ومغرباً. هذا صحيح، ولكن صحيح كذلك أن هذا الخطاب لم يتجاوز بعد المقولات العاطفية الوجدانية المرتبطة باللغة والتاريخ والمصير»[10]، لقد مال الخطاب القومي العربي إلى المقولات العاطفية على حساب المقولات العقلية، التي لها علاقة بالوضع الاقتصادي والاجتماعي العربي، إنه خطاب الرغبة في اغتنام الفرص، والخوف من فوات

الأوان، لأن الزمن ليس في صالح القضية العربية، وقد أوضح الدكتور الجابري أن الزمان الذي يحمله الخطاب القومي العربي المسؤولية ليس شيئاً إلا إطاراً لفاعلية الإنسان، «ليس الزمن مسؤولاً عن شيء (...) وإنما المسؤول هو الإنسان الذي يُحيي الزمن، هو العقل الذي يرتب ويقود الحياة في الزمن»[11]، وأوضح الدكتور الجابري أن كل إيديولوجية تهدف إلى تحقيق الممكن، وهو الممكن الذي يمكن تحقيقه على أرض الواقع، أي الممكن الذي تتوافر ظروف موضوعية لإمكانية تحقيقه، وهو بدوره يستجيب لمعطيات الواقع، كما أكد على أن الواقع لا يمكن تغييره إلا بالتعرف على الواقع نفسه، على معطياته وقوانينه وثوابته ومتغيراته، «أو بعبارة أخرى إلا بعد جعله موضوعاً للعقل، لا للعاطفة، إن ذلك وحده هو الذي يمكن أن يجعل من الخطاب القومي، أو من أي خطاب آخر (مرشداً للعمل)»[12]، والفكر القومي العربي في حاجة إلى مزيد من العقل؛ فالعقلانية هي السلاح الذي يجب أن يتسلح به أي فكر قومي أو غيره، لأنه قادر على اكتشاف الواقع، وقراءة ثوابته ومتغيراته، قوانينه التي يسير عليها، وهو القادر على تمكين أي فكر من قراءة الواقع قراءة علمية، فالعقلانية والعلمية هي أولى الخطوات نحو تغيير الواقع[13].

ثالثاً – خاتمة

يبدو أن كثيراً من المفكرين يشاطرون الدكتور الجابري آراءه حول الخطاب القومي العربي، أو القومية العربية، أو العروبة، وكل على طريقته. وفيما يلي بعض الأمثلة على ذلك..

- يرى المفكر الدكتور نديم البيطار أن «الفكر القومي العربي يتميز بطبيعة تبشيرية، من حيث إنه ينطلق من مجردات ومفاهيم أخلاقية وميتافيزيقية، ويدور حول رغبات ذاتية يحاول فرضها على الواقع الاجتماعي والتاريخي (...) وهو يتميز بتخلف علمي هائل، وليس هناك في العالم الحديث كله من فكر أكثر عقماً وتخلفاً من هذا الفكر وأكثر منه عجزاً عن مجاراة أو استيعاب العقل الحضاري الحديث»[14].

- ولا تزال القومية –حسب المفكر الأكاديمي الدكتور قسطنطين زريق في مقابلة صحيفة نشرت بعد وفاته –فكرة غامضة، سواء طبقناها على القومية العربية الفاشلة، أو على قوميات في داخلها. وإذا ما كانت واضحة، فإن القائلين بها أو الذين يدعمونها إنما يدعمونها لمصالحهم الخاصة، وليس للمصالح العامة.[15]
- ويرى المفكر محمود أمين العالم أن «أهم أخطاء الحركة القومية العربية هو مأزق الرؤية الفكرية الرومانسية، والاندفاع تجاه المجهول بعد توافر النيات الطيبة (...) وقد بدأت الحركة القومية في جميع صورها رومانسية وحالمة بالتغيير وتحقيق أهداف كبرى، مثل الوحدة العربية، من دون معرفة آليات التغيير وأساليبه، ربما لعدم توفر الخبرة لدى القائمين على الحركة الذين جاء معظمهم من فئات مدنية مثقفة، درس بعضها في أوروبا (ميشيل عفلق)، أو في الجامعة الأمريكية في بيروت كـ (القوميين العرب)، أو في الكلية الحربية (جمال عبد الناصر)»[16].
- وفي نقده للخطاب القومي العربي، يقول المفكر الأكاديمي الدكتور عبد الإله بلقزيز: «لا يخامرنا شك في أن الكثير مما كتبه نجيب عازوري وزكي الأرسوزي ومحمد عزة دروزة وميشيل عفلق وقسطنطين زريق، خلال النصف الأول من القرن العشرين، كان يطفح بلغة العاطفة والإيديولوجيا، وكان بعضه يعيد تصنيع أساطير سياسية (لاحظ: أساطير سياسية) عن أمة موحدة عبر التاريخ ليعيد عليها بناء دعوته، وكان بعضه الثاني يقفل تفسير الدعوة وشرعنتها على عامل وحيد جرى تضخيمه هو: التجزئة الاستعمارية لسورية الكبرى»[17].
- وفي تعقيبه على «مؤتمر تجديد الفكر القومي العربي» المنعقد في دمشق عام 2008م، رأى المفكر الدكتور رغيد الصلح أن «ما يحتاج إلى مراجعة ليست فكرة القومية العربية فحسب، وإنما الفكرة القومية أساساً.. فهذه الفكرة حملت معها من بلاد المنشأ الأوروبية ثغرات كثيرة بانت آثارها في أوروبا وخارجها»[18].

- ويخلص المفكر الأكاديمي الدكتور فهمي جدعان في أحد كتبه إلى القول: «ما أعتقده هو أن «مفهوم القومية العربية» قد أصبح مفهوماً «غير فاعل» أو «غير قابل للتوظيف»، أو «غير قابل للتداول» المباشر المشخص في المرحلة الحالية، والمرحلة المنظورة، وأن من واجبنا (في المرحلة القادمة) أن نبحث عن بدائل ذات دلالة، أو تشكيلات مستحدثة تكون واقعية، تاريخية، أصلية، قابلة للتداول، وفاعلة»[19].
- لذلك كله، فإنه ليس غريباً أن يقرر وزير الخارجية الفرنسية الأسبق (رولان دوما) أن «**العروبة وهم**»[20]!!!

الهوامش والمراجع

(1) انظر: الدكتور محمد عابد الجابري، الخطاب العربي المعاصر (دراسة تحليلية نقدية)، بيروت، دار الطليعة، الطبعة الثالثة، كانون الأول (ديسمبر) 1988، ص 8.

(2) الدكتور الجابري، رؤية تقدمية لبعض مشكلاتنا الفكرية والتربوية، الدار البيضاء، دار النشر المغربية، 1981، ص 123.

(3) المرجع السابق، ص 138.

(4) الدكتور الجابري، الخطاب العربي المعاصر، مرجع سابق، ص 131.

(5) الدكتور الجابري، الخطاب العربي المعاصر، مرجع سابق، ص 131.

(6) الدكتور الجابري، الخطاب العربي المعاصر، مرجع سابق، ص 133.

(7) الدكتور الجابري، الخطاب العربي المعاصر، مرجع سابق، ص 133.

(8) الدكتور الجابري، الخطاب العربي المعاصر، مرجع سابق، ص 134.

(9) الدكتور الجابري، الخطاب العربي المعاصر، مرجع سابق، ص 135.

(10) الدكتور الجابري، الخطاب العربي المعاصر، مرجع سابق، ص 135.

(11) الدكتور الجابري، الخطاب العربي المعاصر، مرجع سابق، ص 135.

(12) الدكتور الجابري، الخطاب العربي المعاصر، مرجع سابق، ص 134.

(13) الدكتورة مبروكة الشريف جبريل، الخطاب النقدي العربي المعاصر (الخطاب الجابري نموذجاً)، بنغازي، المركز العالمي لدراسات الكتاب الأخضر، الطبعة الأولى، 2005م، ص 212.

(14) ذكره: الدكتور عبد الإله بلقزيز، إشكالية النظرية العلمية في التراث القومي المعاصر، جريدة " الحياة "، لندن، 2010/2/27م.

(15) قسطنطين زريق، في حوار أجراه معه إبراهيم حيدر في: جريدة " المستقبل"، بيروت، 2000/7/2م.

(16) محمود أمين العالم، في نقد الحركة القومية العربية، مجلة " النور "، بيروت، العدد 178، ذو الحجة 1427هـ، كانون الثاني 2007م، ص 15و16.

(17) الدكتور عبد الإله بلقزيز، نقد الخطاب القومي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2010م، ص 73.

(18) الدكتور رغيد الصلح، تجديد الفكر القومي العربي.. أين البداية؟، جريدة "الحياة"، لندن، 2008/5/1م.

(19) الدكتور فهمي جدعان، رياح العصر، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، 2000م، ص 484.

(20) ذكره: جميل مطر، العرب وهم، جريدة " الحياة "، لندن، 1992/2/21م.

آراء ومواقف

في الهوية والانتماء

أ. رياض طبرة

أيهما أسبق ؟ الهوية أم الانتماء ؟ ربما يبدو السؤال بسيطاً أو يبدو ساذجاً حتى ، أو قريبا من السؤال القديم المتجدد في كل العصور : أيهما الأسبق البيضة أم الدجاجة ...

لكن هذا السؤال وكيفما اتفق يفتح الحديث عن الهوية على نحو واسع وضروري وملح؛ في ضوء محاولات إن لم نقل ما هو أخطر عن خطة مدروسة محكمة أو حتى (خطط) لطمس الهوية وترك الانتماء ليكون طوع بنان الأقوى ...

لكن السؤال الملح هو أيهما طوعي وإرادي ، وأيهما قسري ؟ وهل من ضير في ذلك ؛ في أن يكون قسرياً أو طوعياً، ما دام وجودهما في حياة وثقافة الفرد أو الجماعة هو الأهم ؟.

هل يكفي الحديث عن الهوية ضرورياً ومبعث الرجاء والأمل في النفوس ، أم أنه من الملح والأكثر من الضروري أن تتحدث أفعالنا عن هويتنا قبل أن نركن إلى الأقوال والتي خَبَرْنا مدى صدقيتها وقوة ثباتها على أرض الواقع ؟

تتعرض الهوية اليوم كما في كل ماضينا إلى عملية استلاب مدبّرة؛ يراد من ذلك تمزيق هذه الأمة أكثر مما هي ممزقة ، ويذكر كثيرون كيف أن المسألة بدأت باستهداف مركَّز على يد مُدّعي امتلاك الحقيقة .

علماء في الفكر العلمي كما كانوا يصفونهم هم الذين أنكروا على العرب صفة أمة في سبعينيات القرن الماضي ، أعقب ذلك انشقاق سياسي كبير في جسم أهم الأحزاب السورية العميقة .

أليس من الضرورة العودة إلى تلك المناقشات والحوارات المهمة التي دارت بين الشباب السوري ، وكيف أن الشعوبية أطلت برأسها من جديد ، كنا نقرأ عن الشعوبية في العصر العباسي ونظن أنها انتهت منذ ذلك العصر لنكتشف لاحقاً أننا ما زلنا في عصرها الذهبي ، وأن سعينا إلى امتلاك الهوية يتطلب أفعالاً وقرارات غاية في الجرأة مثلما هي غاية في فهم الواقع وأسباب تردي الواقع ...

وأجزم أن الهوية التي لا تمتلك القوة القادرة على تثبيتها لن تبقى طويلاً ، وأن أي اعتماد على القوة وحدها في فرض الهوية وحدها يعني تأجيل انفجار القهر وليس إزالته ...

كثيرون يعتزون بانتمائهم لأمم قديمة ، من أين جاء هذا الاعتزاز ؟ وما الذي وقف وراء إعادة أسماء المدن القديمة إلى التداول ؟ وما هي غاياته ؟

والأهم هل يضيرنا ذلك لو أننا عملنا على تثبيت الهوية الوطنية أو القومية على نحو مبدع وخلا ق؟

لم نكن لنعدم كل ذلك لو بنينا دولَنَا وأوطاننا ، لا سلطات مطلقة ، ومزارع ؛ وفي ذلك إنجاز تاريخي للحاكم الذي هو ابن الشعب وللشعب نفسه الذي يكون قد امتلك هويته ، ومن حقه وواجبه أن يفخر بذلك .

ليتنا بنينا الإنسان وأعلينا مداميك بنائه بالحرية والمساواة والعدالة قبل أن نعلي البنيان ... هل كنا قادرين على ذلك ؟ أم أننا أمام تحد كبير في الداخل الذي راهن عليه أعداء هويتنا ، وأعداء انتمائنا ؟

لماذا لم تكتف أمريكا والعدو الصهيوني بإسقاط صدام حسين وعن بعيد أو بالخفاء وباستهدافه كما كانت تفعل بكل الأنظمة التي لا تروق لها أولا تسير في ركابها ، أو تحقق مصالحها ؟ بل قاما بتدمير شامل للعراق وحضارته وتقدمه ووحدته أي (الهوية والانتماء الجماعي) ، وجعلا العراق

أكثر من ساحة للتشتت عن طريق طرح هويات قديمة بحلل جديدة، وفتح أبواب الانتماء لإثنيات ومذاهب تقوم مقام الدولة الوطنية كمرجعيات للفرد وللجماعة في ظل مخاطر جديدة.

في سورية الأمر يتكرر مع الاستفادة من التجربة التخريبية التدميرية في العراق، لكن الهدف أو الأهداف ذاتها ، تدمير سورية وتخريبها وتخريب نسيجها الوطني تحقيقاً لأمن العدو.

هل نجحوا ؟

هل يمتلكون أسباب النجاح ؟

ما العمل ؟

الجواب ببساطة هو الحفاظ على الهوية والانتماء بالأفعال المجيدة، وبالكلمة التي تشكل عصارة الوعي وبوصلة التوجه نحو السبل الكفيلة بتحقيق العمل الوطني القادر على أخذنا إلى بر السلامة؛ وإلا على سلامنا السلام ...

ولكن أين تكمن الأفعال المجيدة للحفاظ على الهوية ، هذا هو السؤال .

أليست اللغة هي الهوية ؟ وبالتالي ماذا علينا أن نفعله لتظل اللغة عامل قوة في تكوين وتوطيد الانتماء ؟ ولغتنا تمتلك ما لا تمتلكه أي لغة من العراقة والأصالة والمقدرة على البقاء والاستمرار والتجدد وفق متطلبات العصر، وما تفرضه طبيعة التطور ، وما يقدمه التقدم العلمي في كل يوم على غير صعيد .أليست المواطنة وسيادة القانون هي العامل الأهم في تكوين هويات وتثبيت وجودها، فماذا علينا أن نفعل من ما هو ملقى على عاتقنا لإنجاز هذه المواطنة وجعلها العامل الفعال ليس في امتلاك الهوية بل بالدفاع المجيد عنها .

من منا يمكن له أن يتنكر لتراثه وثقافته ومخزونه الفكري والانتماء لتراث آخر وثقافة مغايرة ومخزون فكري جديد ربما يكون على النقيض مما نشأنا عليه وتربينا ؟

من منا لا يشعر بكثير من القهر حين يرفع أي سوري جواز سفر(أجنبي) الذي يعني فيما يعنيه هوية وانتماء لغير سورية ...

ليست الحرب وتداعياتها الكارثية من بعد وراء هذا الانحدار، في تاريخنا الكثير من الهجرات ، ولكنها كانت فردية وردة فعل على طمس الهوية بالتتريك أو التغريب أو....

اليوم كلنا مطالبون بالتمسك بهويتنا وبانتمائنا فمشاريع التفتيت على الأبواب ، ليس مجدياً أن نكون محايدين أو سلبيين وإلا على سلامنا السلام

الهوية الوطنية والانتماء

العقد الاجتماعي لا يخضع لأفراد أو أمزجة شخصية وإنما لمنظومة حضارية وأخلاقية

أ. يونس خلف

ثمة متغيرات كثيرة طرأت على موضوع الانتماء والهوية لدى الإنسان المعاصر، مما جعل هناك متغيرات عميقة، لا يمكن تجاهلها، بين انتماء وهوية الفرد في الماضي وهويته وانتمائه الفرد في المجتمعات المعاصرة ،َفي الماضي كان الفرد إما منتمياً للمنطقة الجغرافية التي نشأ فيها، أو للقومية العرقية التي ينحدر منها، أو لقبيلة ذات نسب محدد يميزها في محيطها الجغرافي .

وللهوية تعريفات عديدة لما لها من مساحات تعيين واسعة تتقاطع وتتداخل مع مفاهيم أخرى، كالثقافة والانتماء وغيرهما، كما تختلف دلالات مفهوم الهوية بالانتقال من حيزها الفردي إلى الحيز الجماعي، فثمة من عرَّفها أنها مجمل السمات التي تميز شيئًا عن غيره، أو شخصًا عن غيره أو مجموعة عن غيرها . وهناك من ذهب إلى أبعد من ذلك بأن الهوية مجموعة من المميزات التي يمتلكها الأفراد، وتساهم في جعلهم يحققون صفة التفرد عن غيرهم، وقد تكون هذه المميزات مشتركة بين جماعة من الناس، سواء ضمن المجتمع أو الدولة.

لكن عموما هناك العشرات من تعاريف الهوية تصب جميعها في معنى محدد هو مميزات وقواسم مشتركة تشترك بها مجموعة ما وتميزها عن مجموعات أخرى ، هذه المميزات والقواسم المشتركة تأتي نتيجة عوامل تتعلق باللغة والتاريخ والثقافة والجغرافيا والمصلحة أيضًا ، لكن تبقى هوية الفرد هي عقيدته و لغته و ثقافته و حضارته وتاريخه . كما أن الهوية الوطنية ومقتضياتها هي ليست اختياراً فلا يمكن اليوم أن تعيش، ويصبح لك حقوق وواجبات، ما لم تنتسب إلى كيان وطني معيّن، مهما كانت قوميتك، ومهما كان دينك. وبقدر النجاح في بناء وتكوين هوية وطنية تضم مختلف أفراد المجتمع تتحقق درجات متقدمة من رقي المجتمع وتطوره .

والأمر يتصل ويرتبط بشكل أساسي أكثر من غيره بمفهوم الدولة كمفهوم اجتماعي وسياسي بشري، فالدولة لا يمكن أن تقوم دون مجموعات بشرية تعيش على الأرض . كما أن الدولة تسن أنظمة وقوانين يلتزم بها المجموع العام و يكون جميع أفرادها تحت سقف الأنظمة من خلال مبدأ تكافل الفرص والعدالة الاجتماعية على قاعدة أن الوطن ليس مساحة جغرافية إنما هو كرامة الإنسان فلا كرامة للإنسان دون كرامة وطنه ، وبالتالي على المواطن أن يكون شريكاً فاعلاً في الوطن ، وبالمقابل تكون العلاقة أبوية بين الدولة والمواطن لجهة الحقوق المكتسبة وفي مقدمتها الانتماء السياسي وحق مصير شعبه والحقوق الاقتصادية كحق الملكية والعمل، وحقوق اجتماعية كحق المسكن والضمان الصحي و الاجتماعي، وحقوق ثقافية كحق الهوية الثقافية، والمواطن الفاعل هو الشريك على هذا الأساس، فالمواطن من الواجب عليه أن يشارك بالحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانضمام الطوعي إلى المنظمات لممارسة دوره في التنمية والرقابة الشعبية وصولاً إلى أولى الأولويات التي تدلل على مؤشرات الهوية والانتماء، وهي أن نكون مواطنين حقيقيين علينا أن نقوم بواجبنا تجاه وطننا ، وفي مقدمة تلك الواجبات الحفاظ على أمنه واستقراره ومكتسباته.

ولكن قبل ذلك كله لا بد من توافر الفهم المشترك للجميع بأن الانتماء الواحد و الهوية الوطنية الموحدة تحصن الفرد و الوطن ضد أي محاولة للاختراق من الداخل ، وتقتضي الضرورة هنا الإدراك التام للفرق بين من يجسد الهوية الوطنية و يدافع عنها و من يسوغ الخيانة و استجداء التدخل

الخارجي والاستقواء بالخارج . وهذا يقودنا للتنويه إلى إن خيانة بعض الأنظمة العربية للعروبة وممارستهم سياسات تقسم الأمة وتضعفها يجب ألا تدفع بعضهم إلى تبني مفاهيم ضيقة وما تحت الوطنية .

ولعل الأمر هنا يستوجب سؤالاً في غاية الأهمية وهو : كيف يمكن بناء هوية وطنية ضمن مصالح الوجود والحياة والارتقاء والحلم المشترك ، ومجتمع ينتمي له الإنسان، ويعرف نفسه بالانتماء إليه قبل أي شيء آخر؟

الحديث عن السمات التي يجب أن تتوفر يمكن أن تتكثف من خلال مفهوم العقد الاجتماعي، فالعقد الاجتماعي يعكس طبيعة الفئات الأكثر استفادة منه، ولا يمكن الحديث عن هوية جامعة ترقى إلى وحدة وطنية بمعزل عن الثقافة ودورها في استعادة الهوية الوطنية، فعندما تتغير الثقافة يتغير المجتمع ويطال ذلك الهوية الوطنية الجامعة، ومن هنا تأتي أهمية المسؤولية المشتركة لكل الجهات الفاعلة على المستوى الاجتماعي بتنشئة الفرد و تنمية الانتماء الوطني لديه مقابل الانتماءات الأخرى. وأهمية مواجهة محاولات تهديم و إلغاء الهوية الوطنية بهدف تعزيز الهويات الصغرى ودور الأسرة مروراً بالمؤسسات التربوية والدينية و الثقافية في رسم خريطة طريق لهوية وطنية جامعة ، لأن الهوية الوطنية وترسيخ الانتماء يرتكزان على التربية وبناء الإنسان من خلال التعلم والتربية ابتداء من البيت وانتهاء بالمدرسة. ولكي يكون الإعداد سليماً لابد من وضع أسس تربوية وتعليمية مبنية على العلم والثقافة المتطورة، لأن تطور وتقدم الأمم يقاسان بالثقافة والأدب والتربية الوطنية المبنية على الانتماء للوطن والتفاني في العمل لخدمة وتطوير هذا الوطن ، والقيمة المضافة هنا بالنسبة لموضوع تعزيز الهوية وتعميق الانتماء هي ترسيخ المصطلحات الوطنية والتمسك بالهوية الوطنية .

ولعل أبرز ما تجلت به المصطلحات الوطنية في خطاب السيد الرئيس بشار الأسد في لقائه مع المنظمات الشعبية والنقابات المهنية وغرف الصناعة والتجارة والزراعة والسياحة تركيز سيادته على مفهوم أخلاقي جديد للمواطن يتعدى شكليات المواطنة إلى جوهرها، فالمواطن ليس من يحمل جواز سفر وهوية وإنما المواطن هو ذلك المنتمي عضوياً إلى وطنه، وهذا الانتماء العضوي يتجسد في أن على كل مواطن الدفاع عن هذا الوطن بما لديه من إمكانات، لأن ضياع الوطن يعني ضياع المواطن وكرامته فمن لا

وطن له لا كرامة له . أما الجانب الآخر فيتجلى في ضرورة الانتصار على العدو الحقيقي الأخطر وهو الإرهاب، والمعول عليه في تحقيق هذا الانتصار هو توحيد البندقية والتخلص من التردد والخوف والشك وعدم التعويل على وعود الخارج لأنها مجرد أوهام، لذا فقد ركز السيد الرئيس بشار الأسد على التضحية كمفهوم وطني حين أشار إلى أن الثمن غال، لأن المخطط كبير بفعل التدخل الخارجي، لكن العامل الداخلي يبقى الأهم في الخلاص من الأزمة، ولذلك ليس بوسعنا إنقاذ وطننا إلا عندما يشعر كل فرد بأن المعركة هي معركته هو، وأنه هو المعني بوطنه ومدينته وقريته ومنزله قبل الآخرين، وهو المعني بتراب بلده والحفاظ عليه وعلى العيش المشترك . ووفقاً لهذا الفهم المشترك تصبح الضرورة أن يأخذ المواطن دوره، فواجب الدفاع عن سورية ليس مقتصراً على الجيش والقوات المسلحة وإنما ينسحب على كل مواطن لنكون أسياداً حقيقيين في وطننا كما كنا على الدوام . من هنا تأتي أهمية التمسك بالمفردات الوطنية الجامعة بعيداً عن الكيانات الافتراضية وهوياتها الفرعية التي تريد استبدال سورية الوطن الواحد بسورية الأوطان، واستبدال المجتمع المتماسك المتجانس بمجتمعات منقسمة مريضة طائفية وعرقية، لذلك يجب إدراك ما تعنيه المصطلحات الطائفية والتقسيمية والتفتيتية التي تستخدم في الإعلام المعادي .

الأمر الآخر الأكثر ارتباطاً بموضوع الهوية والانتماء هو موضوع **المواطنة ودورها في تعزيز الوحدة الوطنية** باعتبارها قاعدة لأي بناء سياسي واجتماعي واقتصادي للخروج من أية أزمة أو مواجهة، وهو ما يؤكد أن المواطن شريك مهم في بناء الوطن، وعندما نتجاوز المفاهيم الضيقة مثل العرق والجنس فإننا نصل إلى الإنسان الإيجابي البنّاء، وهو المواطن الحقيقي الذي يُقدّم الولاء والوفاء الخالص للوطن، ويؤمن كل الإيمان بالعلاقة الأبوية بين الدولة والمواطن . وأن نكون مواطنين حقيقيين علينا أن نقوم بواجبنا تجاه وطننا، ومن أولى تلك الواجبات الحفاظ على أمنه واستقراره ومكتسباته، وعلينا أن نثبت أننا نستحق هذا الوطن وما فعله من أجلنا عبر عقود ممتدة من الزمن . ومن هنا علينا أن نعمل جميعاً على إعادة تشكيل الوعي الوطني في مواجهة محاولات إنتاج وترويج انتماءات جزئية مقابل الهوية الوطنية الواحدة .

ومن هنا أيضا تأتي أهمية التمسك بالوحدة الوطنية والعيش المشترك الذي يتحول إلى حالة اندماج كامل، وهذا ما أشار إليه السيد الرئيس أيضاً في خطاب القسم، وقدم البراهين الواقعية على أن سورية رغم الأزمة بقيت واحدة موحدة، وخرجت بثقة من فخ الحرب الأهلية الذي نصب لها، فبقي الجيش واحداً والشعب واحداً والجغرافيا واحدة ومؤسسات الدولة قائمة. ولذلك جاء التحذير من استخدام المصطلحات التي تتحدث بمظهرها عن وحدة الوطن، ولكنها تمارس التفتيت وتدعو في باطنها إلى التدمير، ومثل هذه الإشارة هي دعوة المواطن إلى اليقظة والحذر من التعامل بالمصطلحات ذات الاتجاهات المزدوجة، والمسألة هنا تتطلب يقظة ووعياً باللغة لأنها حامل الأفكار والمعبر عن الواقع، ولأن هذه الدعوة في غاية الأهمية فإن أولوية التعامل معها يجب أن تتصدر مهام مراكز البحث والدراسات في كشف ازدواجية المعايير في التعامل مع المصطلحات التي يمكن أن تلبس لبوساً وطنياً وأخلاقياً، ولكنها تخفي في جوهرها عكس ذلك.

لا يحق لأي مكون أن يصادر العقد الاجتماعي ويلغي شكل الدولة ونظامها السياسي بصورة أحادية وبردة فعل غير محسوبة النتائج لما ينطوي عليه مثل هذا التصرف من تهديد سافر لوحدة الجغرافيا والشعب، لأن قوة الدولة من قوة شعبها الذي يرفض أن تمس وحدتها ودستورها وسيادتها الوطنية، ولأن مستقبل وشكل الدولة ونظام الحكم فيها لا يقبل الخضوع للأمزجة والحسابات الآنية الضيقة وإنما هو حصري بيد الشعب كما يحدده الدستور وتحميه إرادة الشعب والقوانين الدولية .

والأمثلة كثيرة من مختلف مناطق ومكونات الشعب السوري الذي أثبت أن الانسان المؤمن بوطنه المنتمي لشعبه هو الفاعل الأساسي المؤثر في ذلك، وتأكد للجميع أن السوريين بكل تكويناتهم السياسية ونسيجهم الوطني وقفوا صفاً واحداً ويداً واحدة في الأزمات والظروف الصعبة، ومنها مواجهة آثار ونتائج كارثة الزلزال المدمر الذي ضرب البلاد، وتسابق أفراد الشعب في حالةٍ قل نظيرها لمواجهة التحدي الكبير، وبرزت الروح الوطنية السورية، وكان العنوان الكبير بالفعل وقت الأزمات أن تظهر معادن البشر .

مثال آخر من أهالي الحسكة الذين يعيشون في ظل وحدة وطنية متلاحمين متآخين ولم يسمحوا لأي طرف بتمرير أي مشاريع خارجية بدءاً من

الفعاليات الاجتماعية والعشائر، وكل مكونات المجتمع في محافظة الحسكة عبرت بوضوح عن الحرص المشترك على تحصين الجسم الوطني ضد الآثار والتداعيات التي تأتي من الإملاءات الخارجية وسد كل الثغرات الموجودة أمام هذا الاستهداف . كذلك خلال الحرب الإرهابية التي فُرضت على سورية، و استهدفت البشر والحجر والشجر، وأراد من أشعلها ضرب المنظومة الحضارية والتاريخية والأخلاقية لسورية الوطن والإنسان، فكانت ملحمة البطولة والانتصار، حيث انتقل الآلاف من السوريين من المناطق التي طالها الإرهاب إلى المدن الآمنة ليجدوا بيوتاً مفتوحة لهم، تقاسموا الرغيف والماء والدواء، وشكّلوا ملحمة الصمود الأسطوري الذي أذهل العالم .

سؤال الهوية والانتماء بمواجهة التشظي المجتمعي

أ. ديب علي حسن

ليس مصطلحاً جديداً من حيث التداول (الهوية) وربما لا يعود كلفظ إلى أكثر من قرن ونصف من الزمن ، لكنه من حيث المعنى موجود منذ أن كان الإنسان العاقل ، نجد هذا في كل المكتشفات والآثار الفكرية التي تدل على التجذر والانتماء ، ونميز هوية هذ ا الشعب عن ذاك من خلال الكثير من القرائن التي يدرسها علم الأنثربولوجيا ،

ومع ذلك لابد من الوقوف عند بعض معاني ودلالات مفهوم الهوية ، في علم الاجتماع العربي كان الراحل حليم بركات الأكثر اهتماماً بهذا المفهوم ، وقد أنجز الكثير حول ذلك.

الهوية مفهوم نام

يقول حليم بركات في كتاب الهوية أزمة الحداثة والوعي التقليدي الرئيس .بيروت 2004م:

(ننظر إلى الهوية في إطار عملية التغيير على أنها حالة دائمة من التطور والتكون أو التحول. إنها كينونة مستمرة شكلاً ومضموناً ومن حيث علاقتها بذاتها والآخر إن الوعي الذاتي معرّض دائماً لتيارات التحول طوعاً أو قسراً فيعيد المجتمع الفاعل بالتاريخ والمنفعل به تحديد هويته المتوارثة ويمنحها ابعادا جديدة بما فيها تلك التي ربما لم يكن يتقبلها في السابق، وتدخل في صلبها عناصر لم تكن موجودة أصلاً.

وحسب بركات فإن بين نقاط الضعف الأساسية في النظرة السائدة بين العرب حول الذات والآخر الميل إلى التمسك بفهم مثالي ثابت للهوية على أنها تكونت واكتملت سلفاً بدلاً من أنها مشروع تاريخي نكافح لإنجازه ..

وهذا يُغيِّب الدراسات المنهجية التي تعنى بدراسة طبيعة الأوضاع التي تساعد على تعزيز الهوية أو تلك التي تؤدي إلى إضعافها وانهيارها ..

وفي هذا الإطار يجب أن ندرس الصراع الثقافي أيضاً فهو في صلب عملية الصراع من أجل التغيير .

ويرى بركات أن الصراع مع الغرب ليس دينياً أو تصادماً حضارياً ودينياً كما أمثال هينتغتون بل هو صراع ينتج من التناقضات في المصالح والمواقع، ومن علاقات القوة التي يمارسها الغرب على العرب، ويفرض عليه حلوله من منطلق مصالحه المتناقضة مع المصالح العربية

سؤال الهوية وتآكل اليقينات الكبرى

بينما يرى **ميغان موريس** وآخرون في معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع. المنظمة العربية للترجمة. 2010،

يرى (للهوية علاقة بالتطابق مع الذات عند شخص ما أو جماعة اجتماعية ما في جميع الأزمنة وجميع الأحوال، فهي تتعلق بكون شخص ما أو كون جماعة ما قادراً أو قادرةً على الاستمرار في أن تكون ذاتها وليس شخصاً أو شيئاً آخر.

وقد يمكن عدُّ الهوية خيالاً يراد منه أن يضفي نموذجاً أو سرداً منتظماً على التعقيد الفعلي والطبيعة الفياضة لكل من العالمين النفسي والاجتماعي ويتركز سؤال الهوية على تأكيد مبادئ الوحدة في مقابل التعدد، والكثرة والاستمرار في مقابل التغير والتحول.

ويضيف في سؤال الهوية أيضا أن مبادئ الوحدة الاستمرار قد وضعت في الصدارة، وعمل منطق الهوية لصالح الكمال والتماسك في ضوء العلاقة بما صار يعرف أنه الذات الجمعية أولاً ثم تصور الجماعة بوصفها كياناً منسجماً متجانساً وأمة ذات جوهر مشترك .

وسؤال الهوية يزداد إلحاحا وبروزا خلال العقد الأخير كنتيجة التحولات ا لاجتماعية والثقافية المقترنة بالعولمة .

وبدا أن تكاثر التيارات الثقافية العابرة للقوميات للناس والسلع ووسائل الإعلام والمعلومات يعمل على خلخلة الهويات المستقرة والراسخة وتنامي الشعور بأن الإطار القومي الذي كان الناس يشيدون به هوياتهم ويضيفون المعنى على حيواتهم صار يتعرض لتحد منهم.

وبدا تآكل اليقينات الكبرى والتجزئة الثقافية ليحل محل كل ذلك عالم سطحي جديد من اختيار المستهلك و خيارات الهوية الجاهزة، والنتيجة أن العولمة بشيرٌ بأزمة هوية، وقد شهدنا تقلبات ذلك في العالم.

استهداف الهوية في سورية

من هنا علينا أن نقف عند ما تعرضت له الهوية في سورية من حرب عدوانية شرسة، إذ

كانت الحرب على سورية لأنها قلب العروبة، ونبضها ودمها، تنوعت بأشكال مختلفة بدءاً من الغزو العسكري مع الاحتلال الفرنسي إلى العدوان الصهيوني، ولكنها عجزت عن فعل أي شيء، ومن ثم عملت دوائر صنع القرار على تغيير الاستراتيجيات ودمجها بأشكال وألوان مختلفة لعلها تضرب بنية المجتمع العربي، وفي مقدمته المجتمع السوري الأصيل الذي له في كل بقعة عربية بصمة عطاء.

انطلقت هذه الحروب الفكرية من معاهد الدراسات الأميركية التي زاوجت بين معطيات العلوم كلها، في الطب والاجتماع وعلم النفس، وهنا نتذكر **ف. سكينر** عالم النفس الأميركي المشهور صاحب كتاب (تكنولوجيا السلوك الإنساني) الذي يرى أن على واشنطن أن تدجن العالم كما يحلو لها ويوافقه في هذه الرؤية **جون ديوي** الذي يقول: (قل لي أي إنسان داجن تريده حتى أصنعه لك).

فكانت فلسفة الليبرالية الحديثة التي تعري الإنسان من كل القيم والمبادئ، تحوله إلى مجرد هلاميات سابحة في موجة من الغزو الثقافي، وعبر مفاهيم خاطئة موجهة إلينا بقوة، وقد حذر السيد الرئيس بشار الأسد من هذه الحروب الناعمة، ودعا إلى ضرورة تصحيح المفاهيم والانتباه إلى

خطورتها على المستوى ليس العربي إنما العالمي لأن ما يجري الآن ليس ضد المجتمعات العربية وحدها، إنما ضد المجتمعات العالمية التي ماتزال تحافظ على قيمها ومبادئها، وما الحرب الهجينة التي تخوضها واشنطن ضد الاتحاد الروسي، بل ضد العالم كله عبر أوكرانيا إلا تجسيداً لذلك.

يروجون لمفاهيم تقود الإنسان إلى ممارسة وحشيته باسم الليبرالية والحرية، وكان السيد الرئيس بشار الأسد قد نبه إلى ذلك في كلمته في اجتماع وزارة الأوقاف الذي عقد في جامع العثمان عام 2020 م إذ قال:

(هذه الليبرالية الحديثة هي نفسها التي سوقت الآن البدعة الجديدة أن الطفل يولد لا ذكراً ولا أنثى.. هو يختار لاحقاً إن كان ذكراً أو أنثى.. شيء عجيب؛ ماذا تفهمون من هذا الكلام؟ المطلوب من هذه الليبرالية ضرب إنسانية الإنسان، وهنا تتناقض مع الدين.. لأن الأديان أنزلت من أجل تكريس الإنسانية، فتأتي الليبرالية لتفصل الإنسان عن إنسانيته.. إذاً.. عندما يفصل عن إنسانيته ويفصل عن قيمه وعقائده ما الذي يقود هذا الإنسان؛ شيئان.. المال والغريزة.. وعندها تسهل قيادته بالاتجاه المطلوب.)

هذا الغزو الثقافي المنهج الذي يحل مكان الغزو العسكري يفتك بالمجتمعات ويعمل على تدميرها انتماء وقيماً

(منهجية هذه العقيدة وهي طبعاً عقيدة ترفض العقائد لأنها تطلب من الإنسان ألا ينتمي للعقائد.. منهجيتها هي أن تحول مرجعية الفرد من المرجعية الجماعية.. كما هو الحال الطبيعي للبشر.. إلى مرجعية الفرد.. وبالتالي مرجعية الفرد المقصود فيها رغباته، فكل ما يرغب فيه هذا الفرد هو صحيح بغض النظر عن المجتمع.. فإذاً رغبات الفرد هي الأساس لا الأسرة ولا المجتمع الأكبر.. انسلاخ الفرد عن هذه القيم هو منهجية ثانية.. الانسلاخ عن الأسرة والانسلاخ عن الوطن..)

نعم تعمل الليبرالية المتوحشة كما أشار السيد الرئيس بشار الأسد إلى تفكيك الانتماء وهنا مكمن الخطر القاتل:

(فإذاً هو لا ينتمي إلى أي شيء.. ينتمي لنفسه في الداخل.. وينتمي لهذه العقيدة الليبرالية.. هم يسوقون أن هذه العقيدة هي ليست عقيدة.. هي ترفض العقائد لكن في الحقيقة هي عقيدة. عندما نقول إنها تسحب أو تلغي إنسانية

الإنسان ماذا يعني تحوله إلى حيوان.. ما الفرق بين الإنسان والحيوان، الأشياء المشتركة.. الإنسان لديه عواطف والحيوان لديه عواطف ويكره ويحب.. الإنسان ينطق والببغاء ينطق.. قد يقول بعضهم وهذا متداول: إن الفرق بينهما هو العقل.. لا غير صحيح.. لأن الحيوان لديه عقل ويتعلم.. ويتعلم من التجربة والخبرة.. الفرق بين الإنسان والحيوان هو شيء وحيد يتميز به الإنسان.. هو العقيدة لذلك ضرب العقائد هو ليس شيئاً جديداً، وأنا سأذكركم عندما سقط الاتحاد السوفييتي وبدأ التفكك ما هو أول مصطلح طرح في أميركا، بأن زمن العقائد قد ولى يعني لا توجد عقائد.. يعني هذه هي بداية أو كانت مرحلة مهمة من مرحلة الليبرالية الحديثة.)

والغرب الذي يدعي أنه ليس مؤدلجاً، ولا يؤمن بالايديولوجيات، يفعل ذلك بطريقة خبيثة قاتلة يريد شعوب العالم قطعاناً متحركة بكبسة زر يحركها كما يريد ومتى أراد.

(فإذاً بالمحصلة هي أيديولوجيا ذات هدف سياسي لكنها لا تستطيع أن تصل إلى هذا الهدف من دون الأدوات الاجتماعية.. لا يمكن لها.. إذاً.. إذا كان الهدف سياسياً فما المشكلة بينهم وبين الدين؛ هل هناك مشكلة؟ بالمظهر لا توجد مشكلة.. لا مانع لديهم من أن نصوم ونصلي ونزكي ونحج وكل شيء.. لكن يجب أن نتخلى عن المبادئ والقيم.. يعني مقبول الدين الفارغ من المضمون مسموح به.. الدين المتطرف مسموح به.. أما دين صحيح فلا.. غير مسموح على الإطلاق..)

هذه الحروب المستعرة ضد الهوية والانتماء، وضد العروبة هي التي يجب العمل على مواجهتها، ولا يكون ذلك إلا بالانتماء والتجذر كما أشار إلى ذلك السيد الرئيس بشار الأسد في كلمته بمؤتمر القمة الذي عقد في جدة. لقد شخص السيد الرئيس الداء ووصف أعراضه، ووضع الخطوط العريضة لمواجهته والعمل على اجتثاثه، وهذه مسؤولية عربية شاملة لا تكون بعمل فردي، وعلى المؤسسات الفكرية والثقافية أن تقدم الرؤى والطروحات التي يجب أن تنطلق من جوهر الانتماء إلى العروبة.

وأضاف الرئيس الأسد: وعندما نقول الانتماء القومي.. فالانتماء القومي بشكل طبيعي يشمل التاريخ والجغرافيا وكل هذه الأمور.. وبالتالي ضرب هذا الانتماء يعني ضرب خط الدفاع الأول الذي نمتلكه كمجتمع في وجه

أي محاولات لغزو ثقافي أو فكري يهدف إلى تحويلنا إلى مجرد آلات مسلوبة الإرادة نتحرك بحسب ما يخطط لنا من الخارج.. لكن بنفس الوقت كما أن هذا الربيع العربي بحسب التسمية المستخدمة من الأعداء.. كان يهدف لضرب الانتماء.. لكن في المقابل لولا ضعف الانتماء القومي ولولا ضعف الشعور القومي لما تمكن هذا "الربيع" من الانطلاق في منطقتنا العربية، لأن جزءاً من شرائح أو شرائح من مجتمعاتنا العربية مع كل أسف وعبر الزمن.. عندما فقدت هذا الانتماء كانت جاهزة للذهاب باتجاهات أخرى، فذهبت باتجاهين رئيسين في بدء الأحداث.. إما الارتماء بأحضان الأجنبي.. بغض النظر عن أي أجنبي كان.. أو الارتماء بأحضان التطرف الإسلامي باعتباره هوية بديلة عن الهوية العربية.. طبعاً هي مجرد هوية شاذة ومنحرفة لا علاقة لها لا بالإسلام ولا بأي دين سماوي.

اللغة انتماء وهوية.

وتابع الرئيس الأسد: هناك جانب أخير أمرُّ عليه.. لا علاقة له بالسياسة ولا بالمؤامرات.. ولا بأي شيء.. له علاقة باللغة.. العروبة هي حالة حضارية وأهم شيء في الحالة الحضارية هو الثقافة التي تحملها.. والثقافة تعبر عنها اللغة.. كيف يمكن أن نعبر عن ثقافة ونحاور ضمن هذه الثقافة أو مع ثقافات أخرى دون لغة.. دون اللغة تتحول الثقافة إلى مولدة كهرباء كبيرة تولد الكثير من الكهرباء، ولكن لا توجد أسلاك لكي تنقل هذه الكهرباء باتجاه المدينة أو المعامل أو أي مكان آخر.. هذا هو وضعنا الآن في ظل "عولمة الإنترنت".. وأنا أتحدث الآن عن الجيل اليافع الذي بدأ يفقد اللغة.. وفقدان اللغة هو فقدان للارتباط.. أو بشكل أدق هو حالة غربة عن الثقافة التي ينتمي إليها هذا الإنسان.. هذه نقطة لا بد من التفكير بها.

وفي هذا العالم شديد التوتر والتغير ات السياسية والفكرية والاقتصادية ، وصراعه الأشد والأكثر حدة هو العقل والبنية المجتمعية ومحاولة غزو العقول وسلبها لتكون قيد التشغيل الذي تريده القوى الغربية المستغلة لكل فنون وأساليب العلم والإبداع والعمل من أجل الغزو الفكري .

وهي لا تخفي ذلك ، بل تعلنه عبر أدوات فتاكة مغرية يظن من يتابعها أنها البلسم الذي ينقذ البشرية ، ولكن ما وراءها كمصطلحات

وأيديولوجيات يخبيء الكثير ، ولعل أوله تمزيق الهوية لأي مجتمع ، ومن المعروف أن الهوية تشمل اللغة والثقافة والعادات والقيم والإنجازات الثقافية والفكرية والحضارية ، وهي كما يعرفها علماء الاجتماع كما أسلفنا ، وأقصر تعريف لها : (وعيك ما أنت عليه الآن)، أي أن يعي مثلاً الانسان العربي أنه محاصر من الاستعمار الغربي، وأن الكيان الصهيوني يهدد وجوده ، إن ثمة من يعمل على تخريب وطنه ، واغتيال مستقبله، هذا يعني أنه يعي واقعه السياسي والفكري والاجتماعي ، ويدفعه لمقاومة العدوان عليه ، والانغراس في هموم وطنه وتفعيل قيم شعبه ، والعمل بروح التضحية والفداء ، لهذا تعمل المؤسسات الغربية على تشويه الهوية وتمزيقها ، وقد عبر عن ذلك السيد الرئيس بشار الأسد ونبه إلى خطورته ، فحين التقى أدباء وكتاباً عرباً قال :

(إن "أخطر ما يمكن أن تتعرض له المنطقة العربية هو ضياع الهوية، وإن ما يحصل في سورية هو ليس حرباً عليها بالمعنى الضيق، بل لابد من أن نرى هذه الحرب بالمعنى الأكبر وهي الحرب على الانتماء". وأضاف إن "جزءاً من الحرب التي نتعرض لها تتعلق بالمصطلحات التي يتم تسويقها من الغرب، ومن الضروري أن نعيد تركيب هذه المصطلحات بالمضمون الذي يتناسب مع فكرنا وانتمائنا ومع العروبة بمعناها الحضاري العام والشامل).

والانتماء الذي يجب أن يتعمق ويبقى راسخاً ، لا يعني الانفصال عن متابعة معطيات العلم والثقافة والحضارة ، بل الانفتاح على ذلك كله مع الاحتفاظ بالجوهر الذي ننطلق منه ، ونتفاعل به)،

وفي الداخل تقع على الجميع مسؤوليات كبيرة لا يمكن لأحد أن يكون خارجها بدءاً من الأسرة إلى المدرسة ، هو البناء الثقافي والمعرفي الذي يصون الجميع ،

والاغتراب عن الثقافة الوطنية والقومية يعني بالضرورة الضياع والتشظي وبالتالي فقدان الهوية ، وقدرة العدو على استلابنا فكرياً وثقافياً وبالتالي استلاب أوطاننا ، لذا فإن خط الدفاع الأول كما أكد أيضاً في اللقاء نفسه ، هو خط دفاع فكري وثقافي، فالحرب فكرية وثقافية ، وما تم تدميره من بناء يرمم ، ويعاد بناؤه ، لكن متى ما تم تدمير الإنسان استطاع العدو

الاختراق، وتقع الكارثة التي تغرقنا وتغرق الأجيال القادمة كما أشار إلى ذلك في كلمته في مؤتمر قمة جدة .

هذه الاستراتجية التي تضع الامة وأجيالها على درب الخلاص من الواقع الحالي والعمل من أجل المستقبل ، هي الملاذ ، ولا يمكن الركون إلى الغد دون أن تكون واقعاً عملياً يجب العمل على تنفيذه على المستويات كافة ، وليس في قطر عربي واحد وإنما في الاقطار العربية كافة.

من هنا نقرأ النصر السوري على الإرهاب بناء على ترسخ من رؤى هذه الاستراتجية التي تؤمن بالإنسان والوطن ، وسيكون نصر المقاومة في فلسطين المحتلة ومن ورائها محور المقاومة وعلى رأسه سورية الراسخة انتماء وتجذراً وهوية إنسانية متفاعلة مع معطيات القيم الإنسانية ، لا التعصب والعدوان والكراهية .

العلاقات السورية التركية

د. طالب إبراهيم

المقدمة.

ترتبط تركيا مع الوطن العربي بروابط متعددة الأوجه: فكرية - ثقافية، روحية - دينية، تاريخية، وعرقية، فضلاً عن التداخل والتمازج السكاني، حيث ينحدر عدد غير قليل من العرب من أصول تركية سواء من جهة الأم أو الأب أو من الجهتين معاً، كما أن عدداً كبيراً من سكان تركيا الحالية يعودون لأصول عربية، ولا تقتصر الروابط السكانية على العنصر العربي بل تتعداه إلى بقية الإثنيات الأخرى التي تعيش في الوطن العربي وفي تركيا، كالأكراد والتركمان، والشركس والشيشانيين.

من الناحية الفكرية - الثقافية كان اعتناق الأتراك للدين الإسلامي محطة فاصلة ومحورية في حياة الأتراك الفكرية والروحية والثقافية والسياسية، فقد تحولو تدريجياً من مجتمع قائم على حياة البداوة وعصبيتها إلى مجتمع سياسي منظم، وتحولوا في أيام الخليفة العباسي المتوكل إلى قوة كبيرة داخل الخلافة العباسية، بل أصبحوا أصحاب الكلمة العليا فيما يخص شؤون الحكم والسياسة، وقد تعمق انخراط الأتراك في شؤون الدولة والسياسة في فترة الحكم السلجوقي والحكم العثماني الذي تلاه، وكان ربط الدين بالدولة، أو ربط الدولة بالدين هو الأساس الفقهي والدستوري، بل والأيديولوجي لممارسة العمل السياسي على المستوى (الدولتي) لدى الأتراك في الفترتين السلجوقية والعثمانية.

تعرف الأتراك على الوطن العربي من البوابة السورية، وتحولت تركيا من قوة إقليمية متصارعة مع جوارها الصفوي عام 1516 إلى قوة عظمى على المستوى الدولي بعد نجاح الأتراك في السيطرة على سورية والذي أعقب انتصارهم في معركة مرج دابق، وسورية هي البوابة الحقيقية لتركيا نحو تحقيق دورها ونفوذها في العالمين العربي والإسلامي، ففي الشرق يعتبر المربع الأناضولي محصوراً بين إيران، التي هي قوة إقليمية كبيرة منافسة لتركيا، وبحر قزوين، كما أن الحدود مع العراق تفتح آفاق العمل التركي نحو دول الخليج البعيدة عن ساحات التأثير المركزي في الوطن العربي وهي مصر بامتداداتها الأفريقية وبلاد الشام بامتداداتها وأبعادها القومية العربية، فضلاً عن كون العراق أكثر قرباً لإيران من تركيا ولأسباب عديدة، إضافة إلى كون المنطقة الشمالية من العراق والحاذية للأراضي التركية ذات غالبية من الأكراد خصوم أنقرة التاريخيين.

وهكذا نرى أن العلاقات التركية السورية هي الأساس الذي لا بد منه للعلاقات التركية العربية، وبالتالي فإنه يتحتم على تركيا، إن أرادت أن يكون لها مكان لائق في العالم أن تتجه نحو تحسين علاقاتها مع سورية، وإلا فإن الأتراك سيعانون الكثير من أجل تأمين جوارهم الجغرافي البري القريب، والذي تشكل سورية أحد أهم عناصره، إن لم يكن أهمها على الإطلاق، وتعد العلاقات السورية التركية حالة خاصة وفريدة للعلاقات بين الدول، إذ لا يمكن أن يستغني أحد البلدين عن الآخر، إلا أنهما لم يتمكنا حتى الآن من صياغة أساس مقبول ودائم للعلاقات بينها، فالأتراك ينظرون إلى سورية كمدخل لهم للوطن العربي وكحديقة خلفية يمارسون فيها نفوذهم، في حين لا يستطيع كثير من السوريين تناسي الماضي الاستعماري للامبراطورية العثمانية، ويلقون باللوم على الأتراك في التخلف الذي أصاب الوطن العربي وتسبب بتغييبه عن الثورات العلمية والتقنية طيلة أربعة قرون ونيف.

في هذه الدراسة سنقدم عرضاً تفصيلياً للعلاقات السورية التركية وتطورها عبر التاريخ، كما سنحاول استشراف آفاق هذه العلاقات ولاسيما في خضم تنامي الجدل عن إمكانية تحقيق مصالحة سورية تركية على خلفية النزاع الذي ساد علاقاتهما لأكثر من اثني عشر عاماً.

أولاً: تركيا لمحة عامة، (الدولة الحائرة).

"إن الخرائط هي التي تروي القصة الحقيقية" [1]

تتمتع الجرافيا السياسية لتركيا بخصائص فريدة ، من حيث امتداد تركيا على قارتين هما آسيا وأوروبا، فهي ليست أوروبية بالكامل كما أنها ليست آسيوية بالكامل، وهي ليست شرقية بالمعنى الجغرافي كما أنها ليست غربية، ومن حيث الجوار المكاني تبلغ الحدود التركية: [2]"مع اليونان 206 كلم (128 ميلاً)، وبلغاريا 240 كلم (149 ميلاً) وجورجيا 252 كلم (157 ميلاً) وأرمينيا 268 كلم (167 ميلاً)، ناختشيفان (أذربيجان) 9 كم (6 أميال)، وإيران 499 كلم (310 أميال)، والعراق 331 كلم (206 أميال)، وسورية 822 كلم (511 ميلاً)"، ومن الناحية السياسية فإن النظام السياسي التركي ليس علمانياً في الوقت الراهن، لكنه لم يتمكن من تحويل تركيا إلى دولة دينية، بقي الكثيرون ينظرون إلى تركيا على أنها مجرد جسر جغرافي يربط الشرق بالغرب، ولم يعط أحد في الغرب أهمية تذكر لحقيقة أنَّ تركيا هي جسر إنساني بكل ما تحمله هذه الكلمة من معانٍ، أي بكل ما يتعلق بالنشاطات المرتبطة بالكائن البشري الروحية والثقافية، فضلاً عن عوامل الجغرافيا السياسية، حيث إن تركيا هي الدولة الثانية في العالم، التي تمتد عبر قارتي أوروبا وآسيا وفي الوقت نفسه فإنها تجاور أحواض البحرين: المتوسط والأسود، فضلاً عن إشرافها على مناطق القوقاز والبلقان البالغة الأهمية لأوروبا ولروسيا من الناحية الجيوسياسية، كما تتحكم تركيا بمضائق البوسفور والدردنيل المهمة لأمن واستقرار القارة الأوروبية وروسيا، وهي الطرف الرئيس بمعاهدة مونترو، كما أنها الجزء الأهم من الهلال الداخلي للعالم، أو (Rim land) وأحد أهم مناطق المصير للقوى الجوية والبرية والبحرية في العالم.

الأهم في حياة الدولة التركية هو حقيقة تشكلها على يد الإسلام، فقد كان العامل الديني هو الأساس في تشكيل الإمبراطورية التركية القديمة

(1) Fernand Braudle, A history of civilizations, New York: penguin 1993, p.55.

(2) https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%A7_%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7.تـــاريخ

الوصول: 2023/3/18

التي عرفت بـ "العثمانية"، ومن قبلها الإمبراطورية السلجوقية وبعد تمكن العثمانيين بقيادة سليم الأول من الاستيلاء على سورية عام 1516 أصبحت تركيا مقراً للخلافة الإسلامية ولقرون عديدة، الأمر الذي بقي محفوراً في حياة وذاكرة أجيال من الأتراك، وهذا العامل يشبه نشوء الخلافة الأموية في بلاد الشام الذي ما يزال موضع تغني الشعراء والأدباء والساسة العرب، من قوميين سوريين وبعثيين وإسلاميين.

نقل **كمال أتاتورك** تركيا من الأسلمة إلى العلمنة بجرة قلم واحدة، وتغير قدر تركيا من حيث كونها عاصمة للخلافة الإسلامية، إلى العلمانية الغربية، بصورة تتشابه مع انتقال روسيا من النظام الإقطاعي المتمركز حول الكنيسة الأرثوذكسية إلى الشيوعية إثر انتصار الثورة البلشفية العظمى عام 1917، ونستطيع الحديث اليوم عن يقظة تركيا وتنبهها لماضيها الحقيقي والإسلامي بعد مضي سبعين عاماً تقريباً، بصورة تشبه يقظة روسيا في وقتنا الراهن، وكانت أولى علائم هذه الصحوة هي صعود **نجم الدين أربكان** إلى سدَّة الحكم في تركيا، ولم يبق أربكان وقتاً طويلاً في السلطة لأسباب معروفة، لكن الأمر الذي فات الكثيرين في الوطن العربي: هو أن التغيير السياسي الحقيقي قد بدأ فعلياً في هذا الجار القوي والقريب، واليوم يحاول خلفاء أربكان إعادة رسم الدور الجيوبوليتيكي لتركيا التي نستطيع القول إنَّها بدأت تتغير بقوة وبطء ولكن بثبات، ويدعي الكثيرون أن فشل دول الاتحاد الأوروبي في ضم تركيا إليه شكل أحد العوامل المهمة وراء هذا التوجه التركي، في حين يدعي بعضهم: أنَّ الدور التركي الجديد مرسوم أمريكياً، غير أن المتابع للأمور يرى أن وراء التوجهات التركية الجديدة عوامل جيوبوليتيكية أبعد بكثير من قضية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وقضية منح دور لتركيا من الولايات المتحدة، التي ترفض الاعتراف بأية قوة أخرى في أحد أهم مناطق أمنها القومي، إن الحقيقة التي لا بد من التعامل معها بواقعية سياسية وبمنطق استراتيجي تقول: تنبهوا واستفيقو أيها العربُ، لقد استفاق المارد التركي، وعليكم أن تُحسِنوا التعامل مع هذه الصحوة.!

يرتبط تاريخ ومصير أي بلد في العالم بعلاقة جدلية مع جواره الجغرافي، كما أن لهذا الجوار تأثيرات سياسية وثقافية واقتصادية دائمة، ومستمرة على هذا البلد، وهذه التأثيرات في حال من التجدد والديمومة والديناميكية، ولا

تخرج تركيا عن هذه القاعدة، فقد شكل انهيار الامبراطورية السوفييتية فرصة للصعود، والتمدد التركي خصوصاً نحو منطقة آسيا الوسطى، وما إن أطبقت حالة التفكك والانهيار على الاتحاد السوفييتي، حتى بدأت تتعالى الأصوات القومية في تركيا، ففي العام 1994م، [1] "طرح تورغوت أوزال رؤيته لما يسمى (العالم التركي) الممتد من سور الصين وحتى البحر الأدرياتيكي"، لقد بُعِثتْ النزعة القومية التركية بسقوط الأممية السوفييتية، وبدأت تعود عبارات مثل [2] أجدادنا أتراك السماء للتداول، بل أطلقت تركيا تسمية (غوك تُرك1)على أول قمر صناعي تركي مصمم للأغراض العسكرية[3]، وأخذ المنظرون الأتراك وعلى رأسهم أحمد داوود أوغلو يكتبون عن تركيا الجديدة، وعن إعادة صياغة علاقتها مع محيطها على قاعدة مد جسور التواصل وتصفير المشاكل، وبدأ الاقتصاد التركي يشهد ازدهاراً كبيراً لأسباب عديدة منها: الانفتاح السياسي التركي على الجوار وسياسات حزب العدالة والتنمية في الداخل والخارج.

كانت الحرب السورية الخطأ الأكبر لتركيا فيما يخص التعامل مع سورية، حيث خسرت تركيا دورها وكذلك الأمر خسر الوطن العربي تماسكه الهش أصلاً، وأصبحت أبواب المنطقة مفتوحة أمام التدخلات الخارجية بأنواعها وأشكالها كلها، وكان بإمكان تركيا التخلي عن فكرة دعم العنف في سورية منذ البداية لكنها فعلت العكس، ولو فعل الأتراك ذلك، أي عدم دعم العنف ودعم الشرعية في سورية، بدلاً من ذلك، لما ظهرت داعش وشقيقاتها، لكانت حساباتهم الاستراتيجية ذهبت بعيداً وكثيراً في الاتجاه الخاطئ، وكنتيجة لذلك عاد الدور التركي ليصبح حائراً من جديد، فتركيا اليوم ليست إسلامية، لكنها ليست علمانية،

(1) كرم سعيد، 2015/3/24، جريدة الحياة، http://www.alhayat.com/article/647140/%D8%AA%D9%88%D8%AC%D9%87%D8%A7%D8%AA-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9 تاريخ الزيارة: 2018/9/12.

(2) ـ أتراك السماء أو الغوكترك أسلاف الأتراك الحاليين، وهم جماعة من القبائل الرحالة في وسط آسيا بدأ صعودهم في القرن السادس الميلادي.

(3) https://www.turkpress.co/node/41484 تاريخ الوصول: 2023/3/26

كما أنها ليست غربية، وليست شرقية، وهي دولة أطلسية مناكفة لأوروبا وأمريكا معاً، ومضطهدة من قبلهما، طبعاً مضطهدة من حيث كونها حليفاً عبداً لا يتمتع بحقوق الشراكة والتحالف كلها، ومن جهة أخرى فإن علاقاتها مع مصر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ليست على ما يرام، رغم كل ما يقال ويشاع عن تحسن ظاهري أعقب كارثة الزلزال الذي ضرب أجزاء من سورية وتركيا عام 2023، كما أن علاقاتها مع "إسرائيل" قائمة على مبدأ "تعال، ولكن إياك أن تأتي"، ومع موسكو فهي الصديق اللدود للروس وهَلُمَّ جراً.

لقد كانت سورية هي المدخل الحقيقي لقيام الأمبراطورية العثمانية حيث قاد فتح بلاد الشام إلى فتح مصر والجزيرة العربية كلها أمام الأتراك العثمانيين، وكانت الأرض السورية هي العامل الحاسم الذي ساهم في تشكيل الأمبراطورية العثمانية وزوالها، مثلما حصل مع الأمبراطوريات التي سبقتها، العربية الأموية والبيزنطية، فالخرائط صادقة تماماً ودائماً وهي التي تروي القصة الحقيقية للبشر وتاريخهم في آن، وتقول الخريطة السورية إنّ أرض سورية حاكمة لجوارها ولمصير هذا الجوار، فضلاً عن كونها لا تستطيع أن تتكلم لغة واحدة هي العربية.

أدرك عديد من القادة الأتراك جسامة الأخطاء التي وقعوا فيها في تعاملهم مع الملف السوري عقب ما يسمى بالربيع العربي الذي كان شتاءً صهيو ـ أمريكياً بامتياز، وبدؤوا الاستدارة نحو دمشق، ولكنهم ما يزالون يشعرون بوهم القوة وفورة العنجهية القومية والدينية في وقت واحد، حيث يحتلون أجزاءً واسعة من الأراضي السورية ولكنهم يطالبون الدولة السورية بحمايتهم من التنظيمات الانفصالية في شرق الفرات، ويتناسون فعائلهم السوداء في حلب وإدلب، واحتلالهم لقسم كبير من سورية إضافة للواء الإسكندرون، وبديهي أن التفاوض من منطق القوة والحوار عبر الغطرسة والعنجهية لا يؤديان لنتيجة مرجوة، ومرة أخرى فإن تركيا حائرة!!! هل تقدم تنازلات لسورية تحفظ أمن البلدين ومستقبلهما؟ أم تستمر في سياستها السابقة التي ألحقت دماراً كبيراً بسورية وربما يتلوه دمار أشد في تركيا

ثانياً: تطورات العلاقات السورية التركية خلال المئة عام الأخيرة.

كانت سورية جزءاً من الإمبراطورية العثمانية حتى العام 1918، إذ نالت استقلالها الأول عن الدولة العثمانية في السابع والعشرين من أيلول من العام 1918، حيث رفع العلم العربي وتشكلت أول حكومة عربية في سورية بعد انتهاء الحكم العثماني، ومنذ ذلك الوقت اتسمت العلاقات السورية بحالة من التوتر المتفاوت الشدة مع بعض فترات الهدوء المؤقت، وقد حمل الجانبان السوري والتركي ذكريات مريرة حول الفترة العثمانية التي انتهت نهاية مأساوية في سورية خصوصاً بعد قيام جمال باشا السفاح بإعدام عدد كبير من القوميين العرب عام 1916 في ساحة المرجة، فضلاً عن قيامه قبل ذلك بإعدام أعداد كبيرة من الضباط العرب وإلقاء اللوم عليهم بفشل الجيش العثماني في حملة تُرْعة السويس الأولى أو ما يعرف بحرب (سفر برلك)، وما تزال بعض العائلات تتذكر أفراداً منها غَيَبّتهُم تلك الحرب في بلاد الشام، وبعد استقلال سورية بدأ قسم كبير من القوميين الأتراك ينظرون إلى الأراضي السورية على أنها حق لهم وقد سلب منهم، كما رفض الأتراك الاعتراف بمخرجات مؤتمر سان ريمو المنعقد عام 1920 والذي كرس النفوذ الغربي في المنطقة العربية في شرقي البحر المتوسط، وسارعت فرنسا في معاهدة أنقرة عام 1921 لاسترضاء تركيا على حساب الأراضي السورية[1] وذلك عبر اقتطاع لواء الإسكندرون مقابل امتيازات اقتصادية، وقد وقعت فرنسا المحتلة لسورية مع تركيا اتفاقاً عام 1939[2] لضم لواء الإسكندرون إلى سورية، حيث أصبح يعرف باسم هاتاي، وهو الأمر الذي ما يزال على رأس المشكلات العالقة بين كل من سورية وتركيا.

وبعد وفاة **كمال أتاتورك** عام 1938 تولى **عصمت إينونو** الحكم في تركيا حيث اتسمت فترة حكمه، خصوصاً في الخمسينيات من القرن الماضي، بالعداء الشديد لسورية ذات التوجه القومي العربي، حيث أصبحت العلاقات السورية التركية تتسم بالفتور المشوب بالحذر حيناً والتوتر الشديد

(1) ـ حامد محمد طه السويداني، العلاقات السورية التركية 1918 ـ 2011، الموصل، جامعة الموصل، مجلة دراسات إقليمية، 9 (27) 2012

(2) ـ خورشيد حسين دلي، تركيا وقضايا السياسة الخارجية، منشورات اتحاد الكتاب العرب (سورية . - ص 40)، 1999، 2000/4/5.

حيناً آخر، ويعود ذلك لرغبة الأتراك في استقطاب سورية للانضمام إلى التحالفات الدولية المناهضة للاتحاد السوفييتي، وعلى رأس هذه التحالفات حلف بغداد الذي صاغته واشنطن بذريعة مكافحة ما سمي بالتمدد الشيوعي، و[1]" كثيراً ما شهدت العلاقات التركية ـ السورية توترات أمنية وصلت إلى حد أجواء الحرب كما حدث في عام 1957 عندما حشدت تركيا قواتها العسكرية على الحدود الشمالية السورية في أعقاب الخطوات الوحدوية مع مصر"، وفي الستينيات من القرن العشرين تحسنت العلاقات التركية السورية تحسناً ملحوظاً بسبب غضب تركيا من مواقف المجموعة الغربية المؤيدة لليونان في النزاع التركي اليوناني حول جزيرة قبرص، وقد توجت تركيا سياساتها المنحازة للعرب في العام 1967 عندما صوتت لصالح الدول العربية في مجلس الأمن.

في السبعينيات وبعد الحركة التصحيحية اعتمدت سورية سياسات توافقية مع جوارها العربي وغير العربي، حيث كانت القيادة السورية تعد العدة لحرب تشرين التحريرية، وقد نجم عن هذه السياسات انفراج كبير ومهم في العلاقات بين سورية وتركيا، حيث قدمت الأخيرة المصول الدموية لمساعدة سورية في علاج جرحى حرب تشرين التحريرية، كما أنها [2] سمحت للطائرات السوفييتية المشاركة في جسر الإمداد الجوي السوفييتي لسورية ومصر بعبور الأجواء التركية.

في العام 1979 أفاق العالم على الزلزال الكبير الذي تمثل بسقوط نظام الشاه في إيران وقيام الثورة الإسلامية، ومن اللحظة الأولى أعلنت سورية موقفاً صريحاً مؤيداً للثورة الإسلامية، في حين توجست تركيا خيفة من قيام الثورة الإسلامية في إيران، وذلك خشية انتقال العدوى الدينية إلى الداخل التركي، غير أن الجانبين تمكنا من تجاوز هذه المسألة، في العام 1987، حيث وصلت العلاقات السورية التركية إلى مستوى مقبول من التفاهم وتم ابرام اتفاقية تنص على تزويد سورية بخمسمئة متر مكعب من المياه في الثانية من نهر الفرات.

(1) ـ نصري الخوري وآخرون، سورية وجيرانها .. خمسة عقود من التوتر، جريدة البيان الاماراتية

(2) ـ العلاقات العربية التركية (من منظور عربي) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ج ١(استانبول - 1991)، ص 331

عاد القلق التركي من الجار السوري للظهور من جديد بسبب تنامي علاقة سورية بإيران والاتحاد السوفييتي في مطالع الثمانينيات من القرن العشرين، ووصل الأمر إلى الحد الذي عدّت فيه رئاسة الأركان التركية في تقرير لها أعد عام 1980 [1]"إن الخطر قادم من الجنوب وإن العدو الأكبر لتركيا هو سورية"، وقد تزايد القلق التركي من تسارع وتيرة التسلح السوري أبان حكم الزعيم السوفييتي يوري أندروبوف الذي ارتقى سدة الحكم بعد وفاة بريجينيف عام 1982، وخلال حكمه قام بتزويد سورية بمنظومات سام -5 الصاروخية المتطورة، والتي اتخذت منها تركيا ذريعة لحشد قواتها على الحدود مع سورية عام 1983.

وفي أواسط الثمانينيات وحتى أواخر التسعينيات من القرن المنصرم مرت العلاقات السورية التركية بمرحلة من التوترات المتصاعدة، فقد دعمت سورية تنظيم حزب العمال الكردستاني بزعامة عبد الله أوجلان الذي تتهمه تركيا بالإرهاب، كما اتهمت سورية تركيا بالقيام ببعض التفجيرات في بعض المدن السورية أثناء فترة نشاط الاخوان المسلمين في الثمانينيات، ووصل التوتر ذروته عام 1998 حيث حشدت تركيا قواتها على الحدود السورية بذريعة دعم الحكومة السورية للإرهاب، غير أن البلدين غلبا الدبلوماسية على العنف وتوصلا لاتفاق أضنة المشهور عام 1998 الذي ما يزال يعد أساساً للاتفاقات والتفاهمات الأمنية بين الجانبين.

وقد سبق الاتفاق مغادرة عبدالله أوجلان سورية، مما نزع فتيل التوتر بين سورية وتركيا، واتجاه العلاقات بين البلدين إلى نوع من الاستقرار الإيجابي النسبي، وقد تعزز هذا الاستقرار المؤقت بوصول تيارات إسلامية إلى سدة الحكم في تركيا، ما حصل عندما تولى نجم الدين أربكان رئاسة الوزراء بين عامي 1996 و1997، وقد مهد وصول أربكان إلى الحكم في تركيا لوصول خلفه وتلميذه رجب طيب أردوغان، مما عزز حالة استقرار العلاقات بين البلدين، بل بدأ البلدان تعاوناً حقيقياً بين أعوام 2003 و2011، وأصبحت العلاقات السورية التركية متقدمة جداً في المجالات كافة: الأمنية والعسكرية، إضافة إلى المجالين السياسي والاقتصادي، ومع اندلاع ما

(1) ـ المصدر السابق.

يسمى بالربيع العربي انكشف للقيادة وللشعب في سورية مدى الخداع الذي قامت بها قيادة أردوغان، حيث وقفت من اللحظة الأولى ضد الدولة والشعب في سورية لصالح المشروع الأخواني، بل أصبحت تركيا هي الممر والمستقر لمئات الألوف من الإرهابيين الذين عاثوا فساداً في سورية وقتلوا وسلبوا ودمروا تحت إشراف مخابرات أردوغان، وبمتابعة شخصية منه ومن **حقان فيدان** مدير الاستخبارات التركية.

في العام 2015 تغيرت الأمور في سورية بصورة دراماتيكية، فقد قرر الروس بعد طول تردد التدخل العسكري المباشر لدعم الدولة السورية، واستجاب الجانب الروسي لطلبات القيادة السورية المتعلقة بتقديم دعم عسكري مباشر للجيش العربي السوري في حربه ضد التنظيمات الإرهابية وعلى رأسها تنظيم داعش وجبهة النصرة (فرع القاعدة).

وجد الأتراك أنفسهم في سورية وجهاً لوجه مع إحدى أكبر القوى النووية والعسكرية في العالم، أي روسيا، وهنا تحتم على القيادات التركية تغيير رأيها ونمط تفكيرها، فقد تلاشى حلم السيطرة على سورية ومن بعدها المنطقة العربية، وأصبحت أحلام العثمنة الجديدة مجرد أضغاث أحلام! فقد استعادت دمشق السيطرة على أجزاء واسعة من الأراضي السورية، وتم حشر الإرهابيين في زاوية ضيقة في شمال غرب سورية وعلى الحدود مع تركيا، كما أن تركيا نفسها أصبحت محاصرة بين الروس من الشمال والسوريين من الجنوب والإيرانيين من الشرق، ما أدى إلى [1] إحباط سياسة أنقره تجاه سورية، وفي تشديد الحصار الجيواستراتيجي على المربع الأناضولي، من خلال توثيق التحالف الروسي - الإيراني، ومن خلال الوجود العسكري الروسي المكثف وشبه الدائم في سورية، وهنا بدأ الأتراك بالاستدارة صوب دمشق مجدداً وذلك عبر إبرام العديد من التفاهمات مع الجانب الروسي، في إطار ما عرف بمناطق خفض التصعيد، وبدأت تركيا توازناً بين مصالحها مع الغرب الأطلسي وبين مصالحها مع روسيا وحلفائها من الإيرانيين والصينيين، كما أنها لم تزل تحلم بالعودة إلى الفردوس السوري لاستعادة دورها في المنطقة العربية، وساهمت المصاعب الاقتصادية المتنامية في تركيا وأزمات

(1) - ميشال نوفل، النزاع التركي الروسي: سورية التناقض الرئيسي، مجلة دراسات فلسطينية، عدد:106، ربيع 2016 ص 53.

اللاجئين السوريين وغيرهم في دفع أردوغان لتبني مقاربات جديدة في الملف السوري، حيث بدأت جولات مكثفة من الحوار بين المسؤولين الأمنيين من البلدين في العام 2022 وتوجت هذه اللقاءات بلقاء وزيري الدفاع من البلدين في موسكو في 2022/12/28 وعلى الرغم من قلة المعلومات حول اللقاء ونتائجه إلا أنه عكس تغييراً كبيراً جداً ومهماً في المقاربة التركية ومن ورائها الغربية ـ الأطلسية للملف السوري.

ثالثاً: المشكلات الرئيسة القائمة بين البلدين

على الرغم من ارتباط سورية وتركيا بالعديد من الأواصر والصلات، المتعددة الجوانب، إلا أن ذلك لم يمنع بروز العديد من المشكلات بين الجانبين، وبعض هذه المشكلات معقد وصعب الحل، ولكنه تحت السيطرة على العموم، حيث [1]"لم تصل العلاقات بين البلدين إلى مرحلة صدام ساخن، لكنها ظلت في مستوى أقل من مستوى علاقات كل منهما مع الدول التي دخلت معها في صدام حقيقي"

وتحمل مثل هذه الحالة العديد من الأوجه، فهي قد تكون حالة محفزة ودافعة للسياسيين والمفكرين من البلدين للحوار وللعمل على إيجاد أرضيات مشتركة للتفاهم والتعاون الاستراتيجي وتجنب الصدامات، كما أن حالة التوتر أو الصراع بين أي بلدين أو قوتين، تعني إمكانية عقد السلام وإبرام الصفقات السياسية الكبرى، فالسلام لا يبنى بين الأصدقاء عادة، بل يبنى بين الخصوم، والصفقات تجري عادة بين الخصوم المتنافسين في إطار سياسي أو اقتصادي أو استراتيجي محدد، والوجه الآخر للحالة السورية التركية هو القطيعة السياسية والاقتصادية، وربما نشوب صراعات مباشرة أو بالوكالة، ويمكننا تلخيص المشكلات القائمة بين البلدين على النحو الآتي:

أ. المشكلات المزمنة.

هذه المشكلات متعلقة بقضايا ومسائل بعضها موروث من الزمن الماضي، وبعضها جديد نسبياً لكنها لم تجد طريقاً إلى الحل ومن شبه

(1) ـ أحمد داوود أوغلو، العمق الاستراتيجي، (بيروت، الدار العربية للعلوم، ناشرون، 2010) ط1، ص 438

المؤكد أنها لن تكون قابلة للحل في المستقبل المنظور، وأهم هذه المشكلات أو المسائل:

1. الموروث الثقافي والفكري والأيديولوجي العائد للحقبة العثمانية، حيث يعدُّ كثير من القوميين الأتراك أن أجزاءً واسعة من سورية هي أراضٍ تركية، مثل حلب وبعض أجزاء الجزيرة السورية، وبالمقابل فإن القوميين العرب في سورية يعدون كيليكيا وأجزاء واسعة من تركية الحالية هي أراض سورية، وكانت تتبع ولاية الشام في الخلافتين الأموية والعباسية، ومن بعدها في دول المماليك.

2. مشكلة لواء الإسكندرون الذي سلبته تركيا بالتعاون مع فرنسا التي كانت تحتل سورية في إطار صفقة بين الجانبين عام 1939 ، حيث حاولت فرنسا تقسيم سورية إلى كيانات طائفية وإقليمية هي دولة الشام، دولة حلب، الدولة العلوية، الدول الدرزية في جبل الدروز، دولة لبنان، جمهورية هاتاي، وعندما أفشل السوريون المشروع الفرنسي قامت فرنسا بفصل لواء الإسكندرون عن سورية، ومن ثم تدبير مؤامرة لنقله إلى السلطة التركية عبر انتخابات غير نزيهة، إضافة إلى ممارسة عمليات تطهير وتهجير عرقي في منطقة اللواء لإفقادها غالبيتها العربية.

3. مشكلة المياه، بدأت هذه المشكلة في خمسينيات القرن الماضي عندما ازدادت احتياجات البلدين للمياه في عملية التنمية الشاملة وتوليد الطاقة الكهرومائية، مما دفع تركيا إلى إقامة مجموعة من السدود حيث قامت ببناء أول سد لها عام 1960 وهو سد كبان، وأعقبته مجموعة من السدود على نهري الفرات ودجلة.

4. مشروع تنمية جنوب شرق الأناضول (غاب)، ويضم تسع مدن تركية، وهي أدي مان، بات مان، دياربكر، عنتاب، كلس، ماردين، سييرت، أورفه وشرناك، ويخدم هذا المشروع منطقة بالغة الأهمية التاريخية والاقتصادية لسورية وتركيا والعراق، وقد استغلت إسرائيل حاجة تركيا للأموال والخبرات التكنولوجية لإقامة هذا المشروع، حيث وجدت أن الفرصة مناسبة للتغلغل في هذه المنطقة وقدمت أموالاً طائلة للحكومة التركية وذلك عبر الهيئات والمؤسسات التالية:

1. وزارة الزراعة والتنمية الريفية الإسرائيلية.

2. وزارة التعاون والتنمية الزراعية الإسرائيلية(سينداكو).
3. وزارة الخارجية الإسرائيلية.
4. مركز التعاون الزراعي الدولي الإسرائيلي (ماشاف)

و يضاف إلى ذلك العديد من المؤسسات المالية والفردية التي استفادت من القوانين التركية الجديدة التي تسمح للأجانب بتملك الأراضي في تركيا، إذ سمح البرلمان التركي في 19\7\2003 للأجانب بتملك الأراضي التركية، ويبرز في هذا المجال شركتا " تاحال" و(زنكل) . و"المعروف عنهما ارتباطها الوثيق بجهاز الموساد كما أن لدى الموساد خبراء زراعيين في مجالات شتى للاستفادة منهم، باعتبار أن هذا السلوك كان متبعاً في أفريقيا خلال الستينات والسبعينات، وقد بدأ قسم كبير من هؤلاء الخبراء الذي عملوا في أفريقيا (السودان وكينيا وإثيوبيا) بالتوافد على تركيا والعمل في مشروع "الغاب""[1] يبدو أن الدور الإسرائيلي وصل إلى حدود خطيرة جداً فيما يتعلق بمصير المنطقة الشرقية في سورية ومن الملفت للنظر " حديث كثير من الأوساط التركية الرسمية والشعبية، عن دور "إسرائيل" في تجفيف بعض الأنهار السورية التي تغدي الأراضي السورية الزراعية في شمال شرق سورية، وخصوصاً الشركات الإسرائيلية التي تدير بعض المشاريع الزراعية في مدينة "الرها" على الجانب الغربي من الفرات، والتي تأتي في سياق الاهتمام الإسرائيلي المتزايد بالمشاريع الزراعية والمائية في مدن دجلة والفرات في إطار مشروع جنوب الأناضول "الغاب" إذ اختارت الشركات الإسرائيلية طريق الاستثمار في المجالات المائية والزراعية والري وهو ما يسهل على الإسرائيليين وحدهم من الناحية الإستراتيجية"، وكانت الشركات الإسرائيلية قد استأجرت من الحكومة التركية مزارع "بينار جيلان" على الحدود السورية لمدة 49 عاماً، والتي تفوق مساحتها مساحة قبرص، والأهم من ذلك، فإن هذه المزارع تمتد على بحيرة مائية تحتوي على 90٪ من مخزون المياه الجوفية في جنوب تركيا وشمال سورية، إذ جرى إنشاء هذه المزارع على نقطة الصفر مع الحدود السورية، وحفروا فيها الآبار التي تضخ (9) ليترات في الثانية من المياه

(1) ـ الشراكة التركية الإسرائيلية في مشروع جنوب شرق الأناضول، الآليات والتداعيات، 2012/11/19.
https://guelma.yoo7.com/t472-topic تاريخ الزيارة: 2023/4/3

الجوفية، الأمر الذي أدى إلى تجفيف منابع المياه الجوفية في منطقة رأس العين السورية التي كانت إحدى ست مناطق رشحتها الأمم المتحدة للاعتماد عليها لإنقاذ البشرية في حالة تعرض العالم إلى مجاعة جماعية"[1].

ب. المشكلات الطارئة.

وتتعلق هذه المشاكل بظروف وتطورات سياسية معينة على المستوى الإقليمي والدولي، ومن أهم هذه المشكلات قيام تركيا بدعم التنظيمات الإرهابية التي حاربت الدولة السورية، كذلك الأمر الدعم السياسي واللوجستي الذي قدمته وتقدمه حكومة حزب العدالة والتنمية التركي لتنظيم الأخوان المسلمين المحظور في غالبية الدول العربية ومنها سورية، هنا أيضاً مشكلة التنظيمات الكردية التي وقفت سورية إلى جانبها في بعض المراحل، وهي التنظيمات التي تصنفها تركيا بالإرهابية، وتمثل خطراً على الأمن القومي لتركيا، يضاف إلى ذلك الموقف السوري من التجاذبات التركية اليونانية، وموقف سورية من المسألة القبرصية، فقد كانت العلاقات السورية اليونانية تشهد المزيد من التحسن مع نشوب توترات في العلاقات السورية التركية وبالعكس.

المسألة الأخرى هي مسألة تقاسم الثروات الكبيرة من الطاقة الأحفورية (النفط والغاز) في القسم الشرقي من حوض البحر المتوسط، ومن المرجح نشوب توترات من نوع ما بين البلدين على خلفية هذه المسألة.

وأخيراً تأتي مسألة الاحتلال التركي لأجزاء واسعة من الشمال السوري بذريعة التصدي لإرهاب الجماعات الكردية، كما لعبت تركيا على ورقة التسويات والمصالحات التي جرت في سورية بعد سيطرة الجيش العربي السوري على غالبية المناطق التي كان يحتلها الإرهابيون، وقامت بتجميع الجماعات الموالية لها وللغرب في منطقة الشمال السوري بحيث أصبحت هذه المجموعات أذرعاً مسلحة وميليشيات تتبع المخابرات التركية، وفي الوقت ذاته منحت تركيا الجنسية لأعداد كبيرة من هؤلاء، مما يشي باحتمال تكرار سيناريو سلخ لواء الإسكندرون، ولكن بمساعدة روسية هذه المرة، فحاجة الروس لتركيا كبيرة جداً في أوكرانيا وفي سورية وفي المسائل المتعلقة

(1) ـ المصدر السابق.

بتوسيع الناتو، فضلاً عن المسائل المتعلقة بمعاهدة مونترو ومسألة مضائق البوسفور والدردنيل والقضايا المتعلقة بالاقتصاد وأمن الطاقة.

ج. المشكلات المتعلقة بالخيارات الكبرى للبلدين.

تركيا دولة أطلسية وهي أول دولة إسلامية تعترف بقيام "إسرائيل"، كما أن علاقاتها معها متميزة حيث يرتبط الجانبان باتفاقيات أمنية واقتصادية بعيدة الأمد، وقد خدمت تركيا الاستراتيجيات الأطلسية ومحطاتها بصورة دائمة وفعالة وكبيرة، وعلاوة على ذلك فإن تركيا الأخوانية ترى في نفسها الوريثة الشرعية للخلافة العثمانية، وقد ورثت حق التحكم بشعوب المنطقة وأنظمتها السياسية، وظهر هذا الأمر بصورة جلية وواضحة أبان الربيع العربي المشؤوم.

ترى تركيا نفسها وصياً على القطاع الأوسع من العالم الإسلامي، وترى في إيران خصماً بل ربما عدواً، ولا سيما أن الجانبين ورثا تاريخاً مريراً من الاحتراب بعد صعود الدولة الصفوية والامبراطورية العثمانية، حيث بدأ الصراع بين الجانبين في معركة جالديران، 1514، واستمر على فترات متقطعة ومختلفة الاستمرارية حتى العام 1823، حيث وقع الجانبان معاهدة أرضروم بعد الهزيمة التي لحقت بالعثمانيين على يد الأسرة القاجارية التي حكمت إيران بين 1785 و1925.

ونظراً لعلاقات سورية الوثيقة مع إيران فإن الكثيرين في تركيا يرون أن هناك محوراً أو ما أطلق عليه اسم الهلال الشيعي يمتد من لبنان إلى إيران، وهذا الهلال الوهمي يراه بعض القادة الأتراك تهديداً لأمنهم القومي، وذلك من باب تحدي هيمنتهم على المشرق العربي.

على الجانب الآخر فإن سورية دولة هي قومية عربية، ويعدّ أبناؤها أنفسهم أوصياء على المشروع القومي العربي الذي قوض الهيمنة العثمانية على المنطقة العربية، وكافح ضد المشروعات الاستعمارية الغربية المتحالفة مع تركيا في حقبة ما بعد العثمنة، وهنا نجد اختلافاً كبيراً بين النخب السياسية والثقافية في البلدين.

رابعاً: آفاق العلاقات التركية السورية.

تقول الحكمة إنه لا أحد يستطيع أن يختار جيرانه في الجغرافيا، سورية وتركيا جاران بحكم الأمر الواقع، لكن هذا الجوار تخللته فترات طويلة من التناحر والتنافس والصراع على مدى القرون الخمسة المنصرمة، ومن غير المرجح أن تصبح علاقات البلدين طبيعية أو اعتيادية في المستقبل المنظور، فللأمم والشعوب ذاكرة كما هو حال الأفراد، ولا يزال العرب يستذكرون تركيا العثمانية كقوة إمبراطورية استعبدتهم قروناً طوالاً، وتسببت في حالة من التخلف الشديد في العالم العربي خصوصاً في القرن التاسع عشر الذي شهد بدايات أفول الوطن بعد دخولها في حروب متتالية مع القوى الصاعدة في العالم آنذاك، وهي الإمبراطوريات الغربية وروسيا.

بقي الموروث العثماني حياً في أذهان ملايين الأتراك بعد زوال الخلافة العثمانية، ومايزال كثير منهم يحلم باستعادتها، ولعل سياسات تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية تعطي العديد من المؤشرات على صدق هذا القول، فلتركيا حضور سياسي وعسكري يمتد من قطر وأذربيجان إلى الصومال وليبيا مروراً عبر سورية، وتعد فروع تنظيم الأخوان المسلمين الأذرع للنفوذ والدور التركي في البلدان التي ينشطون فيها.

كانت الحرب السورية الفشل الأبرز والأكبر للدور التركي ذي التوجهات الإسلاموية، فقد انقلب الموقف الاستراتيجي والإقليمي على تركيا، وبدا واضحاً أن هذه الحرب ليست في مصلحة تركيا كدولة وأمة، وبعد مرور أقل من سبعة أعوام، أخذت الحرب اتجاهاً آخر فقد برز خطر التقسيم واضحاً للمنطقة ككل، كما أن الدعم الأمريكي لبعض المجموعات الراغبة بالانفصال عن تركيا وسورية معاً، أصبح واقعياً وعملياً في شرق الفرات في سورية، كما حدَّ التدخل العسكري الروسي من الدور والتحرك التركيين في سورية، ووضعه أمام محددات سياسية واستراتيجية جديدة.

قرأت القيادة التركية الإسلاموية الوضع في سورية، وليبيا ومصر وغيرها، بطريقة كارثية أثناء الربيع العربي، أدّت هذه القراءة لفشل المشروع التركي الأخواني في هذه الدول، بل لترسيخ حالة الكراهية التاريخية بين غالبية العرب والأتراك، وتمثَّل الأسوأ لتركيا، بفشل مشروعها في سورية

التي هي بوابتها الحقيقية والوحيدة نحو الوطن العربي، ولا يقتصر هذا الفشل على الشق الأمني العسكري، بل يتعداه ليشمل النواحي الاستراتيجية، فلم يَعُد بإمكان تركيا إستعادة دفء علاقاتها مع الوطن العربي، ذلك الدفء الذي انطلق من تحسُّن العلاقات السورية التركية، في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ومن المرجح أن تسود حالة من الشكوك المزمنة، والارتياب المتبادل في علاقات البلدين، ولفترة ليست بالقصيرة في المستقبل القريب، كما ساهم التدخل التركي بتعقيد المسرح السياسي والاستراتيجي في المنطقة، وأعادها مرة أخرى إلى ساحة التجاذبات الدولية الكبرى، بعد أن أوشكت على تبني خياراتها الوطنية بشكل كامل.

وكنتيجة للتطورات التي جرت خلال السنوات الاثنتي عشرة الفائتة فقد أصبح من الضروري للقيادة التركية أن تعيد النظر بتوجهاتها الكبرى، ويدور جدال في تركيا بين تيارين: التيار الأطلسي الداعي إلى تعزيز التوجه غرباً والعمل على الاندماج بالمنظومة الغربية الأطلسية بجميع السبل والوسائل، والتيار الأوراسي، ويعني الخيار الأوراسي لتركيا التعاون الوثيق مع موسكو وحلفائها الأساسيين: الصين وإيران، ويقتضي ذلك الابتعاد عن واشنطن ومظلتها الأطلسية، ويبدو أنّ بعض الأوساط الأكاديمية والسياسية التركية بدأت تدرك الفوائد التي قد تعود على الدولة التركية، في حال تبنِّيها هذا الخيار، وهذه الفوائد تعطي تركيا موقعاً أفضل من ذلك الذي قد تحصل عليه بانضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، إذا كان مثل هذا الانضمام، أي الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ما يزال قائماً أو مطروحاً بصورة واقعية، من ناحية أخرى، فإن تركيا قد تستطيع تحقيق أحد أعظم مكاسبها في حال تبنيها الخيار الأوراسي، وذلك من جهة إيجاد حل نهائي ومفيد لمسألة الهوية، وكما هو معروف، وجدت تركيا نفسها بعد الحرب العالمية الأولى معزولة وشبه محاصرة في الأناضول، كما أنها لم تكن غربية ولا شرقية، لا إسلامية ولا علمانية، لا أوروبية ولا آسيوية، وتركيا اليوم، التي أصبحت أكثر قوة وغنىً من أي وقت مضى لها منذ قيام الدولة التركية المعاصرة، لا بد لها من حسم مسألة الهوية التي تعد أساسية وضرورية في حياة أي أمة من الأمم، وفي حال تمكن تركيا من حل هذه المسألة بصورة نهائية، فإن منطقة الأناضول التي تعيش فيها النسبة الأكبر من الأتراك في العالم، ستصبح

مركز الجاذبية في النظام الثقافي - الهوياتي المتمحور حول الترك كأمة، ذات شعور عاطفي - ديني يمتد أثره على منطقة الأدرياتيك - سور الصين العظيم، وهو شعور أوسع وأكثر قوة من الطورانية الكلاسيكية، وقد يشكل هذا الشعور مزجاً بين الطورانية والعثمنة، مما يعطي تركيا دوراً مزدوجاً: قومياً ودينياً في آن واحد. كما يمكن لتركيا أن تحقق الكثير من الفوائد الاقتصادية والاستراتيجية في حال تبنيها الخيار الأوراسي، وهنا عليها أن تعيد تعريف دورها الجيوسياسي وإعادة صياغة علاقاتها مع الجوار وبالأخص سورية كونها الجار الأهم من حيث الموقع كبوابة لتركيا للوطن العربي بل للشرق كله، ويجب أن يتجاوز الأتراك رواسب الحقبة العثمانية بكل ما فيها من إخفاقات ونجاحات ومن صراعات وتحالفات، وأن يعيدوا النظر لجوارهم القريب على قاعدة تكامل الأمن والاقتصاد وعدم التدخل في شؤون الآخرين أو السعي للوصاية عليهم.

من المرجح أن يكون للانتخابات الرئاسية القادمة أثرٌ كبيرٌ ومهمٌ على مستقبل تركيا وخياراتها الكبرى، كما أن هذه الانتخابات ستكون شديدة الأهمية فيما يخص مستقبل العلاقات مع سورية وحلفائها، فإذا تمكن حزب العدالة والتنمية من الاحتفاظ بالسلطة فإن الخيارات التي تبناها سابقاً لن تكون مفيدة لتركيا كما أنها لن تكون قابلة للتطبيق، بل عليه العودة لاستعادة العلاقات مع سورية كما كانت قبل العام 2011 ولكن على قواعد وأسس جديدة، أهمها احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وفي حال فوز التحالف السداسي المناهض لأردوغان فإنه من شبه المؤكد التخلي عن الخيار الإسلاموي وتبعاته الثقيلة على تركيا، والعودة للعلمنة والعمل للانخراط من جديد في المنظومة الغربية، وقد يفضي ذلك إلى نتائج غير إيجابية على الساحة التركية، صحيح أن السياسة التركية اتبعت خيارات خاطئة تجاه سورية في سنوات الحرب على سورية، لكنها كانت تتمتع بنوع من الاستقلالية المحدودة عن الغرب، فقد شعرت تركيا بقوتها وحاجة الغرب إليها وترجمت هذا الشعور على شكل تعزيز استقلالية قراراتها، غير أن الأمور قد تتغير نحو مزيد من التبعية لأمريكا والأطلسي في حال فوز التحالف المناهض لأردوغان في الحكم، وبالتالي ستكون تركيا أداة لتنفيذ المخططات الغربية الهدامة في سورية وباقي المنطقة العربية.

أما سورية فإنه يتحتم عليها العمل لاستعادة موقعها القيادي والريادي في قيادة وتوجيه المشروع القومي العربي التحرري المعاصر، والذي يعنى بحقوق العرب كمواطنين وكأمة في آن، كما أنه من المهم لسورية إعادة تعريف دورها الجيوسياسي في المنطقة، فهي حاضنة العروبة الأولى وتعدّ عاصمتها قلب العروبة الحي الذي لا يموت ولا يشيخ، كما أن سورية هي الرائدة في مكافحة المشروعات الاستعمارية في المنطقة منذ سايكس بيكو ووعد بلفور وصولاً إلى مقارعة المحتلين والتصدي للمشروع الاستيطاني الصهيوني. إن استعادة علاقات سورية العربية ستعني منحها طوق الأمان والأمن في عالم يمور بالتغيرات المتسارعة، ويجب أن تقود دمشق كل التيارات العروبية والقومية العربية.

الخاتمة

من المرجح أن تبقى العلاقات السورية ـ التركية حافلة بالشبهات ومشوبة بوفرة الظنون السيئة، فقد أعطى انقلاب القيادة التركية على سورية إبان الربيع العربي درساً قاسياً للسوريين الذين أحسنوا الظن بجارهم الشمالي الكبير، لكن تبين لهم أنه الأشد عداء وتدميراً لسورية من كل أعدائها مجتمعين، لقد تعاملت القيادة التركية في الملف السوري من زاوية دينية ومذهبية ضيقة، وتناست أن الأمن القومي لسورية كدولة يتكامل مع الأمن القومي لتركيا كدولة وكأمة، ويمكن عَدّ هذا المبدأ أمراً أساسياً ومهماً في استعادة العلاقات بين الجانبين، وفي التعاطي مع جميع الملفات الأمنية والاقتصادية والسياسية والاستراتيجية.

على صعيد العلاقات التركية ـ السورية يجب العمل على تشجيع التواصل بين النخب الثقافية والفكرية في البلدين، فغالبية المثقفين والنخب التركية تعارض سياسات حزب العدالة والتنمية التدخلية في سورية، كما توجد رغبة قوية لدى رجال الأعمال الأتراك لاستئناف العمل مع سورية، حيث إنه من الصعب للفعاليات الاقتصادية التركية أن تنخرط بأي عمل اقتصادي كبير في المنطقة العربية من دون المرور والعبور من الأراضي السورية.

إن العمل على استعادة الثقة يحتاج إلى الكثير من الضمانات الواقعية وعلى رأسها الانسحاب التركي من الأراضي السورية، ووقف التدخل في

الشأن الداخلي السوري ووقف دعم الإرهاب، وتوقيع معاهدات واتفاقيات بهذا الخصوص مع ضمانات عربية ودولية، وخلافاً لذلك فإن علاقات البلدين قد تدخل مرحلة من السلام البارد المشوب بالحذر والتوتر مع احتمال الإقدام على إشعال الموقف في أي وقت تراه مناسباً.

لقد أدى الربيع العربي إلى إلحاق أفدح الأضرار بالأمن القومي العربي الجماعي، ويجب على سورية العمل على إعادة تعريفه، انطلاقاً من قاعدة أن العرب أمة واحدة، وأنه لا يمكن فصل مسائل الأمن والاستقرار بين مختلف البلدان العربية، لقد أصبحت سورية بسبب الربيع العربي محصورة داخل كماشة من الشمال عبر الاحتلال التركي وفي الجنوب من العدو الصهيوني حليف التركي، ومن الشرق عن طريق الاحتلال الأمريكي وميليشياته، ويجب استنهاض مشروع قومي عربي تحرري في كامل التراب السوري بما في ذلك المناطق التي تسيطر عليها التنظيمات الإرهابية في الشمال وقسد في الشرق، ومن الضروري إعادة تعريف الهوية السورية عبر حوار وطني ـ فكري وثقافي ـ سياسي شامل في المناطق السورية كافةً.

ترجمات

الانقسام العظيم
دليل موجز في صوغ النظام العالمي الجديد

مجلة "روسيا في السياسة العالمية"
العدد 2022/6

بيوتر دوتكيفيتش(*)

(*) أستاذ في العلوم السياسية ومدير مركز الإدارة والسياسية الحكومية في جامعة كارلتون في أوتافا في كندا.

ترجمة: عياد عيد

ينوس النظام العالمي الجديد في الأفق في العقود الثلاثة الأخيرة(1)، وسنحاول اليوم أن نتبين ملامحه واتجاهات تطوره الأساسية والأشخاص الأساسيين الفاعلين فيه ومصالحهم الجماعية. تتجلى الملامح السلبية للنظام العالمي الحالي بأكمل صورة لها وعلى نحو مأساوي إلى أقصى حد في الحروب وانحطاط البيئة والفقر وضعف الديمقراطية، أما إيجابيات البديل التي يتغنى بها منتقدو النظام العالمي الحالي فلا تزال في طور التشكل.

هدفي هو الإحاطة بالعملية المعقدة لما أسميه «الانقسام العظيم». إن بعضًا ممن يسمون «الآخرين» [البلدان التي تقع خارج المجتمع الغربي] يعرض للشك قيادة الغرب(2) منتقلًا من المنافسة إلى المجابهة، ومن المجابهة إلى الصراع، وهذا معناه في واقع الأمر تحطيم النظام الدولي القائم على القواعد.

نستطيع أن نقسم صيرورة النظام العالمي الجديد، إذا ما وصفنا هذه العملية بالخطوط العريضة، إلى ثلاث مراحل.

(1) Scholte J.A. Globalization: A Critical Introduction. London: Palgrave Macmillan, 2005. 400 p.
(2) Sewpaul V. The West and the Rest Divide: Human Rights, Culture and Social Work // Journal of Human Rights and Social Work. 2016. Vol. 1. P. 30–39.

المرحلة الأولى: مرحلة خلو العرش.

يبدأ تاريخنا مع غروب القرن العشرين حينما صارت العولمة الناضجة تبدي جوانبها الكثيرة البشعة، ومنها على سبيل المثال تجذر رأس المال التمويلي واختلال التوازن بين الاقتصاد والبيئة والفقر المتزايد في العالم، وظهور أشكال جديدة من الزعامات العالمية والإقليمية وترسخها[1]. لقد أطلق عالم النظم الاجتماعية الكبرى «زيغمونت باومان» على هذا المقطع من تاريخ العالم اسم «مرحلة خلو العرش»[2]، فكتب في نهاية القرن العشرين أننا وجدنا أنفسنا في وضع «فقدت فيه الأطر القانونية للنظام الاجتماعي القائم فاعليتها ولم تتمكن من الاستمرار، بينما لا تزال الأطر الجديدة التي تصوغ معاييرها الوقائع الجديدة، والتي تجعل الأطر القديمة بلا فائدة، في مرحلة التخطيط لها». اختصارًا، راح القديم يحتضر والجديد قد ولد للتو، وهو ليس قويًّا بما فيه الكفاية وغير متطور بنيويًّا كي يحدث تبدلات ذات أهمية في الاقتصاد العالمي ويعيد تهيئة آليات السلطة العالمية.

اتسمت الفترة ما قبل الثورية بسلسلة من العملية المترابطة فيما بينها.

أولاً. حدث انقطاع بين السلطة والسياسة، ما أدى إلى عدم التطابق بين المهمات الماثلة أمام الدول والأدوات المتاحة لها من أجل حل المشكلات الكثيرة، كانهيار منظومة الدعم الاجتماعي، وسوء أوضاع البيئة ونمو الأفواج المهاجرة وغير ذلك[3]. بكلمات أخرى لم تكن الردود السياسية على الأزمات متناسبة معها على الإطلاق.

ثانيًا، بدأت، مثلما أشار بدقة متناهية الصحفي والكاتب الفنزويلي «مويزيس نعيم»، عملية انتقال للسلطة من يد الحكومة إلى القوى غير الحكومية [الاقتصادية والاجتماعية والدينية]، مما أدى في النتيجة إلى أن تتحرر السلطة إلى حد معين من الرقابة السياسية، غير أن السياسة بدأت تعاني من نقص السلطة، وهو ما يدور الحديث عنه أعلاه[4].

بات ما جرى مقدمة للمجابهة الحتمية بين الزعيم العولمي [الغرب مجتمعًا وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية] والدول الإصلاحية الكبرى [بزعامة الصين

(1) Dutkiewicz P., Casier T., Scholte J.A. (Eds.) Hegemony and World Order: Reimagining Power in Global Politics. London, N.Y.: Routledge, 2020. 296 p.
(2) Bauman Z. Times of Interregnum // Ethics & Global Politics. 2012. Vol. 5. No. 1. P. 49–56.
(3) Georgieva K. Facing Crisis Upon Crisis: How the World Can Respond // International Monetary Fund. 14.04.2022. URL: https://www.imf.org/en/News/Articles/2022/04/14/sp041422-curtain-raiser-sm2022 (تاريخ الرجوع إلى الموقع: 15.09.2022).
(4) تعرَّف السلطة هنا كمفهوم معقد ومتعدد الوجوه ويشمل طيف موارد الدولة كلها المستخدمة من أجل التأثير في البلدان الأخرى للحصول على ولائها.

والهند وإيران وروسيا الساعية إلى شغل مكان أهم وراء منضدة السلطة العالمية والقوة]، التي شعرت بإمكان الحد من سلطة الزعيم.

لم تحث تلك التصدعات اللاعبين الأساسيين من هذا الطرف أو ذاك[1] على حل النزاعات البنيوية الأساسية الدولية منها والداخلية، والتي كانت ولا تزال المسببة الأساسية في زعزعة استقرار العالم، كالثروة مقابل الفقر على سبيل المثال، والأحادية القطبية مقابل التعددية القطبية، والمركزية الأنثروبولوجية مقابل بيئة المحيط الحيوي، وبمقدار تصاعد المجابهة بين النواة الغربية والمنشقين الإصلاحيين راح استقرار النظام العالمي يتزعزع أكثر فأكثر.

اكتشفت مراكز القوة التقليدية الضعف والتعب من تحمل مسؤولية المحافظة على انتظام خضوع اللاعبين السياسيين الأساسيين والمجتمعات والعمليات الاقتصادية.

ثالثًا، اشتدت المجابهة بين الاتجاهين المتعارضين في تطور المنظومتين العالميتين السياسية والاقتصادية، فقد تجلى الأول في السعي إلى تعميم الكوكب، وكان ذلك معناه المضي في فرض أنموذجه على المعايير والقواعد الدولية والتقنية والثقافية، أما الاتجاه الثاني الذي تدعمه في الأساس البلدان الإصلاحية المتمردة فقد اعتمد على فكرة التعددية القطبية الحضارية والتحول إلى الإقليمية الجيوسياسية. اشتد الصدام بين المعسكرين[2]، لكن عدم ظهور أي أنموذج بديل للتطور قابل للحياة [ما عدا الصين][3] جعل الشكل النيوليبرالي للعولمة يبقى النسخة السائدة في النظام العالمي[4].

العلامة الفارقة التي ميزت أيضًا مرحلة خلو العرش تلك هي النقاشات الفكرية[5] الحثيثة حول الاتفاقيات الجيوسياسية للتعددية القطبية في مرحلة ما

(1) يدرجون عادة في هذه اللائحة الصين وروسيا والهند وإيران وباكستان وماليزيا وعددًا آخر من البلدان ذات الاقتصاد الآخذ بالتطور سريعًا. انظر:
Mead W.R., The Return of Geopolitics: The Revenge of the Revisionist Powers // Foreign Affairs. 2014. Vol. 93. No. 3. P. 69–79.

(2) Chebankova E., Dutkiewicz P. (Eds.) Civilizations and World Order. London, N.Y.: Routledge, 2022. 276 p.

(3) Lin J.Y. Lessons from China and East Asia's Catch Up: The New Structural Economics Perspective. In: Popov V., Dutkiewicz P. (Eds.) Mapping a New World Order: The Rest Beyond the West. Edward Edgar Publishing, 2017. P. 53–70.

(4) Popov V., Dutkiewicz P. (Eds.) Mapping a New World Order: The Rest Beyond the West. Edward Edgar Publishing, 2017. P. 53–70.

(5) يمكننا أن نتذكر تحديدًا الحوار الروسي الإيراني في المنتديات الحضارية والمنتدى الصيني «حوار الحضارات الأسيوية».

بعد الزعامة الأحادية، لكنها لم تمكن في ذلك الوقت من إحداث أي تبدلات ملموسة في سياسة البلدان المتنافرة، ولم تؤد مع الاستثناءات القليلة إلى بناء أي مؤسسات جديدة[1].

المرحلة الثانية: الاستياء من المتزعم.

انمازت هذه المرحلة بالأزمة المالية التي حدثت بين عامي 2008 و2012[2]، والتي أطلقت عدة عمليات اجتماعية واقتصادية واسعة النطاق، وأبرزت العواقب المميتة لما سماه بعضهم الوفرة اللاعقلانية[3] وبعضهم الآخر أزمة تطور عميقة[4].

أولاً، أضعف ما يسمى التحول المالي [الإخراج الجماعي لرؤوس الأموال من التجارة والإنتاج إلى المضاربات المالية] الاقتصاد، وأدى إلى سوء مستوى حياة الناس العام في العالم كله ضاربًا البلدان النامية بقوة غير متناسبة.

ثانيًا، مثلما أشار الاقتصادي الأمريكي «جوزيف ستيغليتس» فإن الضوابط ما عادت تقيد ممثلي رأس المال التمويلي، وفقدت القدرة على ردعهم عن «السلوك الجنوني»، كونها فقدت التأثير في هذا القطاع من رأس المال بعد أن باتت خاضعة لسلطته[5].

تلخصت النتيجة العجيبة لتلك الأزمة في أن الدول الإصلاحية التي «سلكت سلوكًا ملتزمًا بقوانين السوق على هذا النحو أو ذاك»، كالصين أو روسيا على سبيل المثال، قد عانت من «السلوك الجنوني» الذي سلكه اللاعبون الآخرون وفي مقدمهم أصحاب البنوك الأمريكيون على نحو لا يقل عن الذين لم يلتزموا بتلك القواعد (سَمّتْ طبعًا البلدان «المطيعة» ذلك بانفعال «ظلمًا»).

أدى غياب رد فعل موحد على الأزمة من جانب الدول الأساسية المتطورة صناعيًّا، وعدم تضامنها في مكافحة عواقبها، إلى أن مجموعة الدول الإصلاحية

(1) إن لم نذكر تأسيس منظمة شنغهاي للتعاون وكلمة بوتين عن الجيوسياسة في ميونيخ عام 2007.

(2) Calhoun C., Derluguian G. Deepening Crisis: Governance Challenges After Neoliberalism. New York: NYU Press, 2013. 302 p.

(3) Greenspan: Perfectly Fair to Say There's 'Irrational Exuberance'in Bond Market // CNBC. 04.08.2017. URL: https://www.cnbc.com/video/2017/08/04/greenspan-perfectly-fair-to-say-theres-irrational-exuberance-in-bond-market.html (تاريخ الرجوع إلى الموقع: 15.09.2022).

(4) Stiglitz J.E. Lessons from the Global Financial Crisis of 2008 // Seoul Journal of Economics. 2010. Vol. 23. No. 3. P. 321–339.

(5) Bichler S., Nitzan J. Capitalism as a Mode of Power. In: Dutkiewicz P., Sakwa R. 22 Ideas to Fix the World: Conversations with the World's Foremost Thinkers. New York: NYU Press, 2013. 492 p.

قد بدأت تسعى بثبات إلى تسريع عمليات الانتقال إلى الإقليمية في النظام العالمي[1]، وقد عزز ذلك أيضًا من تصورها حول لزوم مأسسة رفضها (يمكن أن نورد كمثال على ذلك تطوير البريكس، وظهور المؤسسات المالية الأسيوية، ولا سيما البنك الأسيوي للاستثمارات في البنية التحتية) ومكنها من التعبير المكشوف عن شكوكها في جدوى النظام العالمي المستند إلى القواعد ما دام لا يسهم في نجاحها. حدث انتقال من مناقشة أطروحات البناء العالمي الجديد [النظام العالمي متعدد الأقطاب] إلى البدء بتحقيقها [الإعلان عن مبادرة «الحزام والطريق» عام 2013، وبناء الاتحاد الاقتصادي الأوراسي عام 2014]. تركزت المناظرات في هذه المرحلة في المعسكر الإصلاحي حول كيفية الجمع بين المعاصرة التكنولوجية والسياسية من جهة و التوجهات الاجتماعية المحافظة[2] من جهة أخرى وإيجاد أطر قيمية ومعيارية جديدة لحضورها الجماعي في السياسة العالمية[3].

سمح ضعف الزعيم للرافضين بتغيير تشكيلة البناء العالمي، ولو بحذر في بداية الأمر، وبتوجيه تحد إلى الغرب. لقد مهد ذلك الطريق الممتد من مواجهة ذلك الزعيم وحلفائه إلى زيادة الرهانات ثم إلى النزاع المباشر، وقد أدى دورًا مهمًّا في ذلك انعدام الثقة المتزايد بين زعماء المعسكرين، وصار على سبيل المثال مفهوم ازدواجية المعايير الواقعية أو المتوهمة[4] رائجًا جدًّا في الجدل[5]، وصار على هذا النحو المكوّن ذو الأهمية الحيوية في العلاقات الدولية، والذي يسمى ثقةً، عملةً نادرة إلى أبعد الحدود ولا سيما في أعوام الأزمة[6].

ثالثًا، حلَّ وقت تعرضت فيه البلدان الغربية [على نحو غير ملحوظ تقريبًا «للآخرين» الذين لم يولوا ذلك أهمية كبيرة على ما يبدو] لارتقاء داخلي معقد وعميق وذي طابع اجتماعي واقتصادي على المستوى النخبوي. لقد أوقع رأس المال

(1) Katzenstein P., Hamilton-Hart N., Kato K., Yue M. Asian Regionalism. Ithaca: Cornell University Press, 2010. 314 p.

(2) Watenpaugh K.D. Being Modern in the Middle East: Revolution, Nationalism, Colonialism, and the Arab Middle Class. Princeton: Princeton University Press, 2012. 352 p.

(3) Chebankova E. Russian Fundamental Conservatism: in Search of Modernity // Post-Soviet Affairs. 2013. Vol. 29. No. 4. P. 287-313.

(4) Huntington S. The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order. New York: Simon & Schuster, 1996. P. 186.

(5) انظر مثلًا:

Europe's Double Standards: How the EU Should Reform Its Trade Policies with the Developing World // Oxfam. 01.04.2002. URL: https://policy-practice.oxfam.org/resources/europes-double-standards-how-the-eu-should-reform-its-trade-policies-with-the-d-114484/ (تاريخ الرجوع إلى العنوان: 15.09.2022).

(6) - Lieberthal K., Jisi W. Addressing U.S.-China Strategic Distrust. Washington, DC: Brookings, 2012. 65 p.

التمويلي بعد عقود على صيرورته القطيعة على نحو صريح بينه وبين رأس المال الصناعي، واصطدم معه في سعيه نحو السلطة [المثال على ذلك هو صراع الرأسماليين التمويلي والصناعي في ظل إدارة «دونالد ترامب»[1]]، وتلخصت النتيجة الأساسية التي انعكست على العلاقات الدولية في أن كبار ممثلي رأس المال التمويلي المهيمن راحوا يبحثون عن حلفاء في معسكر «الإصلاحيين»، أملًا في تشكيل حلف مع أشقائهم من النخبة السياسية والاقتصادية في تلك البلدان المُنَفضَّة، لكنهم لم يتمكنوا من العثور عليهم هناك، لأن كبار المسؤولين في تلك الدول ظلوا في غالبيتهم ممثلين لرأس المال الصناعي. أضعف ذلك كثيرًا كثافة الاتصالات والرغبة في أن يفهم بعضهم بعضًا؛ لأن النخب كانت تتبع أهدافًا مختلفة وتسترشد بمعايير مختلفة.

تألفت المجموعة التمويلية في بضعة العقود الأخيرة من كتل النخب «الليبرالية الجديدة» التي تتحكم بحركة رأس المال التمويلي وحقائب الاستثمار والتكنولوجيات الإعلامية، أما المجموعة الأخرى فتمثلت بفئة السياسيين المحافظين المدعومين من رأس المال الصناعي والمسؤولين عن الصناعة الثقيلة والقطاع العسكري والزراعة واستخراج الثروات الباطنية، وكان للمجموعتين معًا ممثلون في حكومات بلدان العالم كله وفي عداد النخبة السياسية العالمية، بيد أن رأس المال التمويلي في لحظة من اللحظات – قبل أزمة عام 2008 بوقت طويل – شعر بالتعب من أداء دور الشقيق الأصغر للصناعيين، وتجرأ على الانطلاق بمفرده في رحلته. سعى رأس المال التمويلي إلى أن يلقي عن كاهله مسؤولية الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي داخل الدول التابعة، ومع نهاية التسعينيات بدأ يشارك في العمليات العولمية بصفته وحدة مستقلة وغير مرتبطة برأس المال الصناعي، ومندفعة نحو زيادة ثروتها.

تخلى رأس المال التمويلي عن مبادئ الاقتصاد الليبرالي وركز في يده رأس المال والسلطة.

انتمى في أثناء ذلك ممثلو رأس المال الصناعي إلى المجموعة النخبوية المقابلة التي تُسيِّرُها مصالح مختلفة، وطرحوا فكرة دعم التطور الصناعي في إطار الدول الوطنية، وأكدوا على أن هذه البنية الاقتصادية تحديدًا هي التي يمكن أن تضمن

(1) Bivens J., Costa D., McNicholas C., Shierholz H., von Wilpert M. Ten Actions that Hurt Workers during Trump's First Year: How Trump and Congress Further Rigged the Economy in Favor of the Wealthy // Economic Policy Institute. 12.01.2018. URL: https://www.epi.org/publication/ten-actions-that-hurt-workers-during-trumps-first-year/ (تاريخ الرجوع إلى العنوان: 15.09.2022).-

التشغيل والنمو الاقتصادي ورفاهية المواطنين. ظلت المجموعة الاقتصادية تدافع كالسابق عن المنظومة الفكرية التقليدية التي تضمن شرعنة أهدافها ومصالحها، وأصرت على تساوي الجميع أمام القانون وعلى التراص الاجتماعي والحفاظ على النظام والاستقرار ونمط الحياة المحافظ. أضف إلى ذلك أن الدوائر الصناعية أيدت الفهم التقليدي لدور الدولة في شتى مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية[1].

وجهت النخبة السياسية في الدول الإصلاحية ادعاءاتها إلى الكتلة التمويلية الحاكمة في النخبة الغربية التي لم تكن مهتمة أو غير قادرة على الاستماع إليها، ناهيكم عن تحليل احتياجاتها[2]. لقد رأى زعماء رأس المال التمويلي في هؤلاء أناسًا من الماضي ومن واقع مغاير، وعدُّوا أن ما ينبغي عليهم فعله هو التعلم منهم وتقليدهم، وليس تقديم المطالب إليهم.

لذلك كانت العواقب الجيوسياسية لأزمة عام 2008 أعمق مما بدا في اللحظة الأولى، وراح الغرب و«الآخرون» يغيرون ببطء لكن على نحو مطرد نظام العلاقات الدولية، وينتقلون من التعاون إلى المجابهة ومن ثم إلى الصراع على نطاق واسع[3].

المرحلة الثالثة: التسارع:

ثمة حدثان سرعا تاريخ البشرية[4] وصاغا المرحلة الجديدة في العلاقات الدولية. أحدهما هو جائحة كوفيد 19 العالمية [منذ عام 2020 حتى اليوم]، والثاني هو الحملة العسكرية على أوكرانيا [منذ شباط 2022 حتى اليوم].

إننا لا نقترح في هذا المقال إجراء تحليل مفصل للعواقب الاجتماعية والاقتصادية التي نجمت عن الجائحة، لأن المواد المكتوبة عن هذا الموضوع كافية[5]، لكن الأمر يستحق منا أن نؤكد على أن الأزمة التي ولدها فيروس كورونا قد سرَّعت المنافسة على الموارد الطبيعية الأقل توافرًا وغيرها من الموارد

(1) Chebankova E.A., Dutkiewicz P. Covid-19 Pandemic and the World Order // Polis. Political Studies. 2021. No. 2. P. 8-24.

(2) Germany's Merkel: Vladimir Putin is Living 'in Another World' // The Week. 08.01.2015. URL: https://theweek.com/speedreads/457115/germanys-merkel-vladimir-putin-living-another-world (تاريخ الرجوع إلى العنوان: 15.09.2022).

(3) Sakwa R. 'New Cold War' or Twenty Years' Crisis? Russia and International Politics // International Affairs. 2008. Vol. 84. No. 2. P. 241-267.

(4) Lozada C. The Great Acceleration. The Virus Isn't Transforming Us. It's Speeding Up the Changes Already Underway // The Washington Post. 18.12.2020. URL: https://www.washingtonpost.com/outlook/2020/12/18/coronavirus-great-acceleration-changes-society/ (تاريخ الرجوع إلى العنوان: 15.09.2022).

(5) يبرز من بين تلك المواد مقال «فرانسيس فوكوياما» «الجائحة والنظام السياسي». أنظر: Fukuyama F. The Pandemic and Political Order // Foreign Affairs. 2020. Vol. 99. No. 4. P. 26-42.

الاقتصادية، وشددت كذلك الرقابة الحكومية على الاقتصادات الوطنية. أدى ذلك بدوره إلى تصاعد التوتر الدولي[1] حول الوصول إلى الموارد وإطلاق الصراع على مناطق النفوذ في العالم؛ مما شكل دفعة نحو متابعة إعادة النظر في النظام العالمي القائم[2].

حدد النزاع العسكري في أوكرانيا العلاقة بين روسيا والغرب مجتمعًا لبضعة أعوام قادمة. لا يزال ذلك النزاع مستمرًا للأسف، ومسار التصعيد في اللحظة الحالية غير واضح. ثمة كثير من مقالات الخبراء التي تحلل الموقف بعمق[3]، لذلك سوف أركز حصرًا على الاتجاهات الأساسية وعواقب ما يحدث على العلاقات الدولية.

أولاً – حدث خروج واع لروسيا من «النظام المرتكز إلى القواعد»، الذي يتزعمه الغرب. أشار الخبير الروسي في العلاقات الدولية «تيموفيه بورداتشوف» مرة بكلمات سديدة قائلًا: «ليس لدى روسيا، بصفتها بلدًا لا ترتبط مصالحه الحيوية المهمة بالنظام الدولي، أي حافز لاتباع القواعد الجماعية. سوف تتحدد تصرفاتها بمنظومة الكبح الخارجي وليس بضرورة أخذ مصالح الشركاء بعين الاعتبار لضمان الأمن الذاتي»[4]. إن روسيا ليست على الإطلاق الدولة الوحيدة التي تسلك سلوكًا كهذا، فدول اقتصادية كبرى كالصين والهند وقرابة العشر دول أخرى

(1) سوف يشتد الصراع على ما يبدو بين وجهات النظر المطروحة، فعندنا من جانب أنصار هندسة العالم أحادي القطب وأحادي المركز بزعامة الليبراليين الجدد والديمقراطيين في واشنطن، وعندنا من جانب آخر معارضوهم من المحافظين والتقليديين داخل النخب الروسية والهندية والصينية والباكستانية والإيرانية، الذين يصرون على العالم متعدد الأقطاب القائم على الحوار بين الأقاليم والحضارات الكبرى.

(2) انظر مثلاً:
How COVID-19 is Changing the World Order // CIIS. URL: https://www.ciis.org.cn/english/PUBLICATIONS/202009/W020200914505488550839.pdf (تاريخ الرجوع إلى العنوان: 15.09.2022).

(3) انظر مثلاً:
Russia-Ukraine War: Insights and Analysis // Harvard Kennedy School. 2022. URL: https://www.hks.harvard.edu/russia-ukraine-war-insights-analysis (تاريخ الرجوع إلى العنوان: 15.09.2022).

(4) Bordachev T. Europe, Russia and The Liberal World Order: International Relations after the Cold War. London, N.Y.: Routledge, 2021. 209 p.

تنهج النهج ذاته، وما عادت المعايير الدولية منذ الآن تتبع في كل مكان، بل تخضع لعملية إعادة نظر[1].

ثانيًا، تجري إعادة تقويم للوقائع الدولية على أساس تصميم «الحقيقة» المتخيلة والبحث عن «العدالة» بالمنطق الذي تقاس به الممارسات كلها.

ثالثًا، أجبرت العملية العسكرية الروسية الخاصة في أوكرانيا الزعماء الدوليين عن شغل موقف إما شاجب أو مؤيد [أو محايد على أقل تقدير] من النزاع.

لقد نضج «الانقسام العظيم» طوال عقود ثم ها هو ذا يحدث الآن أمام أعيننا مباشرة، فوقفت غالبية دول الغرب ضد العملية العسكرية الخاصة[2]، وامتنع كثير من البلدان غير الغربية، ولا سيما الصين والهند وإيران والعراق وباكستان[3]، عن إدانة روسيا ووقفت موقف المراقب المحايد، والداعم غير المعلن لها، والمتملص من تنفيذ العقوبات القاسية التي أعلن عنها الغرب[4].

سرَّعت الحملة الأوكرانية عمليات تشكل الأحلاف القائمة على الشك في شرعية النظام العالمي القائم وقدرته على تحقيق وظائفه.

(1) من الواضح أن النظام القائم على القواعد قد تم خرقه مرات عديدة في الماضي غير البعيد كما في الاقتصاد كذلك في العلاقات الدولية، وليست الحروب في يوغسلافيا والعراق وليبيا سوى أمثلة على ذلك.

(2) Granitz P., Hernandez J. The U.N. Approves a Resolution Demanding that Russia End the Invasion of Ukraine // NPR. 02.03.2022. URL: https://www.npr.org/2022/03/02/1083872077/u-n-set-to-hold-vote-that-would-demand-russia-end-war-in-ukraine (تاريخ الرجوع إلى العنوان: 15.09.2022).

(3) أيدت 141 دولة من 193 دولة في الجلسة الطارئة للجمعية العمومية في منظمة الأمم المتحدة المنعقدة في 2 آذار من عام 2022 القرار ES-11/1 OOH، وامتنعت 35 دولة عن التصويت وعارضته 5 دول. وقد طالب القرار روسيا «بسحب قواتها العسكرية الفوري والتام وغير المشروط من أوكرانيا ضمن الحدود المعترف بها من المجتمع الدولي». انظر:
General Assembly Resolution Demands End to Russian Offensive in Ukraine // The United Nations. 02.03.2022. URL:

(4) لحظ ذلك أكثر ما لحظ في الدورة السابعة للمنتدى الاقتصادي الشرقي الذي انعقد في الفترة من 5 إلى 8 أيلول 2022 في «فلاديفوستوك»، إذ كان الوفد الصيني والوفد الهندي كثيري العدد. انظر:
RECAP of the 7th Eastern Economic Forum // Roscongress. 09.09.2022. URL: https://roscongress.org/en/news/itogi-vii-vostochnogo-ekonomicheskogo-foruma/ (تاريخ الرجوع إلى العنوان: 15.09.2022).

الاستنتاجات

أولًا، عملية المواجهة بين الزعامة الغربية برئاسة الولايات المتحدة الأمريكية والنظام العالمي البديل الذي نضج في عقود هي الآن في أوجها. رفضت في البدء مجموعة متفرقة من الدول ذات الاقتصاد النامي، والتي تقودها الصين وروسيا والهند وإيران، تعميم المعايير والمؤسسات والمبادئ والقيم الغربية، وكانت تحدياتها حتى وقت قريب مغلفة أساسًا بمصطلحات حضارية وثقافية.

يفترض الأنموذج الحضاري عند مجموعة الإصلاحيين دعم الحوار الإقليمي المعتمد على قبول المعايير الثقافية من المشاركين في الحوار جميعًا بلا أي نقاش[1]، ومقاربة كهذه تتعارض مباشرة مع النظام الغربي المستند إلى القواعد. إن النظام المعمم والقائم على معايير سلوكية ما غريب ثقافيًا عن البلدان الإصلاحية مثلما يؤكدون هناك، لأنه لا يتماشى مع مصالحهم وحاجاتهم الروحية وطموحاتهم السلطوية، وينطوي برأيهم على بوادر صراعات مفتوحة بل على بوادر حروب لأن الثقافة فيه يمكن أن تستخدم من أجل تحقيق مصالح النخب المحلية ومطالبها وطموحاتها[2].

ثانيًا، بات «الانقسام العظيم» سببًا في إعادة تقويم المصالح الوطنية، وما يحدث في الحد الأدنى هو عمليتان مترابطتان فيما بينهما. الأولى هي «تحويل كل شيء إلى أوراق مالية» (securitization)، كرد فعل على المخاطر الكثيرة وانعدام الاستقرار. يمكن للماء والمواد الأولية والطاقة والديون والطب والتكنولوجيات ومجالات العلاقات الاجتماعية وعلاقات السوق جميعها أن تصير موضوعًا للأمن

(1) أكد على سبيل المثال الأمير محمد بن سلمان ولي العهد السعودي في حزيران من عام 2022 في لقائه مع جوزيف بايدن على أن الشعوب يمكن أن تمتلك وجهات نظر وثقافات مختلفة، وأن محاولات الولايات المتحدة فرض قيمها بالقوة على باقي المجتمعات البشرية تأتي بنتائج معاكسة. انظر:
Crown Prince to Biden: Every Country Has Its Own Different Values that Must Be Respected // Saudi Gazette. 17.07.2022. URL: https://saudigazette.com.sa/article/623026 (تاريخ الرجوع إلى العنوان: 15.09.2022).

(2) Acharya A., How Ideas Spread: Whose Norms Matter? Norm Localization and Institutional Change in Asian Regionalism // Cambridge University Press. 19.05.2004. URL: https://www.cambridge.org/core/journals/international-organization/article/how-ideas-spread-whose-norms-matter-norm-localization-and-institutional-change-in-asian-regionalism/7C6449C7612BC9AEE0C574C4CD9E7B63 (تاريخ الرجوع إلى العنوان: 15.09.2022).

القومي، وتاليًا، ينبغي أن تتم حمايتها من وصول الآخرين إليها بحرية [بمساعدة الحواجز التجارية العديدة في الغالب][1].

تتجلى العملية الأخرى في أن الدول التي تستخدم عادة مفهوم المصالح الوطنية من أجل الدفاع عن الأصول الحكومية عندها قد باتت تتسلح اليوم أكثر بمفهوم أقوى نوعيًّا، وهو مفهوم الخطر الوجودي، وترى أن التعدي على الأصول التي تندرج في اللائحة ذات الأهمية القصوى يمكن أن يسرع بسهولة النزاعات والحروب السياسية أو الاقتصادية الإقليمية منها أو الدولية.

ثالثًا، يعد تحول الأفكار وممارسة السيادة العميق نتيجة مهمة من نتائج «الانقسام العظيم». إن مفهوم السيادة هو الأساس الذي تقوم عليه السياسة المعاصرة، ومثلما أشار الأستاذ الألماني «كريستيان فولك» فإن هذا المفهوم قد شكل قاعدة التصنيف المفهومي «للأمن والسلم ونوع الدول التراتبي، ومنْعِ التدخل في شؤونها الداخلية...إلخ، بعد أن سمح بصوغ المسلمات عن جوهر القانون... والتشكيل القاعدي لسلطة الدولة، ثم مقارنة هذه التصورات بعضها مع بعض»[2]. يتحدد سلوك الدول تاريخيًّا بقوتها النسبية، لكننا بتنا نلحظ في العقود الأخيرة تحول «السيادة بصفتها قانونًا»[3] [حماية الأراضي والناس والأصول] إلى «السيادة بصفتها مقدرة». وإذا ما أردنا التكلم ببساطة فإنكم كلما كنتم أقوياء كان في مقدوركم الحصول على سيادة أكبر لدولتكم، و«كانت الدولة المعنية أكثر استقلالًا قياسًا بالدول الأخرى». ينتج عن ذلك أن بضع دول فقط في وقتنا الحالي «قادرة على أن تكون ذات سيادة». تفترض السيادة الجمع بين القدرات العسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والروحية، والبلدان التي تتمتع بمقدرة كهذه من الطبيعي أن تصير زعيمة للعالم، وهذا معناه أن على الآخرين إما أن يوافقوا على زعامتها وينصاعوا لإملاءات اللاعبين الأقوى، أو أن يختاروا الطريق الأخطر، لكن غير الخالي من الأمل، وهو طريق الدخول معهم في نزاع[4].

(1) 2021 US National Trade Estimate Report on Foreign Trade Barriers // The Office of the United States Trade Representative (USTR). Washington, DC, 2021. 574 p. URL: http://www.sice.oas.org/ctyindex/usa/USTR_Reports/2021/2021_NTE_Report_e.pdf (дата обращения: 15.09.2022).

(2) Volk K. The Problem of Sovereignty in Globalized Times // Law, Culture and the Humanities. 2019. Vol. 18. No. 3. P. 1-23.

(3) Lee D. Defining the Rights of Sovereignty // Cambridge University Press. 13.09.2021. URL: https://www.cambridge.org/core/journals/american-journal-of-international-law/article/defining-the-rights-of-sovereignty/6D1994588436B763C65C9A63D2E61AD6 (تاريخ الرجوع إلى العنوان: 15.09.2022).

(4) قد لا يسمح الطرف الأضعف في الكثير من الأحوال للدولة المهيمنة بإخضاعه، مثلما يجري في أفغانستان مثلًا.

إن السيادة التي يتم فهمها كمقدرة معناها أيضًا تحرر الدول الرائدة بدرجات متفاوتة من الكثير من المعايير والعادات الدولية، وفي مقدمها التحرر من مفهوم مساواة الدول كلها أمام القانون.

رابعًا، يعمق ضعف الدول المعاصرة فوضى السياسة الدولية، وأرجو المعذرة على المقارنة الغريبة الآتية، لكن يخيل لي أن كثيرًا من البلدان يشبه بيضة النعامة ذات القشرة الصلبة والمحتوى الرخو. مظهر القيادة القوية القادرة على جعل البلاد آمنة اقتصاديًا وسياسيًّا يسير فيها جنبًا إلى جنب مع الضعف المؤسساتي والاقتصادي والإدارة عديمة الفاعلية، واعتراف الزعماء بحال بلادهم المزرية يؤدي بهم إلى الخوف من أن يفقدوا السلطة في بلادهم والاستقلال على المسرح العالمي. يصير هذا الخوف جوهر سياساتهم والعامل الأقوى في اتخاذهم القرارات السياسية، لذلك فإن الضعف وليس القوة هو منبع كثير من النزاعات[1].

أخيرًا، كيف يمكن التحكم بتلك الفوضى التي غرقنا فيها على هذا النحو العميق؟ إن الجواب للأسف في هذه المرحلة من مراحل تطور العلاقات الدولية وحيد، وهو أننا نحتاج إلى أن نكتشف مجددًا مفهوم الزعامة الإقليمية، فمنظومة الزعامة القديمة تمر الآن بمرحلة الانحدار في حين أن المنظومة الجديدة لا تزال مطروحة للبحث[2].

قد تصير حقبة النزاعات العسكرية البشعة معيارًا جديدًا، لكنني أظن، بغض النظر عما يجري اليوم، أن علينا أن نؤمن بطوباوية السلام في العالم كله، وأن نتبع نصيحة بابا روما «فرانسيسك» - «اقتراح راية الأمل على العالم المتألم من النزاع في أوكرانيا والمجروح عميقًا بقسوة الحروب العديدة المستمرة».

(1) Dutkiewicz P., Kazarinova D.B. Fear as Politics // Polis. Political Studies. 2018. No. 4. P. 8-19.
(2) Dutkiewicz P., Casier T., Scholte J.A. (Eds.) Hegemony and World Order: Reimagining Power in Global Politics. London, N.Y.: Routledge, 2020. 296 p.

نافذة

الهوية والتراث المادي واللامادي علاقة عشق وتداخل

أ. الأرقم الزعبي

يعدُ التراث بشقيه المادي واللاّمادي من مكونات الهوية الوطنية، وأحياناً يتحول تراث دولة ما إلى وسيلة للصلة والتواصل الإنساني.. (تدمر، مدرج بصرى، الأهرامات، آثار بابل، كنائس، مساجد، لباس نفرتيتي.. بعض أنواع الطبخ، الرقصات والمقطوعات الموسيقية، المتاحف..) كلها مفردات باتت تشكل نقطة اهتمام محلياً وعالمياً، وباتت تكوِّن إرثاً إنسانياً تحميه القوانين الدولية، تسجِّلُ مفردات هذا التراث على قائمة التراث الإنساني.

مثل إدراج عنصر صناعة العود الدمشقي السوري والعزف عليه.. هذا التسجيل الذي وثق تاريخ صناعة العود كيف استطاع صُناعه من جمع استخدام أخشاب الجوز والمشمش الدمشقي على يد شيوخ الكار أمثال: "عبدو جرجي النحات" الذي أسس ورشةً لصناعة العود عام 1880م.

..لم تعد الإشارة فقط إلى اللغة والتاريخ وإرادة العيش المشترك كعناصر أساسية لتكوين الهوية كافيةً على أهميتها، لتعزيز غرس فكرة الهوية وطنياً وإنسانياً.. عناصر الهوية ليس ماضوية فقط... هناك رأيٌ آخر يؤكد على استثمار التراث لتعزيز الانتماء.. عندما نتحدث عن تاريخ سورية مثلاً لا يمكننا تجاوز تاريخها الثقافي ودور الثقافة في تعزيز الانتماء.. (المسرح السوري وأبي خليل القباني) أو نشأة بعض الفنون مثل (صندوق الدنيا، ومسرح الظل وكركوز وعواظ، والأغاني التراثية، والقدود الحلبية)، وبعض أنواع الأقمشة مثل: الدامسكو، والبروكار، وصناعة الصدفيات، والسيوف الدمشقية والنحاسيات والفخاريات.. كلُّها عناوين لا يجوز عدم تقدير أهميتها في تعزيز الانتماء للهوية؛ لأنها تشكل علاقة تخيُّلية وصوفية بين الإنسان والمكان.. ديدن هذه العلاقة عشقُ المكان ومكونات المكان وتشكيل الذاكرة التراكمية للأحداث.. هنا معركة ميسلون.. هنا ساحة المرجة، وشهداء السادس من أيار.. هناك ساحة سعد الله الجابري.. هذا بيت صالح العلي، وتلك مضافة سلطان الأطرش ومقتنياته. وذاك بيت "نزار قباني" وحكايا البيت الشامي وأزقّة دمشق ياسمينها كُبّادها يسكن في صَدْرِ قصائد نزار وعجزها.. نطوف في خان أسعد باشا، وقلعة الحصن، والمكتبة الظاهرية وسوق المهن اليدوية.. (النول.. نفخ الزجاج) والمحلات التي أنجبتها المدينة.. كلُّ هذه المفردات والتفاصيل تتراكم لتكون حاملةً لتعزيز الانتماء والهوية، ودافعاً أساسياً للدفاع عن الوطن.. يرتفع منسوب الانتماء والدفاع عن الأوطان عندما تعجُّ بالأوابد والأحداث، لأنها مصدرٌ للاعتزاز بالمكان وللتمسُّك بالأرض والتجذر بها.

هنا يظهر دور حماة التراث والمشتغلين به ودور صناع الرأي ووسائل الإعلام والأسرة والمدرسة في بناء شغَفِ العشق لتراثنا الذي نعتز به قيمةً حضارية نتباها، بها نُعطي هويتنا الوطنية طَعْماً خاصاً مميزاً عن غيرنا..